"وإننا نتطلع أن تشكل هذه الولاية التشريعية منطلقا لهذا المسار الإرادي والطموح الذي يجسد الذكاء الجماعي للمغاربة"

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى
من الولاية الحادية عشرة
8 أكتوبر 2021

نسخة في طور التنقيح
على الهامش

تقديم
الصحراء المغربية... مكاسب متتالية
مغاربة العالم.. ثروة بشرية
01 تعميق الممارسة الديمقراطية واستكمال ورش إصلاح منظومة العدالة
مواصلة الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة
مسار حقوق الإنسان، خيار لا رجعة فيه
تعزيز الدعامة التشريعية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية
المجتمع المدني، شريك أساسي

02 مقاربة استباقية لمعالجة الأزمات والتقلبات الاقتصادية
تعبئة حكومية مضاعفة في سياق دولي صعب
حكومة مواطِنة تحمي القدرة الشرائية
برنامج استثنائي للتصدي لآثار الجفاف
برنامج استعجالي لمواجهة حرائق الغابات

03 ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.. رؤية ملكية سديدة وانخراط حكومي متواصل
تمكين 22 مليون مغربي من الولوج لخدمات التغطية الصحية الإجبارية
تأهيل شامل للمنظومة الصحية
السكن للجميع.. بجودة وكرامة
الحوار الاجتماعي، مأسسة وتنزيل فوري للالتزامات
من أجل مدرسة المواطنة والتميز وتكافؤ الفرص
من أجل جامعة منفتحة، منتجة ومبتكرة
تكوين مهني فعال لإدماج ناجح

تقوية تماسك الأسرة والنهوض بوضعية المرأة وتعزيز اندماجها الاقتصادي
إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة، مسؤولية وطنية مشتركة
تمكين الشباب وتحرير الطاقات
النهوض بالثقافة وتثمين التراث اللامادي، تكريس للهوية المغربية
الرياضة، مشتل الأبطال

04 تقوية السيادة الوطنية في المجالات الحيوية

الأمن المائي
السيادة الطاقية
السيادة الغذائية
الأمن الدوائي

05 خطة طموحة للتحول الاقتصادي وخلق فرص الشغل

5-1 خلق مناصب شغل جديدة من أجل الكرامة

مليون منصب شغل جديد، التزام حكومي ثابت
أوراش تخلق 250000 فرصة عمل مباشرة
فرصة لتمويل 12000 من حاملي المشاريع
انطلاقة، تمويلكم، أوكسجين وإقلاع.. من أجل المزيد من خلق فرص الاستثمار

5-2 مواكبة تحول الاقتصاد الوطني مدخل أساسي لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية

دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، خيار حكومي استراتيجي
تعزيز التنافسية المحلية ورهان مواصلة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية
تقوية الطرق والبنيات التحتية في خدمة التنمية

مواكبة تطوير القطاع الفلاحي خدمة لأهداف التشغيل والنمو
التحديث والرقمنة لتثمين الثروة السمكية الوطنية
مناطق التسريع الصناعي.. السرعة القصوى لخلق القيمة المضافة وفرص الشغل
تعزيز تنافسية قطاع النقل واللوجيستيك، نحو مقاربة شاملة ومستدامة
"صنع في المغرب" رهان وطني بأبعاد دولية
انطلاقة واعدة لقطاع السياحة
من أجل صناعة تقليدية أصيلة ومنتجة
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة أساسية
3-5 الاستثمار المنتج، تحدي وطني وأفق استراتيجي
245 مليار درهم للاستثمار العمومي، جرأة حكومية في ظل الأزمة
خلق فرص الشغل والعدالة المجالية، أبرز عناوين ميثاق الاستثمار الجديد
65 اتفاقية وخلق أكثر من 16800 منصب شغل، حصيلة مشرفة للجنة الاستثمار
من أجل خلق مناخ أعمال جاذب للاستثمار
التنمية المستدامة، التزام أخضر

06 حكامة ترابية وإدارة رقمية وفعالة في خدمة المواطن
الجهوية المتقدمة، مفتاح تكريس العدالة المجالية
تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، عنوان مغرب العدالة والمساواة
الأمازيغية، إرادة سياسية وإجراءات عملية
التحول الرقمي من أجل مغرب حديث ومتطور

خـاتمــة

تقديم

تقدم الحكومة حصيلة عملها للسنة الأولى من ولايتها كمبادرة تروم السعي نحو إرساء عرف حكومي يترجم روح المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز قيم الشفافية والمشاركة والتواصل مع الرأي العام، والتفاعل مع مختلف قضاياه وانشغالاته.

وتترجم هذه الحصيلة السنوية التوجهات الملكية السامية الرامية إلى إرساء نموذج تنموي جديد، وترسيخ الدولة الاجتماعية، وإطلاق دينامية اقتصادية واعدة عبر دعم وتشجيع الاستثمار المنتج، كما أنها تجسد التعهدات التي قدمتها الحكومة في برنامجها، والذي يستوعب بشكل كبير التزامات الأحزاب الثلاثة المشكلة للتحالف الحكومي خلال الحملة الانتخابية.

إن بلادنا تواصل بكل إرادية تثبيت نموذجها الديمقراطي والتنموي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في ظل مناخ إقليمي ودولي مضطرب وفي سياق تداعيات الأزمات المتتالية على بلادنا.

نموذج يتوخى ترسيخ الاختيار الديمقراطي كإحدى الثوابت الدستورية للمملكة في الممارسة السياسية، وتقوية دولة المؤسسات، ومبدأ فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وتعزيز الحريات العامة، وإضفاء المعنى السياسي والديمقراطي على العملية الانتخابية، والسعي لإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة، واستعادة الثقة في العمل السياسي، ودعم الديمقراطية التشاركية وأدوار المجتمع المدني، وتقوية الجهوية المتقدمة، والتخفيف من المركزية عبر اعتماد سياسة اللاتمركز الإداري، وإقرار حكامة جيدة لتدبير الشأن العام.

وتحرص الحكومة على تقوية الهوية الوطنية بمكوناتها العربية والأمازيغية والحسانية والغنية بروافدها الإفريقية والعبرية والمتوسطية، ودعم وترسيخ القيم المجتمعية والروحية المستمدة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ومن قيم الوسطية والاعتدال والتسامح، مع الانفتاح الواعي على روح العصر، وعلى باقي الثقافات والحضارات، وعلى إنتاجات العلم الحديث في جميع المجالات.

لقد اشتغلت هذه الحكومة انطلاقا من مسؤوليتها السياسية في إطار روح الانسجام والتضامن والتعاون بين جميع مكوناتها، ووفق الالتزام بمضامين ميثاق الأغلبية، وتفعيل وانتظامية الآليات التشاورية بين مكوناتها الثلاث، وكذا فعالية تنسيق عملها، الأمر الذي مكننا من الارتقاء بمفهوم الأغلبية؛ فبعدما كان في الماضي موسوما بالتردد والغموض والارتجالية، صار اليوم وفي ظل الأغلبية الحالية متسما بالوضوح وتملك الرؤية السياسية المشتركة بأبعادها الوطنية والجهوية والترابية، مما يوفر لمختلف المؤسسات المنتخبة مناخا جيدا للعمل في إطار التقائية وتكامل السياسات العمومية.

وتتميز هذه الحكومة بهوية سياسة متفردة، وهي هوية اجتماعية بامتياز، حكومة الدولة الاجتماعية التي يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حكومة الإنصاف الاجتماعي والمجالي، ومساندة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتقوية الطبقة الوسطى، والعمل على ضمان الارتقاء الاجتماعي للمواطنين من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها أورش التعليم والصحة، وإطلاق دينامية استثمارية جديدة كفيلة بتوفير مناصب الشغل والسكن اللائق لضمان الكرامة للمواطنين.

إن رهاننا اليوم هو تقوية السيادة الوطنية في المجالات الحيوية وضمان الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الطاقي والأمن الدوائي، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية وإعطاء الأفضلية الوطنية للمقاولات المغربية.

لقد اشتغلت الحكومة بمقاربة استباقية في مواجهة تداعيات الأزمات الخارجية على بلادنا، سواء تعلق الأمر بتدبير أزمة توريد الأسواق عالميا، أو أزمة الطاقة، أو إشكالية الجفاف والحرائق التي عرفتها بلادنا، حيث استطاعت التخفيف من وقع كل هذه الأزمات على المقاولات والمواطنين.

وستستمر هذه الحكومة بكل إرادية في تنزيل مضامين برنامجها الحكومي والوفاء بكل التزاماتها.

ونعتبر أن تقديم هذه الحصيلة السنوية ليس مناسبة فقط لاستعراض المنجزات والمكاسب التي حققتها بلادنا، بل هي فرصة كذلك لإطلاق نقاش عمومي حول مختلف الأوراش الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة.

الحكومة

الصحراء المغربية... مكاسب متتالية

انطلاقا من إيمانها الراسخ بالمسؤوليات الدبلوماسية الملقاة على عاتقها، انخرطت الحكومة في السنة الأولى من ولايتها، في الزخم المتواصل الذي تعرفه الدبلوماسية المغربية، المنوط بفضل القيادة الثابتة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتحقيق العديد من النجاحات التي تخدم المصالح العليا للوطن. وفي مقدمة ذلك قضية الصحراء المغربية:

- الدفاع عن القضية الوطنية ومصالح الوطن العليا
- تزايد افتتاح القنصليات ونجاح الاختراقات
- تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن قضاياه داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

الدفاع عن القضية الوطنية ومصالح الوطن العليا

لقد تواصل خلال هذه السنة، زخم دعم مغربية الصحراء ومشروع الحكم الذاتي، من خلال مواقف عبرت عنها حكومات العديد من الدول الوازنة في كل من قارات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا وآسيا، بعد القرار التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف في دجنبر 2020، بمغربية الصحراء.

وهكذا دعمت ألمانيا الاتحادية مخطط الحكم الذاتي الذي قدم في سنة 2007، واعتبرته بمثابة جهود جادة وذات مصداقية من قبل المغرب، وأساس جيد للتوصل إلى اتفاق لهذا النزاع الإقليمي.

كما تميزت هذه السنة بإعلان اسبانيا دعمها لمخطط الحكم الذاتي، حيث اعتبرته الاساس الاكثر جدية وواقعية وذو مصداقية لحل النزاع حول الصحراء. كما تم الإعلان عن مرحلة جديدة في العلاقات المغربية-الإسبانية عبر تعزيز شراكة قوية في كافة المجالات، مما مهّد للعبور نحو مرحلة جديدة بين البلدين. وفي زخم توالي اعترافات دول أوروبية أخرى، بمصداقية مبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد لإنهاء النزاع المفتعل حول قضية الصحراء المغربية، أعلنت المملكة الإسبانية بشكل لا لبس فيه، أن مشروع الحكم الذاتي يمثل الأساس الأكثر جدية وواقعية وصدقية لحل هذا النزاع.

ومن جهتها أعلنت المملكة الهولندية في ماي 2022، أن مبادرة الحكم الذاتي "مساهمة جادة وذات مصداقية في العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة" لإيجاد حل لقضية الصحراء المغربية.

كما أكدت جمهورية فيرص رفضها التام لكل المحاولات الانفصالية التي يواجهها المغرب، ودعمها لمبدأ احترام الوحدة الترابية للدول ولقرارات مجلس الأمن الدولي.

لقد نجحت بلادنا في رسم معالم متجددة للتعاون مع دول فيشغراد، والتي سجلت مواقف إيجابية من القضية الوطنية، حيث دعمت هنغاريا المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

وهكذا أقامت دولة رومانيا، مشاريع استثمارية في الصحراء المغربية، بعدما جددت دعمها للجهود الجادة التي يبذلها المغرب على صعيد قضية الصحراء المغربية، وكذلك لمشروع الحكم الذاتي، الذي قدمه لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبدورها اعتبرت جمهورية صربيا، أن مخطط الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، حلا جادا وذو مصداقية لقضية الصحراء المغربية.

تزايد افتتاح القنصليات

وتواصل خلال هذه السنة، حصد الإنجازات الداعمة للوحدة الترابية للمملكة المغربية حيث تم تسجيل:

- افتتاح عدد من البلدان الإفريقية والأمريكية قنصليات عامة جديدة في أقاليم المغرب الجنوبية بين سنتي 2022-2021 (السينغال ومالاوي وسيراليون خلال سنة 2021 والطوغو خلال سنة 2022)، وكان آخرها افتتاح، القنصلية العامة لجمهورية الرأس الأخضر بمدينة الداخلة في شهر غشت 2022
- إعلان البيرو، رسميا في 18 غشت 2022، سحب الاعتراف بجمهورية الوهم، بموجب بلاغ رسمي للدبلوماسية البيروفية
- قيام الدول الست المكونة لمنظمة دول شرق الكاريبي وهي: جزر سانت فنسنت وغرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا ودومينيكا وغرينادا وأنتيغوا وبربودا بافتتاح قنصلية عامة بمدينة الداخلة
- قيام جمهورية السورينام بافتتاح سفارة لها في العاصمة الرباط بالإضافة إلى قنصلية عامة لها بمدينة الداخلة بتاريخ 25 مايو 2022.

2022

قفزة نوعية

بما يخص تعزيز وجودها داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من خلال الترشحات للمناصب الشاغرة في هذه المنظمات

100%

نسبة نجاح الترشحات المغربية خلال هذه السنة.

35

عضو

الان في مجموعة الدعم لوحدة أراضينا

تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن قضاياه داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

وعلاوة على ذلك، واصلت الحكومة خلال سنة 2022 تعبئتها الشاملة، وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة المغربية داخل الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية.

ومكن ذلك من تحقيق العديد من المكتسبات والإنجازات منها:

- عتماد مجلس الأمن يوم 29 أكتوبر 2021، القرار رقم 2602 الذي يعزز مكتسبات المغرب بإعادة التأكيد على تفوق مبادرة الحكم الذاتي بوصفها بالجادة وذات المصداقية

- تحقيق المملكة قفزة نوعية خلال سنة 2022 فيما يخص تعزيز وجودها داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من خلال الترشحات للمناصب الشاغرة في هذه المنظمات، حيث بلغت نسبة نجاح الترشحات المغربية 100% خلال هذه السنة

- إجهاض محاولات إعادة إحياء طلب انضمام الجمهورية الوهمية إلى البرلمان الأنديني كعضو ملاحظ.

وإن الحكومة ستواصل، تحت قيادة صاحب الجلالة نصره الله، التجند من أجل التعبئة الشاملة والدائمة، للدفاع عن المصالح العليا للوطن وفي طليعتها القضية الوطنية، خاصة في ظل الزخم الدولي الذي يحظى به الدعم الواسع من المجتمع الدولي لمشروع الحكم الذاتي لإنهاء الصراع المفتعل حول مغربية الصحراء.

مغاربة العالم..
ثروة بشرية

- انعقاد الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة
- العمل الحكومي على ضوء التوجيهات الملكية السامية (الرقمنة، تشجيع الاستثمار، تعبئة الكفاءات، إلخ.)
- عملية العبور "مرحبا 2022"

في إطار العناية الملكية والرعاية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لشؤون وقضايا مغاربة العالم، ومن أجل تنزيل التعليمات الملكية السامية المتجددة للنهوض بأوضاعهم ترأس السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 30 غشت 2022، أشغال الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، خلص الاجتماع إلى التأكيد على ضرورة استمرار الحكومة في السهر على تفعيل إدماج مشاركة مغاربة العالم في مؤسسات الحكامة والمؤسسات الاستشارية، تقوية وتعزيز ارتباطهم الثقافي والروحي بوطنهم الأم، إضافة إلى مباشرة الحكومة تحديث وتأهيل الإطار المؤسساتي الخاص بهم، وخاصة ما يتعلق بإعادة تنظيم مجلس الجالية المغربية بالخارج، والعمل على ضمان تكامل برامج عمل القطاعات الوزارية المعنية بشؤون مغاربة العالم والعمل على التقائيتها مع تدخلات مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

وتسهر الحكومة على متابعة تنفيذ البرنامج الخاص بالحماية الاجتماعية لفائدة المغاربة بالدول التي لا تجمعها والمملكة المغربية اتفاقيات للتعاون في هذا المجال، كما تسعى إلى العمل على التطرق لأهم الإشكاليات المرتبطة بالحالة المدنية وتطبيق مدونة الأسرة على المغاربة المقيمين بالخارج من خلال استكمال رقمنة سجلات الحالة المدنية من طرف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية، وذلك تحضيرا لإطلاق خدمة عقود الازدياد عن بعد لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شرعت 17 قنصلية وسفارة واحدة في اعتماد منظومة إلكترونية خاصة بتحديد المواعيد وتكوين قاعدة بيانات أرشيف إلكتروني، كمرحلة أولى قبل توسيع المنظومة على أزيد من 38 مركزا على أن يتم تعميمها قبل نهاية السنة الجارية على باقي قنصليات المملكة بالخارج.

وتماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة بالخصوص المتضمنة في نص الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، فإن ميثاق الاستثمار الجديد يروم تبسيط مساطر الاستثمار وتشجيعه، من خلال إطار قانوني شفاف، ومحفز، ما يعطي دفعة ملموسة لجذب استثمارات الجالية المغربية المقيمة بالخارج، باعتبارها خبرات وكفاءات تجب تعبئتها والاستعانة بها وتعزيز التعاون معها.

وتعمل الحكومة حاليا، بمعية القطاع البنكي والمالي الوطني وانخراط الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على وضع آليات دعم ومواكبة مناسبة لفائدة مغاربة العالم، ومنها خلية لاستقبالهم وتوجيههم، خاصة وأنهم يمثلون حوالي 6 ملايين نسمة، أي حوالي 16 في المائة من مجموع المغاربة، كما أن تحويلاتهم بلغت سنة 2021 حوالي 93 مليار درهم.

تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وإشراف مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وبعد الانقطاع الاضطراري خلال السنتين الماضيتين بسبب الوباء، كللت النسخة الثالثة والعشرون من عملية العبور "مرحبا 2022" بالنجاح ومرت في ظروف جيدة وسلسة مكنت من دخول أكثر من ثلاثة ملايين من أفراد الجالية إلى التراب الوطني، بزيادة ٪198 مقارنة بسنة 2021 و٪4 مقارنة بسنة 2019، ٪52 منهم مروا من المعابر البحرية.

وفي هذا الإطار فإن الحكومة عملت على التعبئة الشاملة لجميع المتدخلين في العملية من خلال السهر على:

- تعزيز التنسيق بين النقاط المركزية بفضل اللجنة المختلطة التي حرصت على التبادل الجيد للمعلومات واستباق بعض الجوانب المرتبطة بتدبير أيام الذروة وإمكانية استبدال التذاكر ومكافحة المضاربة على مستوى أسعار رحلات العبور البحرية

- تعبئة المساعدات الاجتماعيات والأطقم الطبية وشبه الطبية التي ستباشر تدخلاتها في فضاءات الاستقبال الخاصة بعملية مرحبا في الموانئ وباحات الاستراحة

- اتخاذ وزارة النقل واللوجيستيك إجراءات لضمان سلاسة التنقل والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج.

01

01 تعميق الممارسة الديمقراطية واستكمال ورش إصلاح منظومة العدالة

وفاء لثوابت الأمة الدستورية ومنها ثابت الاختيار الديمقراطي، واصلت الحكومة صيانة وتعميق المسار الديمقراطي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، من خلال إشرافها على مسلسل انتخابات تشريعية جزئية في ظروف الشفافية والاختيار الحر والنزيه، وعبر احترامها لمضامين الدستور في علاقاتها مع باقي المؤسسات لاسيما السلطة التشريعية، وكذلك من خلال عنايتها الخاصة باستكمال ورش إصلاح منظومة العدالة وتكريس دولة الحق والقانون باعتباره خيارا للمملكة المغربية ملكا وشعبا لارجعة فيه، واحترام تام للديمقراطية التشاركية باعتبار كل هذه الأهداف قضايا مقدسة تشكل المدخل الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المطلوبة.

مواصلة الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة

- تثمين الموارد البشرية لمرفق العدالة
- تحسين بنيات الاستقبال
- إرساء رؤية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة
- تأزيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل مرفق العدالة
- صرف التعويضات المتعلقة بصندوق التكافل العائلي

لأن الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تجويد وتخليق عمل مواردها البشرية، عملت الحكومة على تثمين هذه الموارد عبر تحديث الترسانة القانونية الخاصة بها من خلال الإعداد لمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة والتي تمت المصادقة عليهما في المجلس الوزاري المنعقد يومه الثلاثاء 18 أكتوبر 2022 ومن أجل تجويد العمل داخل المحاكم، في شقه المتعلق بالموارد البشرية، عملت الحكومة، خلال هذه السنة، على توظيف 252 شخصا، من بينهم 100 مساعدا ومساعدة اجتماعية، كما تم الإعلان عن فتح مباراة لتوظيف 250 ملحقا قضائيا، وهي التدابير التي من شأنها تقليص آجال البت في القضايا والاستجابة بشكل أمثل لحاجيات المواطنين. وفي نفس الصدد، بادرت الحكومة إلى تسوية الوضعية الإدارية والمالية لما يفوق 6.000 موظف و600 قاض.

كما عملت الحكومة، في إطار الاختصاصات الموكلة لها في مجال الإدارة القضائية وفي احترام تام لاختصاصات السلطة القضائية، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها تقريب العدالة للمواطن وتعزيز بنياتها التحتية وذلك من خلال المصادقة على قانوني التنظيم القضائي والتحكيم والوساطة وكذا مراسيم بإحداث محكمة استئناف جديدة بالداخلة ومحكمتين إداريتين وتجاريتين بكل من العيون والداخلة. وفي نفس الإطار، بادرت الحكومة خلال السنة الأولى من هذه الولاية التشريعية إلى تدشين أزيد من عشر محاكم وتهيئة وتوسعة ما يفوق 27 منها.

ووعيا منها بضرورة إرساء رؤية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، عملت الحكومة على تدعيم وتجويد منصات تواصل الإدارة القضائية مع المتقاضين والمهنيين، وذلك من خلال إطلاق خدمة الأداء الإلكتروني لغرامات المخالفات والجنح المرصودة عبر الرادار الثابت، وإطلاق نسخة جديدة من خدمة السجل العدلي والتي مكنت من تسليم ما يفوق 31300 بطاقة سجل عدلي عن بعد، إضافة إلى تجويد منصة التبادل مع المحامين. وفي نفس السياق، عملت الحكومة على ربط المؤسسات السجنية بشبكة انترنيت عالي الصبيب وتجهيز المحاكم بكاميرات والشاشات عالية الجودة قصد تجويد ظروف المحاكمات عن بعد. وإعداد المرجع الوطني الإلكتروني لمنتسبي المهن القانونية والقضائية وإحداث مركز النداء لفائدة وزارة العدل.

وفي المجال الدولي، احتضن المغرب مؤتمر وزارات العدل العرب بإفران خلال شهر أكتوبر 2022 ووقع اتفاقيات تعاون في المجال القضائي مع إسرائيل واليمن. كما تم عقد جولة مفاوضات مع العراق حول مشروع اتفاقية في المسائل الجزائية وكذلك جولة مفاوضات مع السعودية حول مشروع 3 اتفاقيات في المسائل الجزائية، تهم تسليم المجرمين.

وفي إطار تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل مرفق العدالة، حرصت الحكومة، أثناء إعدادها للقانون المتعلق بالتنظيم القضائي، على التنصيص على ضرورة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية خلال المحاكمات، كما خصصت 60% من المناصب المتبارى عليها بمناسبة تنظيم مباراة التوظيف المساعدين الاجتماعيين للمترشحين باللغة الامازيغية واللهجة الحسانية وذلك قصد تسهيل ولوج المتقاضين والمرتفقين الناطقين بها إلى خدمات المساعدة الاجتماعية وخدمات المحاكم.

كما عملت الحكومة، خلال السنة المالية الحالية، إلى تخصيص ميزانية مهمة تتجاوز 1,2 مليار درهم عن التعويضات الممنوحة للنساء الأرامل والمطلقات وأطفالهم في إطار صندوق التكافل العائلي.

مسار حقوق الإنسان
خيار لا رجعة فيه

واصل المغرب انخراطه في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بالانضمام، في 22 أبريل 2022 إلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد بنيويورك في 16 دجنبر 1966، وإلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء ضد جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمد بنيويورك في 6 أكتوبر 1999، ودخل البروتوكولان معا حيز التنفيذ بالنسبة لبلادنا في 22 يوليوز 2022.

ويشكل الانضمام إلى هذين البروتوكولين دعما كبيرا للتجربة الوطنية الرائدة في مجال حقوق الإنسان، ودفعة قوية تعزز الخيار الوطني الثابت المُرصد للمكتسبات والمُدشن لمرحلة جديدة في التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وانتُخب المغرب يوم 11 أكتوبر 2022 بنيويورك، عضوا بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2023-2025، وذلك انطلاقا من الدور الأول وبأغلبية ساحقة بـ 178 صوتا.

ويشكل انتخاب المغرب بالأغلبية الساحقة دليلا على اعتراف المجتمع الدولي بالإصلاحات التي حققها المغرب لتعزيز حقوق الإنسان، تحت قيادة جلالة الملك نصره الله، وبالدور الرائد الذي يضطلع به المغرب، العضو المؤسس لمجلس حقوق الإنسان على مستوى تعزيز الحوار والتعاون الدولي للنهوض بحقوق الإنسان.
وتولي الحكومة اهتماما بالغا لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الفردي، وتحرص على استكمال تنفيذ الحالات المتبقية التي يحيلها عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك من أجل إعادة الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والإسراع في إيصال الحقوق إلى أصحابها، ويتعلق الأمر بالتعويض المادي والإدماج الاجتماعي وتسوية الوضعية الإدارية والمادية للموظفين الذين توقفوا عن العمل لتعرضهم للاعتقال أو الاختفاء القسري.

وبالنسبة للتعويض المادي، فقد أحال المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقررات تحكيمية قاضية بالتعويض المالي الصادرة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة أو لجنة تفعيل توصياتها لفائدة المستفيدين من بين الضحايا أو ذوي حقوقهم على الحكومة، التي تولت تخصيص المبالغ اللازمة لذلك،حيث تم في يونيو 2021 تعويض 183 مستفيدا، بمبلغ مالي إجمالي قدره 16 مليون درهم.

وترسيخا للدينامية الجديدة ذات البعد الاجتماعي، اتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومكافحة التمييز، والتمكين الاقتصادي للمرأة وحماية حقوق المهاجرين ...

تعزيز الدعامة التشريعية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية

- الرفع من الأداء التشريعي والتنظيمي للحكومة
- الإسهام في تعزيز الوظيفة الرقابية للمؤسسة التشريعية

تنفيذا لالتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، عملت الحكومة على الرفع من الأداء التشريعي والتنظيمي لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها بلادنا، فضلا عن تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع المؤسسة التشريعية.

فعلى مستوى العمل التشريعي والتنظيمي، عقدت ثلاثة اجتماعات (3) للمجلس الوزاري، تمت خلالهما المصادقة على 44 نصا، كما تم عقد 50 اجتماعا لمجلس الحكومة، تمت خلالها المصادقة على 240 نصا.

كما حرصت الحكومة على التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية، حيث خصصت 9 جلسات شهرية لمقترحات القوانين، تدارست خلالها 99 مقترحا ووافقت على 12 مقترحا، مع الحرص على انتظام عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية. وقد صادق البرلمان على مقترحي قانونين يتعلقان بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، وبإلغاء وتصفية معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

وقامت الحكومة بإيداع 38 مشروع قانون خلال السنة التشريعية الحالية، بالإضافة إلى 34 مشروع قانون ظلت قيد الدرس بعد اختتام الولاية التشريعية السابقة، صادق منها البرلمان على 28 قانون.

وفي إطار الإسهام في تعزيز الوظيفة الرقابية للمؤسسة التشريعية، قدم السيد رئيس الحكومة، خلال سبع (07) جلسات بغرفتي البرلمان، أجوبة الحكومة على أسئلة البرلمانيين المتعلقة بالسياسة العامة (56 سؤال)، كما عملت الحكومة على تقديم أجوبتها على الأسئلة الشفهية والكتابية للسيدات والسادة البرلمانيين.

وبالموازاة مع ذلك، حرصت الحكومة على الاستجابة لطلبات عقد اجتماعات اللجن البرلمانية الدائمة، والتفاعل الإيجابي مع التعهدات الحكومية، فضلا عن تقديم التسهيلات اللازمة بالنسبة للمهام استطلاعية والزيارات الميدانية، حيث تم إنجاز 5 مهام استطلاعية من أصل 7.

- عقدت ثلاث (3) اجتماعات للمجلس الوزاري، تمت خلالها المصادقة على مشروع ظهير شريف (1) و31 اتفاقية دولية، منها 24 مدعومة بمشاريع قوانين، و4 مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروعا قانونيّ-إطار (2)، ومشروع قانون (1) و5 مشاريع مراسيم تنظيمية تهم المجال العسكري. كما تم الاستماع إلى 3 عروض، وتم التداول في شأن تعيين 8 مسؤولين في مناصب عليا.

- قدمت الحكومة أجوبتها على 1065 سؤالا شفهيا خلال 51 جلسة مخصصة للأسئلة الشفهية، فضلا عن تقديم أجوبة الحكومة على 4427 سؤالا كتابيا من أصل 6765.

بلغت اجتماعات مجلس الحكومة 50 اجتماعا
تمت خلالها المصادقة على 240 نصا موزعة كما يلي:

29
اتفاقية دولية

4
مشاريع قوانين تنظيمية

18
مشروع قانون عادي

24
مشروع قانون بالموافقة على اتفاقيات دولية

02
مشروعا قانوني-إطار

163
مشروع مرسوم تنظيمي

كما تداول مجلس الحكومة في عدة قضايا تخص السياسة العامة للدولة، حيث قدم أعضاء الحكومة 34 عرضا، إضافة إلى المصادقة على تعيين 100 مسؤولا في مناصب عليا.

المجتمع المدني شريك أساسي

إيمانا من الحكومة بضرورة تفعيل مقومات الديمقراطية التشاركية كالتزام دستوري ثابت، عملت طيلة سنتها الأولى على تعزيز حضور جمعيات المجتمع المدني والنهوض بعملها، حيث تم الاشتغال على اعداد استراتيجية جديدة للفترة 2022-2026 تروم تقوية قدرات المجتمع المدني وتعزيز موارده ومشاركته في مختلف السياسات العمومية، وذلك عبر التطوير التنظيمي والهيكلي والقانوني للجمعيات كشريك أساسي في التنمية، وتعزيز الشراكة بينها وبين الدولة من خلال تنويع وترشيد الدعم العمومي وتشجيع الرقمنة.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة على مواصلة تفعيل المنظومة القانونية للديمقراطية التشاركية تسهيل آليات المشاركة المواطنة، من خلال تعزيز التكوين في هذا المجال، وتحيين محتوى البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة WWW.EPARTICIPATION.MA خاصة عبر إدراج التعديلات المتعلقة بشروط وكيفيات تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع وإصدار مجموعة من الدلائل في هذا الإطار.

ولتعزيز الشراكة بين الدولة والجمعيات وتعزيز الدعم العمومي، تم الشروع في إعداد التقارير السنوية فيما يخص الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم السنوات 2019، 2020، 2021 والتي سيتم إصدارها في متم شهر دجنبر 2022، فضلا عن الرفع من مستوى الحكامة والشفافية في الولوج إلى المعلومة من خلال بوابة الشراكة مع الجمعيات WWW.CHARAKA.ASSOCIATION.MA. كما تم بهذا الخصوص عقد شراكات مع بعض الجمعيات: مؤسسة الفقيه التطواني بخصوص تكوين المكونين في الديمقراطية التشاركية؛ منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار بخصوص تنظيم عاصمة المجتمع المدني.

02

مقاربة استباقية لمعالجة الأزمات والتقلبات الاقتصادية

لقد عاش المغرب، ومعه العالم بأسره، وضعية الأزمة في ظل مناخ عالمي يتسم بالاضطراب واللايقين، حيث لم تستثن الأزمات المتتالية أية أسرة مغربية، إلا أنها أظهرت في المقابل منسوبا مهما من الثقة التي ينبغي أن نتحلى بها جميعا، وهو ما يفرض علينا تملك إرادة تحويل التحديات إلى فرص، والخروج من الأزمة بشكل أقوى.

ودفعت هذه الأزمة الحكومة إلى اعتماد إجراءات تستهدف دعم القدرة الشرائية للأسر لمواجهة آثار الأزمات الخارجية، إذ حرصت الحكومة على حماية القدرة الشرائية للمغاربة من خلال تخصيص دعم إضافي، ورفع تحملات صندوق المقاصة إلى الضعف، دون المساس بميزانيات الاستثمار المنصوص عليها في قانون المالية 2022، والمخصصة للقطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها قطاعا الصحة والتعليم.

وقد مكن هذا الجهد الاستثنائي من التحكم في مستوى التضخم، وأصبح أخف وطأة مما هو عليه في معظم البلدان الأخرى، سواء كانت نامية أو في طور النمو أو متقدمة. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، وصلت نسبة التضخم إلى مستوى 6,1% في المغرب، مقابل 8,3% بالولايات المتحدة الأمريكية و7,8% في منطقة اليورو. وبالنسبة للدول الممكن مقارنتها اقتصاديا بالمغرب، يظل معدل التضخم ببلادنا متحكما فيه مقارنة بدول أوروبية كبلغاريا 12,5% وهنغاريا 12,4% ومقارنة بأغلب الدول العربية كمصر التي عرفت معدل تضخم بلغ 13,4% وتونس 7,8%.

وإن من أبرز تجليات نجاعة التدخل الحكومي في دعم وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، الإشادة التي حظيت بها بلادنا من لدن المؤسسات الدولية، منها صندوق النقد الدولي ووكالة Standard & Poor's.

تعبئة حكومية مضاعفة في سياق دولي صعب

الرفع من ميزانية الصحة
28
مليار درهم

الرفع من ميزانية التربية
62
مليار درهم

الرفع من ميزانية صندوق المقاصة
32
مليار درهم

الحوار الاجتماعي
92
مليار درهم

الرفع من الاستثمار العمومي إلى
245
مليار درهم

دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة
13
مليار درهم

لقد عملت الحكومة منذ تنصيبها على اتخاذ جملة من التدابير تهم مختلف الفئات، حيث تجاوبت مع التحديات الاقتصادية المطروحة جراء الارتفاع العالمي للأسعار وذلك بتعبئة موارد مالية استثنائية.

من أجل مساندة للأسر في وضعية هشاشة، عملت الحكومة على:

- تمكين ما يناهز 4 ملايين أسرة، أي المستفيدين حاليا من "الراميد"، من النظام الموحد للتغطية الصحية عن المرض
- مساندة القدرة الشرائية للأسر، للحد من آثار الأزمات المستوردة.

وبادرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تشكل سندا للقدرة الشرائية لأجراء القطاع الخاص، منها:

- الرفع من الحد الأدنى للأجر SMIG في القطاع الخاص بنسبة 5% في شتنبر 2022، وهو ما يمثل زيادة في الأجر تقدر بـ 1,600 درهم سنويا
- إقرار زيادة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي SMAG بنسبة 10%، وذلك في أفق توحيد SMIG وSMAG بحلول سنة 2028
- إقرار زيادة في المبلغ الشهري للتعويضات العائلية التي يستفيد منها الموظفون عن أولادهم الرابع والخامس والسادس من 36 درهما إلى 100 درهم.

كما بادرت الحكومة، وفاء بسائر التزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي، إلى تحسين دخل موظفي القطاع العام، من خلال:

- الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع العام إلى 3500 درهم، أي 140+ درهما في الشهر
- حذف السلم 7 لتمكين الموظفين من الانتقال مباشرة من السلم 6 إلى السلم 8
- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة إلى 36% بالنسبة لفئة الموظفين، بدلا من 33% حاليا
- تمكين الموظفين المستفيدين من رخصة مرضية لإصابتهم بأمراض متوسطة وطويلة الأمد من الاحتفاظ بكامل أجرتهم
- الزيادة في قيمة التعويضات العائلية من 36 درهما إلى 100 درهما للأطفال الرابع والخامس والسادس
- تسوية متأخرات الترقية عن سنتي 2019 و2020 بميزانية بلغت 8 مليار درهم سنة 2022.

واتخذت الحكومة عددا من التدابير لمساندة العمال غير الأجراء، حيث:

- تم فتح باب الاشتراك أمام 3 ملايين مواطن ومواطنة من فئة العمال غير الأجراء، وذوي الحقوق المرتبطين بهم، في منظومة التأمين الصحي الإجباري عن المرض
- تم إعداد وتنزيل برنامج استثنائي بقيمة 10 ملايير درهم قصد دعم الفلاحين، وتخفيف آثار نقص التساقطات المطرية هذه السنة
- تم إطلاق مخطط استعجالي لدعم قطاع السياحة تبلغ قيمته ملياري (2) درهم، إضافة لصرف تعويضات مالية لفائدة العاملين في القطاع السياحي إلى غاية مارس 2022
- تم دعم قطاع النقل للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات دوليا
- تم تعزيز الإطار القانوني والتشريعي لمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، علاوة على إطلاق السجل الوطني للصناعة التقليدية.

ولم تستثن التدابير الحكومية المتقاعدين، إذ عملت الحكومة في السنة الأولى من ولايتها على:

- خفيض شروط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوم اشتراك إلى 1320 يوما، مع تمكين المؤمن له البالغ السن القانوني للإحالة على التقاعد والمتوفر على 1320 يوم اشتراك من استرجاع الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.
- الزيادة بنسبة 5%، مع حد أدنى قدره 100 درهم شهريا وبأثر رجعي من فاتح يناير 2020، في معاشات المحالين على التقاعد في القطاع الخاص إلى تاريخ 31 دجنبر 2019 والبالغ عددهم 600.318 متقاعد.

وانكبت الحكومة هذه السنة على مجموعة من الأوراش للارتقاء بالخدمات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية لفائدة كل الأسر المغربية، خاصة الطبقة المتوسطة، منها على الخصوص:

- تحسين الولوج للخدمات الصحية
- إصلاح التعليم بمختلف مراحله وعناصره
- تخصيص دعم إضافي لبعض المواد الأساسية ومهنيي النقل ودعم أسعار الكتب المدرسية.

وفي انتظار أن تستعيد عجلة الاقتصاد ديناميتها، أطلقت الحكومة برامج للتشغيل تسعى إلى إدماج المتضررين من الجائحة في سوق الشغل وإطلاق طاقات الشباب ومبادراتهم الفردية، تتمثل في:

- برنامج أوراش، في شهر يناير 2022، بهدف خلق 250.000 فرصة عمل مباشرة بين عامي 2022 و2023
- برنامج فرصة، في شهر أبريل 2022، لمواكبة وتمويل 12.000 من حاملي المشاريع في مختلف جهات المملكة.

وإيمانا منها بأن تحفيز العنصر البشري هو المدخل الرئيسي لتفعيل الرؤية الإصلاحية في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمواطنين، خاصة الصحة والتعليم، عمدت الحكومة إلى:

- الارتقاء بوضعية العاملين في القطاع الصحي، خاصة من خلال رفع حيف طال لمدة تفوق 15 سنة، بالاعتراف بشهادة الدكتوراه للطبيب وزيادة أجره الصافي بمعدل 3800 درهم، على مدى سنتين، ابتداء من فاتح يناير 2023. وذلك موازاة مع تسريع وتيرة ترقي الممرضين والرفع من التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية العاملة في قطاع الصحة
- رد الاعتبار لمهنة التدريس، باعتماد مقاربة تشاركية للتوافق حول نظام أساسي موحد يضمن نفس الحقوق، ونفس الفرص، ونفس المسار الوظيفي لجميع الأطر التربوية، مع إلغاء الأنظمة الجهوية الاثني عشر والاستمرار في التوظيف الجهوي
- وضع نظام أساسي جديد لأساتذة التعليم العالي يكرس الاستحقاق والكفاءة، بتحفيزات إضافية تناهز ملياري (2) درهم، ابتداء من 2023 وعلى مدى السنوات الثلاثة المقبلة.

كما أولت الحكومة أهمية خاصة لدعم قدرة النسيج المقاولاتي على الصمود في ظروف الأزمة وتحفيز المقاولات على الاستثمار وخلق فرص الشغل، من خلال:

- وضع ميثاق جديد للاستثمار لخلق فرص الشغل وتحقيق العدالة المجالية
- ضخ 13 مليار درهم في ميزانية المقاولات كمستحقات الضريبة على القيمة المضافة TVA
- اعتماد تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية
- تفعيل الأفضلية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في إطار الصفقات العمومية
- اعتماد مشروع قانون بهدف تقليص آجال الأداء بين الخواص.

حكـــومة مواطِنـــة
تحمي القدرة الشرائية

- رفع تحملات صندوق المقاصة للضعف
- دعم استثناني لمهنيي النقل الطرقي
- الحفاظ على ثمن البيع الداخلي لغاز البوتان
- ضمان استقرار أسعار السكر
- وقف استيفاء رسم الاستيراد على البذور الزيتية والزيوت الخام
- حذف الرسوم الجمركية عن القمح اللين
- ضمان استقرار تسعيرة استهلاك الكهرباء

إيمانا منها بمبدأ التضامن، واستجابة لحاجيات الأسر الفقيرة والمتوسطة، تواصل الحكومة التصدي للأزمة الاقتصادية جراء ارتفاع الأسعار غير المسبوق الذي يعيشه العالم، حيث قدمت الحكومة الدعم لقطاع النقل للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات دوليا، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين والسوق الداخلي، والمحافظة كذلك على سلاسل التوريد واستقرار أثمنة المواد الاستهلاكية.

وسارعت الحكومة منذ توليها المسؤولية إلى اعتماد عدة إجراءات تتوخى تخفيف العبء عن الأسر والتحكم في التضخم ودعم المواد الأساسية، وذلك في مواجهة تداعيات الأزمات العالمية، المتمثلة في الزيادات المتتالية في أسعار المواد الطاقية والمواد الأكثر استهلاكا، إذ تركزت جهود الحكومة بهذا الصدد على تخصيص دعم إضافي لبعض المواد الأساسية، والتي تهم بالخصوص الدقيق، والسكر، وغاز البوتان، وكذا الدعم المخصص لمهنيي النقل للحد من آثار ارتفاع أثمنة المحروقات على أسعار المواد والبضائع.

بلغة الأرقام، فلولا تدخل صندوق المقاصة بدعم قيمته 22 مليار درهم، لكانت قنينة الغاز ستكلف المواطن 137 درهما بدلا من 40 درهما، وبفضل مجهودات الدولة لدعم واردات القمح بميزانية تتجاوز 8,5 ملايير درهم، تم الإبقاء على سعر الخبز عند 1.20 درهم، وبميزانية تناهز 5 ملايير درهم، تم دعم مهنيي النقل، مما حافظ على مصدر عيش هذه الفئة وساهم في استقرار أسعار النقل. بالإضافة لذلك، وحرصا منها على استقرار تسعيرة استهلاك الكهرباء، تحملت خزينة الدولة جزءا كبيرا من تكلفة فاتورة إنتاج الكهرباء، حيث إن كلفة كل 100 درهم مسجلة في فاتورة كهرباء تبلغ حقيقة 175 درهما، ودعما للقدرة الشرائية، خصصت الحكومة 5 ملايير درهم من الاعتمادات الإضافية التي فتحتها نهاية 2022، لدعم ميزانية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

كما تجاوبت الحكومة مع التحديات الاقتصادية المطروحة جراء الارتفاع العالمي للأسعار وذلك بتعبئة موارد مالية استثنائية، حيث صادقت على مشروع مرسوم يتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على البذور الزيتية والزيوت الخام، وذلك لمواجهة الزيادات التي عرفتها أسعار زيوت المائدة، التي يستورد المغرب 98% في المائة من موادها الأولية. كما حذفت الحكومة الرسوم الجمركية عند الاستيراد بالنسبة للقمح اللين في الفترة الممتدة من نونبر 2021 إلى غاية أبريل 2022، التي كانت تشكل 550 مليون درهم بالنسبة لخزينة الدولة. هذا إضافة إلى فتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة، نهاية سنة 2022، تبلغ 12 مليار درهم، لمواجهة تحديات السياق الدولي المضطرب نتيجة استمرار تداعيات جائحة كوفيد19- وارتفاع الأسعار.

في نفس السياق، عملت الحكومة على ضمان استقرار أثمنة الكتب المدرسية المقررة بمناسبة الدخول المدرسي، حيث لم يطرأ على أسعار الكتب المدرسية أي تغيير خلال الدخول المدرسي 2022-2023، وذلك بتخصيص آلية لدعم ناشري الكتب المدرسية، تشجيعا للتمدرس ومحاربة للهدر المدرسي وحفاظا على القدرة الشرائية للأسر، وضمانا لتوفر الكتب المدرسية بالعدد الكافي في الدخول المدرسي، إذ تم حصر نسبة الدعم في 25% من السعر المخصص لبيعها، بما قيمته 105 ملايين درهم.

حصيلة عملية دعم مهنيي النقل الطرفي "مواكبة" إلى غاية 19 أكتوبر 2022.

لولا دعم الدولة، قنينة الغاز مثلا كانت ستكلف المواطن 137 درهم بدلا من 40 درهم.

حرصا منها على استقرار تسعيرة استهلاك الكهرباء، تحملت خزينة الدولة جزءا كبيرا من تكلفة فاتورة إنتاج الكهرباء، حيث أن الكلفة الحقيقية لكل 100 درهم مسجلة في فاتورة كهرباء يتلقاها المواطن، تبلغ حقيقة 175 درهم.

برنامج استثنائي للتصدي لآثار الجفاف

- تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم تفعيل البرنامج الاستثنائي للحد من آثار قلة التساقطات
- برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تحلية ماء البحر
- تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على خلق جيل جديد من المقاولين الشباب في مجال الفلاحة
- تثمين المنتوجات الفلاحية وتنمية الصادرات.

واجه المغرب خلال الموسم الفلاحي 2022-2021، موسما جافا لم يشهد مثله منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث أنه منذ شتنبر 2021 وإلى غاية متم شهر غشت 2022، بلغ معدل التساقطات المطرية، ما يناهز 205 ملم، أي بانخفاض قدره 44% مقارنة مع معدل 30 سنة (366 ملم)، و34% مقارنة مع نفس الفترة من الموسم الماضي (309 ملم). بالإضافة إلى تأخرها وضعفها، اتسمت التساقطات المطرية بسوء التوزيع الزمني والمجالي.

وعلى مستوى حقينة السدود الموجهة للفلاحة، لم تتجاوز إلى متم شهر غشت 2022 ما قدره 3,31 ملايير م^3 بنسبة ملء تناهز 24% مقابل 37% في نفس الفترة خلال الموسم الفارط. وتميزت كذلك هذه الوضعية المائية بتباين كبير بين الأحواض المائية.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة بتتبع دقيق لتطور الوضعية المائية لترشيد موفورات المياه على مستوى الدوائر السقوية مع إعطاء الأولوية لري الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة مع تقييد مساحات الزراعات المستهلكة للماء. و للإشارة، بلغ حجم مياه السقي الموزعة خلال الموسم 2022-2021 ما يعادل 1226 مليار م^3.

ومع تفاقم أزمة شح التساقطات المطرية، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، تم وضع برنامج استثنائي للحد من آثار قلة التساقطات على النشاط الفلاحي وتقديم المساعدة لمربي الماشية، بتكلفة اجمالية وصلت 10 ملايير درهم، ممولة من طرف صندوق الحسن الثاني التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

"إن الدعم الذي قدمه صاحب الجلالة لمواجهة آثار الجفاف الذي شهدته بلادنا، مكننا نحن الفلاحين من توفير الأعلاف للمواشي والحفاظ على الكسيبة"

أحمد قجيت
فلاح من دوار أيت زايد

وقد عملت الحكومة، بتعاون مع جميع الفاعلين، على تنزيل هذا البرنامج وتهم الحصيلة أساسا:

- اقتناء 5 ملايين قنطار من الشعير المدعم لفائدة 1,23 مليون مربي ماشية، بالإضافة إلى 1,62 مليون قنطار من الأعلاف المركبة المدعمة لفائدة 195 ألف مربي أبقار حلوبة. وسيتم إطلاق شطر أخر من هذا البرنامج نهاية شهر أكتوبر لكل من الشعير (665 ألف قنطار) والأعلاف المركبة (477 ألف قنطار) وفقا للموارد الرعوية لكل جهة

- تهيئة وتجهيز 315 نقطة مائية واقتناء 3204 صهاريج بلاستيكية، خاصة بتوريد الماشية

- تعزيز السلامة الصحية للقطيع، بفضل إطلاق عملية تلقيح الأغنام والماعز ضد التسممات المعوية ومعالجتها ضد الأمراض الطفيلية الباطنية والخارجية والتي مكنت إلى غاية 11 أكتوبر الجاري من تلقيح ومعالجة حوالي 12.3 مليون رأس والعملية ما زالت مستمرة. هذا بالإضافة لإطلاق عملية معالجة الإبل ضد الأمراض الطفيلية الباطنية والخارجية، حيث مكنت إلى غاية 11 أكتوبر الجاري من معالجة حوالي 42000 رأس ولازالت العملية كذلك مستمرة.

برنامج استعجالي لمواجهة حرائق الغابات

- تفعيلا للتوجيهات الملكية، تم تعزيز أسطول القوات الملكية الجوية بثلاث طائرات من نوع "كنادير"
- رصد 290 مليون درهم لمواجهة حرائق الغابات
- تأهيل وترميم المنازل المتضررة
- إعادة تشجير حوالي 9.330 هكتارا
- خلق 1.000 فرصة عمل إضافية، في إطار برنامج أوراش، لإعادة تأهيل المناطق المتضررة
- التصدي لآثار الحرائق على مربي الماشية والنحل بالمناطق المعنية
- تنفيذ مشاريع متكاملة للتنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة
- تعزيز وسائل الوقاية من الحرائق الجديدة.

رصدت الحكومة 29 مليار سنتيم لتأويل مقتضيات اتفاقية إطار لدعم ضحايا حرائق الغابات التي عرفها شمال البلاد، بهدف دعم المتضررين لإعادة تأهيل وترميم منازلهم، والتخفيف من الآثار عن مربي الماشية والنحل بالمناطق المعنية، والقيام بعمليات تشجير الغابات وتأهيل الأشجار المثمرة المتضررة، وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المتكاملة في المناطق المتضررة؛ ثم خلق فرص عمل إضافية لجهة طنجة تطوان الحسيمة، في إطار برنامج أوراش، لإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

وعملت الحكومة، بشراكة مع السلطات المحلية والجماعات الترابية، على دعم الساكنة في تأهيل وترميم المنازل المتضررة، والقيام بعمليات التشجير في الغابات التي دمرتها الحرائق، مع إعادة تأهيل الأشجار المثمرة المتضررة وإعادة تشجير حوالي 9330 هكتارا.

كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز وسائل الوقاية من الحرائق الجديدة ومكافحتها، والتخفيف من الآثار الضارة للحرائق على مربي الماشية ومربي النحل بالمناطق المتضررة، مع تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المتكاملة في المناطق المتضررة.

03

03 ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.. رؤية ملكية سديدة وانخراط حكومي متواصل

التزاما منها بالتوجيهات الملكية السامية، ووفاء بتعهداتها إزاء المواطنين، تدعم الحكومة ركائز الدولة الاجتماعية، صونا لكرامة المواطن.

وبادرت الحكومة منذ اليوم الأول لتوليها المسؤولية بتدخلات غير مسبوقة، على مستويات عدة، لدعم المواطنين من خلال تحسين ظروف عيش فئات عريضة من المجتمع لحمايتهم من تقلبات الحياة
حيث عملت على اتخاذ إجراءات وتدابير تستهدف الأسر الفقيرة والهشة، والطبقة الوسطى، وأخرى تستهدف العاملين بالقطاعين العام والخاص والعاملين غير الأجراء والمتقاعدين، كما تستهدف كل أسرة مغربية، خاصة من خلال الارتقاء بالعرض الصحي ومستوى المدرسة العمومية وتحسين الولوج إلى السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر.

تمكين 22 مليون مغربي من الولوج لخدمات التغطية الصحية الإجبارية

- تمكين ما يناهز 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة من النظام الموحد للتغطية الصحية الإجبارية عن المرض
- فتح باب الإدماج في التغطية الصحية الإجبارية أمام أكثر من 3 ملايين فرد من العمال غير الأجراء وذوي الحقوق المرتبطين بهم، نظير اشتراكات تضامنية تتناسب ومستوى دخلهم
- رفع نسبة التغطية، في غضون سنة، من 42% إلى 100%.

يعتبر المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية ثورة اجتماعية، تهدف إلى إرساء لبنات تضامن مؤسسي إجباري بغية توفير الحماية للجميع وصيانة حقوقهم، فضلا عن تيسير ولوجهم إلى خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية في ظروف لائقة، وبشكل يضمن تكافؤ الفرص.

وهو ما قوى حرص الحكومة على الانخراط الكامل في إنجاح الورش المجتمعي المتعلق بالحماية الاجتماعية، بدءا بجعل مشروع تأزيل وتعميم التغطية الصحية أولوية ثابتة في برنامجها الحكومي، حيث التزمت بالأجندة الملكية التي حددت متم سنة 2022، موعدا لتأزيل نظام موحد للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة كل الأسر المغربية كيفما كانت وضعيتُها الاجتماعية أو الاقتصادية.

وفتحت الحكومة باب الانخراط أمام ما يناهز 4 ملايين أسرة تعاني الهشاشة، ابتداء من فاتح دجنبر 2022. وتستفيد الأسر الهشة والفقيرة، بموجب هذا النظام، من نفس سلة العلاجات، ونفس شروط السداد التي يستفيد منها موظفو القطاعين العام والخاص، في جميع المؤسسات الصحية سواء كانت عامة أو خاصة. وتتحمل الدولة أعباء الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك،ضماناً لولوجهم للخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص. كما تتحمل ميزانية الدولة كافة تكاليف علاج واستشفاء هؤلاء الأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك في المؤسسات الصحية العمومية، لاسيما ما تعلق منها بالأمراض المزمنة والمكلفة.

> بصفتي صيدلاني، قضيت 18 سنة في تعبئة استمارات التأمين الصحي لفائدة زبنائي، علما أنني شخصيا لم أكن أتوفر على هذه الخدمة وعندما علمت أنه بإمكاني الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS وبالتالي حماية عائلتي، لم أتردد ثانية واحدة في ذلك
>
> **عبد السلام بنيس**
> صيدلاني

بموازاة ذلك، فتحت الحكومة هذه السنة باب الإدماج أمام 3 ملايين مواطن ومواطنة من فئة العمال غير الأجراء وذوي الحقوق المرتبطين بهم، في منظومة التأمين الصحي الإجباري عن المرض، مقابل اشتراكات تضامنية، تتناسب ومستوى مدخولهم وتخول لهم حق الولوج إلى نفس سلة العلاجات ونفس شروط السداد المتاحة للموظفين في القطاعين العام والخاص. وتتوزع الفئات المعنية بين الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، والفلاحين والتجار والصناع التقليديين، والمقاولين الذاتيين وغيرهم من الفئات.

ولهذه الغاية، صادقت الحكومة، منذ تنصيبها، على 22 مرسوما متعلقا بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبإحداث نظام للمعاشات بالنسبة لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وبذلك تكون هذه الحكومة قد نجحت، في غضون العام الأول لتنصيبها، في إدراج كل من فئتي "الراميد" و"العمال غير الأجراء" في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لتقفز بذلك نسبة المواطنين الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من 42% إلى 100%.

الدعم المباشر للأسر في شكل تعويضات عائلية

ودعما للأسر التي تعاني الفقر والهشاشة، في إطار الورش الملكي للحماية الاجتماعية، انكبت الحكومة منذ تنصيبها على إعداد تصور شامل لعرض الدعم الاجتماعي للدولة، يستمد مرجعيته من الخيار الاستراتيجي الهادف لدعم ركائز الدولة الاجتماعية ويوجه لتمكين الأسر محدودة الدخل.

والتزاما بالأجندة الملكية، ستعمل الحكومة مع نهاية سنة 2023 على تعميم الدعم المباشر على شكل تعويضات عائلية باستهداف الأسر التي تعاني الفقر والهشاشة. فكما أعلن عن ذلك صاحب الجلالة نصره الله، سيستفيد من هذا المشروع الوطني التضامني، ابتداء من نهاية 2023، حوالي سبعة ملايين طفل منحدرين من الأسر الهشة والفقيرة، وثلاثة ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس.

وبفضل تسريع الحكومة لوتيرة الاشتغال من أجل إخراج السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض 2025، يكون المعيار الوحيد للاستفادة من الدعم هو "الاستحقاق" عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية باستعمال التكنولوجيات الحديثة.

"نحن الحرفيون، نعيش اليوم بيومه. وبالتالي فإن المرض والتكاليف المتعلقة به، تشكل مصدر توتر بالنسبة لنا. وعندما علمت أنه بإمكاني الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض AMO، قمت بالاشتراك فيه مباشرة. وأنا الآن مطمئن من هذا الجانب."

مهدي الساخي
خياط

"كل المواطنين المغاربة معنيون بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن كل الخدمات والتعويضات التي يوفرها، سواء في القطاع العام أو الخاص"

بثينة فالسي
باحثة في ميدان الحماية الاجتماعية

تأهيل شامل للمنظومة الصحية

- إحداث مخطط للرفع من تكوين عدد الأطر الصحية وبلوغ هدف 94 ألف مهني صحة في أفق 2025، مقارنة مع 64 ألفاً حاليا
- إطلاق ورش تأهيل ما يقارب 1,400 مركز صحي أولي
- الارتقاء بوضعية العاملين في القطاع الصحي، خاصة من خلال الاعتراف بشهادة الدكتوراه للطبيب والتأسيس لنظام الأجر المتغير حسب المردودية
- تقديم الترسانة القانونية المتعلقة بورش إصلاح المنظومة الصحية كاملة إلى المسار التشريعي.

أكد جلالة الملك نصره الله في خطاباته السامية على أن التحدي الرئيسي يتمثل في التأهيل الحقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص، إذ لا يستقيم إنجاز تعميم التغطية الصحية دون تأهيل حقيقي للنظام الصحي الوطني.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، واستنادا إلى البرنامج الحكومي، تمت المصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي يرتكز على أربع دعامات أساسية، تتجلى في اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي؛ وتثمين الموارد البشرية لتحفيز رأس المال البشري بالقطاع العام وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين، وكذا الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية، وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن؛ إضافة إلى تأهيل العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة في تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني؛ وكذا رقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

وجوابا على إشكالية هجرة الأدمغة في المجال الصحي ووقف نزيفها الذي ازدادت حدته في السنوات الأخيرة، بادرت الحكومة منذ الأشهر الأولى من تنصيبها، إلى وضع وتفعيل إجراءات عملية تهدف الارتقاء بوضعية العاملين في القطاع الصحي، خاصة من خلال رفع حيف طال لمدة تفوق 15 سنة، بالاعتراف بشهادة الدكتوراه للطبيب وزيادة أجره الصافي بمعدل 3800 درهم، على مدى سنتين، ابتداء من فاتح يناير 2023. كما حرصت الحكومة كذلك على تحصين الممارسة الطبية من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية الذي يتيح مجموعة من المكتسبات الإيجابية، على رأسها نظام الأجر المتغير حسب المردودية، بالإضافة إلى إحداث مخطط يمتد إلى سنة 2030 للرفع من تكوين عدد الأطر الصحية بمختلف مكوناتها حيث سيتم في أفق 2025 بلوغ 94.000 مهني صحة مقارنة مع 64.000 حاليا، مع خلق رافعات لتحسين أسلاك التكوين بغية سد الخصاص وتوفير العدد الكافي من المكونين وتأهيل فضاءات التكوين، استجابة للتحديات التي يطرحها ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

كما تم إطلاق ورش تأهيل ما يقارب 1.400 مركز صحي أولي وتعزم الحكومة، تنفيذا لمقتضيات مشروع القانون الإطار للمنظومة الصحية، إحداث مستشفى جامعي بكل جهة، وذلك بغية تحسين ظروف عمل مهنيي الصحة وتوفير الوسائل اللازمة لخدمة صحة المواطن.

وتمكنت الحكومة، في سنتها الأولى، وفي سابقة حكومية، من تقديم الترسانة القانونية المتعلقة بورش إصلاح المنظومة الصحية كاملةً إلى المسار التشريعي، بدءاً بمشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي هو قيد مصادقة البرلمان، ومرورا بمشاريع القوانين التنفيذية الخمسة المتعلقة بالمجموعات الصحية الترابية، والوظيفة الصحية، والهيئة العليا للصحة، والوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة الوطنية للدم. وهو ما يؤكد الإرادة السياسية القوية والعزيمة الراسخة والتعبئة الجماعية للحكومة في هذا الملف، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، قصد إنجاح هذا الورش الإصلاحي المهم، بالموازاة مع ورش تعميم نظام التأمين الصحي الإلزامي على جميع المغاربة.

"المغرب يشهد الآن عدة إنجازات فيما يخص الارتقاء بقطاع الصحة على المستوى الوطني، من ضمنها التنزيل الفعلي للورش الملكي للحماية الاجتماعية والمصادقة على قانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي من شأنه تثمين الموارد البشرية وتأهيل العرض الصحي من خلال تقديم وتيسير الخدمات الصحية لفائدة كل المواطنات والمواطنين."

لمياء شكيري

المديرة الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية، جهة سوس ماسة

تعزيز وتثمين الموارد البشرية

- خلق 5.500 منصب مالي بالقطاع الصحي تم توظيف من خلالها هذه السنة 1425 منصب من الأطر الطبية و2984 من الأطر التمريضية و1091 من الأطر الإدارية والتقنية
- استفادة 1495 ممرض وتقني الصحة من الترقي في الدرجة و 17581 من الترقي في الرتبة
- الرفع من المقاعد المفتوحة على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بنسبة 53 في المائة مقارنة بسنة 2019
- التوقيع على اتفاقية إطار من أجل الرفع من أعداد الأطر الصحية في أفق سنة 2030 ليصل لثلاثة أضعاف العدد الحالي بالنسبة لفئة الممرضين وتقنيي الصحة وضِعف الأطر الطبية، بهدف بلوغ نسبة 45 مهني الصحة لكل 10000 في أفق سنة 2030.

بلوغ هدف

94.000

مهني صحة

تأهيل العرض الاستشفائي ومؤسسات الرعاية الصحية الأولية

- تعزيز الطاقة السريرية للمؤسسات الاستشفائية بأزيد من 900 سرير
الانتهاء من بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة (771 سرير)
- الانتهاء من بناء المركز الاستشفائي الإقليمي الجديد بالحسيمة (250 سرير)
- مواصلة تأهيل 1365 وحدة من مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على الصعيد الوطني بغلاف مالي قدره 800 مليون درهم في السنة خلال الفترة 2022-2023
- مواصلة تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والذي يشمل إنجاز 1425 مشروع صحي.

تحسين الولوج الى الأدوية والمستلزمات الطبية

- إطلاق أشغال إنجاز مصنع لتصنيع اللقاح المضاد لكوفيد19- ولقاحات أخرى؛
- اتخاذ عدة إجراءات لتأمين وتكوين المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية والمنتجات الصحية؛
- اعتماد سياسة وطنية جديدة للأدوية 2022-2026 من أجل الولوج العادل إلى الأدوية الأساسية بجودة وأسعار مناسبة.

السكن للجميع.. بجودة وبكرامة

- إطلاق حوار وطني حول التعمير والإسكان
- تخصيص إعانات مباشرة للأسر الراغبة في اقتناء السكن الرئيسي
- مواصلة تنفيذ برامج محاربة السكن غير اللائق

تعتبر الحكومة إصلاح قطاع التعمير والإسكان رافعة مهمة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني. ويتم حاليا التشاور مع مختلف الفاعلين من أجل تحديد معالم سياسة عمومية جديدة، تستند إلى مقاربة ترابية، كفيلة بإحداث نموذج جديد لتهيئة المدن وخلق فضاءات عيش لائقة وسهلة الولوج.

وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة، بتاريخ 31 شتنبر 2022، فعاليات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وهي مبادرة تروم إرساء إطار مرجعي وطني من أجل تنمية حضرية شفافة، منصفة، مستدامة ومحفزة، وذلك في إطار مقاربة تشاركية تبني على التشاور مع كافة المتدخلين في ميدان التعمير والإسكان، للنقاش وتبادل الآراء حول الإشكاليات المرتبطة بالتخطيط الحضري والعمراني وتوفير السكن اللائق لمختلف شرائح المجتمع، قصد الخروج بتوصيات ومقترحات عملية قابلة للأجرأة.

وتفعيلا لالتزامها المتمثل في توفير سكن لائق للمواطنات والمواطنين، تعمل الحكومة على مباشرة العديد من الإصلاحات لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين إلى السكن واستفادتهم من سكن ذي جودة، لا سيما من خلال تيسير الولوج إلى التمويل السكني والدعم المباشر للأسر.

وفي هذا الإطار، أدرجت الحكومة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023، تدابير لتقديم إعانات مباشرة لفائدة المواطنات والمواطنين الذين يقتنون مساكن مخصصة للسكن الرئيسي.

كما تحرص الحكومة على تعزيز سياسة المدينة والتأهيل الحضري، عبر العمل على تقليص الفوارق المجالية بين المدن وضواحيها، والقرى، وتعزيز الخدمات، وإحداث المرافق الضرورية لتحسين إطار عيش المواطنين، وذلك في أزيد من 104 مدن وأكثر من 760 حيا وأكثر من 700 مركز قروي ومركز قروي صاعد.

برنامج "مدن بدون صفيح"

- استفادة 7,598 أسرة من برنامج "مدن بدون صفيح" في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2021 إلى يوليوز 2022
- التوقيع على اتفاقيات تهم 2,843 أسرة بكلفة إجمالية تصل إلى 314 مليون درهم، منها 107 مليون درهم كدعم مالي من الدولة.

تأهيل السكن المهدد بالانهيار

- التوقيع على اتفاقية جديدة تهم 50 بناية، بتكلفة 8 ملايين درهم
- صرف 47 مليون درهم لمواصلة أشغال المشاريع، لفائدة 10.994 أسرة وبتكلفة 1.39 مليار درهم، تساهم فيها ميزانية الدولة ب 369 مليون درهم
- إطلاق عملية جرد تشامل لكل المباني الآيلة للسقوط وإنجاز الخبرات اللازمة في جهة نموذجية (جهة الرباط-سلا -القنيطرة).

البرامج السكنية المدعمة

- برنامج السكن منخفض التكلفة "140.000 درهم": تم إنجاز 348 وحدة سكنية في الفترة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى يوليوز 2022
- برنامج السكن الاجتماعي "250.000 درهم": بلغ عدد الوحدات المنجزة التي حصلت على شهادة المطابقة 42.580 وحدة سكنية في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2021 إلى يوليوز 2022
- برنامج السكن الاجتماعي بالوسط القروي: بلغ عدد الوحدات السكنية المنجزة من أكتوبر 2021 إلى يوليوز 2022 والتي حصلت على شهادة المطابقة 145 وحدة سكنية.

التدبير الحضري

في إطار إعادة دراسة الملفات العالقة، تمت الموافقة على ما يقارب 1.552 مشروعا بمبلغ استثماري يقدر ب 20 مليار درهم، وأكثر من 35.000 منصب شغل منها 15.000 مباشرا 22.240 غير مباشر.

تعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"، وبرامج التدخل بالمباني الآيلة للسقوط والبرامج السكنية المدعمة، وذلك بغية تقليص مظاهر الإقصاء الاجتماعي والحضري

استفادة 7.598 أسرة

الحوار الاجتماعي، مأسسة وتنزيل فوري للالتزامات

- رفع الحد الأدنى للأجور SMIG بنسبة 5% والحد الأدنى في الأجر في القطاع الفلاحي SMAG بنسبة 10%
- رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع العام إلى 3500 درهم
- تخفيض شروط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوم اشتراك إلى 1320 يوما والرفع من المعاشات بنسبة 5%
- الاعتراف بشهادة الدكتوراه للطبيب وزيادة أجره الصافي بمعدل 3800 درهم وتمكين الممرضين وتقنيي الصحة من الاستفادة من الترقية في الرتبة والدرجة
- اعتماد مقاربة تشاركية للتوافق حول نظام أساسي موحد لموظفي التربية الوطنية، يلغي الأنظمة الجهوية الإثني عشر، مع الاستمرار في التوظيف الجهوي
- وضع نظام أساسي لأساتذة التعليم العالي بتحفيزات إضافية تناهز مليارين (2) درهم، ابتداء من 2023 وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة

استحضارا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، واعتبارا لكون الطبقة العاملة شريكا أساسيا في إرساء السلم الاجتماعي، وحرصا منها على ضرورة انخراط الجميع في هذه الجهود الوطنية، فإن حكومة دعم ركائز الدولة الاجتماعية سارعت منذ تعيينها وبتوافق مع شركائها إلى إخراج الحوار الاجتماعي من حالة الجمود.

ولقد تُوج هذا الحوار بتوقيع الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، على الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي والاتفاق الاجتماعي يوم 30 أبريل 2020 والذي يشكل فرصة للحسم في ملفات تهم تحسين مستوى عيش الطبقة العاملة، في القطاعين العام والخاص.

ففيما يخص أجراء القطاع الخاص، تم الرفع من الحد الأدنى للأجور SMIG بنسبة 5% في يناير 2022، وتم التوافق مع الشركاء الاجتماعيين على زيادة إضافية بنسبة 5% في يناير 2023. كما تم إقرار زيادة في الحد الأدنى في الأجر في القطاع الفلاحي SMAG بنسبة 10% في أفق توحيد SMIG وSMAG بحلول سنة 2028.
أما فيما يخص موظفي القطاع العام، فقد اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات منها أساسا الرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3.500 درهم؛ وحذف السلم 7 لتمكين الموظفين من الانتقال مباشرة من السلم 6 إلى السلم 8؛ والرفع من حصيص الترقي في الدرجة إلى 36% بالنسبة لفئة الموظفين بدلا من 33%.

وتمكين الموظفين المستفيدين من رخصة مرضية لإصابتهم بأمراض متوسطة وطويلة الأمد من الاحتفاظ بكامل أجرتهم؛ وكذا الزيادة في قيمة التعويضات العائلية من 36 درهما إلى 100 درهم للأطفال الرابع والخامس والسادس.

كما بادرت الحكومة، من خلال ميزانية سنة 2022، إلى هزف 6 ملايير درهم لتسوية متأخرات الترقية لفائدة الموظفين برسم سنتي 2019 و2020، وعملت كذلك على تخصيص مليارين (2) درهم إضافيين نهاية 2022 لتسوية متأخرات الترقية لفائدة موظفي قطاع التربية الوطنية، ليصل المبلغ الذي تم هرفه لتسوية المتأخرات إلى 8 ملايير درهم نهاية سنة 2022؛ وكلها إجراءات تشكل سندا للقدرة الشرائية، في ظروف الأزمة وارتفاع الأسعار.

في ذات الآن، شكلت العناية بفئة المتقاعدين إحدى أولويات الحوار الاجتماعي، إذ قامت الحكومة بتخفيض شروط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوم اشتراك إلى 1320 يوما، مع تمكين المؤمن له البالغ السن القانوني للإحالة على التقاعد والمتوفر على 1320 يوما من الاشتراك من استرجاع حصة الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.

كما قررت الحكومة الزيادة بنسبة 5%، مع حد أدنى قدره 100 درهم، شهريا وأثر رجعي من فاتح يناير 2020 في معاشات المحالين على التقاعد في القطاع الخاص إلى تاريخ 31 دجنبر 2019 والبالغ عددهم 600.318 متقاعد.

أما قطاعيا، فإيمانا منها بأن تحفيز العنصر البشري هو المدخل الرئيسي لتفعيل الرؤية الإصلاحية في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمواطنين، بادرت الحكومة إلى وضع وتفعيل إجراءات عملية تهدف إلى الارتقاء بوضعية العاملين في القطاع الصحي، خاصة من خلال رفع حيف طال لأكثر من 15 سنة، بالاعتراف بشهادة الدكتوراه للطبيب وزيادة أجره الصافي على مدى سنتين، بمعدل 3,800 درهم شهريا، ابتداء من فاتح يناير 2023. هذا موازاة مع تسريع وتيرة ترقي الممرضين والرفع من التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية العاملة في قطاع الصحة.

وفيما يخص رد الاعتبار لمهنة التدريس، اعتمدت الحكومة مقاربة تشاركية للتوافق حول نظام أساسي موحد يضمن نفس الحقوق، ونفس الفرص، ونفس المسار الوظيفي لجميع الأطر التربوية، مع إلغاء الأنظمة الجهوية الاثني عشر والاستمرار في التوظيف الجهوي. ويمكن النظام الأساسي الموحد كل الأطر، على قدم المساواة، من جميع الامتيازات المخولة لهيئة التدريس، بما في ذلك الحق في المشاركة في كل الامتحانات المهنية وفي الحركة الانتقالية الوطنية.

ووضعت الحكومة برنامجا متكاملا لتحفيز الأطر التربوية وكذا مراجعة وضعية الإداريين التربويين والمستشارين في التوجيه والتخطيط التربوي وأساتذة الابتدائي الذين تم تكليفهم سابقا بالتدريس في الثانويات الإعدادية والتأهيلية.

وإدراكا منها أن تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مرتبط بمدى انخراط أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي في إنجاحه، التزمت الحكومة بتثمين أطر التعليم العالي استجابة لمطلب تقادمي دام لمدة 20 سنة ، وذلك من خلال وضع نظام أساسي محفز وجاذب للكفاءات بتحفيزات إضافية تقارب مليار (1) درهم، تصرف ابتداء من 2023، على مدى السنوات الثلاثة المقبلة.

ومواصلة لنفس الدينامية، أعطت الحكومة الانطلاقة للجولة الثانية من الحوار الاجتماعي بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين والمهنيين، حيث تم الشروع في معالجة العديد من الملفات الاجتماعية الأساسية، وعلى رأسها مراجعة نظام الضريبة على الدخل؛ وإصلاح أنظمة التقاعد؛ وإعادة النظر في عدد من تشريعات العمل؛ وإخراج القانون التنظيمي للإضراب؛ ووضع تصور مشترك لإرساء المرصد الوطني للحوار الاجتماعي وأكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي، باعتبارها آليات مواكبة لمأسسة الحوار الاجتماعي.

وبذلك تكون الحكومة الحالية قد دشنت ولايتها الانتدابية بالحسم في ملفات قطاعية كبرى كالصحة والتعليم والتعليم العالي وبميزانيات مهمة للارتقاء بوضعية العاملين في القطاعين العام والخاص وإرساء السلم الاجتماعي.

> مأسسة الحوار الاجتماعي خيار استراتيجي للعزيز أسس الدولة الاجتماعية وآلية تطوير العلاقات بين الحكومة ومختلف شركائها
>
> **عبد الرحمن التلمساني**
> باحث في مجال الديمقراطية التشاركية والحوار الاجتماعي

ومواصلة لنفس الدينامية، أعطت الحكومة الانطلاقة للجولة الثانية من الحوار الاجتماعي بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين والمهنيين، حيث تم الشروع في معالجة العديد من الملفات الاجتماعية الأساسية، وعلى رأسها مراجعة نظام الضريبة على الدخل؛ وإصلاح أنظمة التقاعد؛ وإعادة النظر في عدد من تشريعات العمل؛ وإخراج القانون التنظيمي للإضراب؛ ووضع تصور مشترك لإرساء المرصد الوطني للحوار الاجتماعي وأكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي، باعتبارها آليات مواكبة لمأسسة الحوار الاجتماعي.

وبذلك تكون الحكومة الحالية قد دشنت ولايتها الانتدابية بالحسم في ملفات قطاعية كبرى كالصحة والتعليم والتعليم العالي وبميزانيات مهمة للارتقاء بوضعية العاملين في القطاعين العام والخاص وإرساء السلم الاجتماعي.

+5%
لفائدة المتقاعدين
مع حد أدنى قدره 100 درهم
شهريا بأثر رجعي من فاتح يناير

+5%
من الحد الأدنى للأجر
في قطاعات الصناعة والتجارة
والمهن الحرة (SMIG)

+10%
في القطاع الفلاحي (SMAG)

من أجل مدرسة المواطنة والتميز وتكافؤ الفرص

- تعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة
- رد الاعتبار لمهنة التدريس
- تعزيز برامج الدعم الاجتماعي
- تأهيل المؤسسات التعليمية

"تصورنا لمدرسة الجودة هو مدرسة تهم كل التلاميذ بدون تمييز"

مريم أعجوب
تلميذة بمدرسة محمد السادس، تطوان

إن اختيار شعار "مدرسة تكافؤ الفرص" في البرنامج الحكومي جاء للتأكيد على عزم الحكومة مواجهة التحديات التي تُعرقل تمكُّن كل التلاميذ من تعليم ذي جودة، وجعل تنمية رأس المال البشري إحدى دعامات الدولة الاجتماعية ومدخلا أساسيا لتمكين كل المواطنين من حقهم في التعليم الجيد وتمكينهم من الارتقاء الفردي والاجتماعي.

وقد اشتغلت الحكومة منذ تنصيبها على بلورة خارطة طريق طموحة، وفق مقاربة تشاركية، من أجل إصلاح ينطلق من الحجرة الدراسية ويتطلع إلى الارتقاء بوضعية التلميذ، والأستاذ والمؤسسة التعليمية. فعلاقة بهذه الأركان الثلاثة، يرتكز مشروع خارطة الطريق الذي خصصت الحكومة لتنزيله غلافا ماليا يقدر ب 25 مليار درهم، على ثلاث غايات كبرى تتمثل في تمكين التلميذ من اكتساب التعلمات الأساس وإتمام فترة التعليم الإلزامي؛ وتحفيز الأستاذ والحرص على تكوينه وضمان التزامه في مسار نجاح التلميذ؛ وتحديث فضاءات التعلم بالمدرسة وضمان جاذبيتها وانفتاحها على محيطها، وجعلها مؤسسات حديثة وعصرية بنشطها طاقم تربوي يساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة.

وبخصوص تمكين التلميذ من التعلمات الأساس وإتمام فترة التعليم الإلزامي، ركزت تدخلات الحكومة على تعميم التعليم الأولي وعلى تدابير ملموسة تهم الحد والوقاية من الهدر المدرسي وتقوية المهارات الأساسية. ففيما يتعلق بالتعليم الأولي، تسهر الحكومة على توفير وتدبير القاعات المخصصة لاستقبال الأطفال وكذلك تأهيل المربيات والمربين. كما تسهر على تنزيل نموذج بيداغوجي جديد وتجهيز كل أقسام الابتدائي والإعدادي بأدوات وحقائب القراءة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على اتخاذ إجراءات من شأنها الوقاية والحد من الهدر المدرسي، وتعزيز مهارات التلاميذ التواصلية من خلال تقوية انخراطهم في الحياة المدرسية. وفي هذا الصدد، تم إطلاق مشروع الدعم التربوي الخاص بالتدريس وفق المستوى المناسب (مقاربة TARL)، الذي يروم معالجة التعثرات المتراكمة لدى المتعلمين، من خلال اعتماد تشخيص دقيق لمستوى أدائهم ثم بلورة أنشطة تتناسب مع مستوياتهم، باعتماد مبدأي التفاعل واللعب البيداغوجي واستحضار البعد الإنساني المؤطر لعلاقة المتعلم بالأستاذ.

وقد تم اعتماد مرحلة تجريبية خلال هذه السنة استفاد منها 600 أستاذ وهمت 10.000 تلميذة وتلميذ، أفرزت نتائج ملموسة ، حيث تم الشروع في تعميمها تدريجيا ابتداء من السنة الدراسية الحالية لتشمل 5.000 أستاذ و 15.000 تلميذ في أفق بلوغ 100.000 تلميذ خلال السنة الدراسية المقبلة ثم 500.000 في أفق السنة الدراسية 2025-2024.

ويعتبر تحديث البنية التحتية والاهتمام بفضاء المدرسة إحدى الدعامات الأساسية لتوفير بيئة جاذبة ومنفتحة على جميع التلاميذ. فبالإضافة إلى توسيع بنية الاستقبال في التعليم الأولي، تم الالتزام بالزيادة في عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات وتحسين جودة خدمات الحراسة والنظافة في المؤسسات التعليمية. كما تم افتتاح 31 مدرسة جماعاتية جديدة وإعادة تأهيل وتحويل 19 مؤسسة للارتقاء بها إلى مستوى مدارس جماعاتية، في إطار خطة شاملة لتحسين شروط استقبال التلاميذ تهدف إلى التوفر على 250 مدرسة جماعاتية في أفق 2026.

وإيمانا منها بالمكانة الرائدة التي يتبوؤها الأستاذ داخل منظومة التعليم وأهمية تعزيز شروط ممارسته المهنية، خصصت الحكومة ما يقارب 4 ملايير درهم لبرنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي برسم الفترة 2022-2026 ، حيث يروم هذا البرنامج إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساس قوامها خمس سنوات، يتم التكوين خلالها في ثلاثة فضاءات متكاملة (التكوين الأساس في مسالك الإجازة في التربية بالمؤسسات الجامعية المختصة، والتأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والتدريب بالمؤسسات التعليمية).

وستواصل الحكومة مجهوداتها لتعزيز استقلالية الأساتذة داخل الفصل الدراسي مع تمكينهم من الدلائل البيداغوجية والعتاد الديداكتيكي لتحقيق ممارسات تربوية ناجعة، وكذا توسيع أدوار المفتشين لتشمل مهام التأطير والمصاحبة ومراقبة الجودة، بالإضافة إلى التقييم.

وتحفيزا لهيئة التدريس، اعتمدت الحكومة مقاربة تشاركية للتوافق حول إحداث نظام أساسي موحد يضمن نفس الحقوق، نفس الفرص، ونفس المسار الوظيفي لجميع الأطر التربوية، مع إلغاء الأنظمة الجهوية الإثني عشر والاستمرار في التوظيف الجهوي. وعملت الحكومة كذلك على تخصيص ملياري (2) مليار درهم نهاية 2022 لتسوية متأخرات الترقية لفائدة موظفي قطاع التربية الوطنية.

إن إنجاح هذا الورش مسؤولية جماعية ومشتركة، وهو ما دأبت عليه الحكومة من خلال عملها التشاوري بالتنسيق مع الجهات والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والسلطات المحلية والمجتمع المدني وآباء وأمهات التلاميذ والتلاميذ أنفسهم، من أجل وضع خارطة الطريق 2022-2026 لإصلاح منظومة التربية والتعليم وتحقيق شعار مدرسة تكافؤ الفرص التي تضمن تعليما ذا جودة للجميع، حتى تكون المدرسة المغربية قاطرة حقيقية لتحقيق رؤية مغرب الكفاءات، كما تدعو لذلك توجيهات صاحب الجلالة نصره الله .

الرفع من ميزانية القطاع

62 مليار و 451 مليون درهم تتوزع بين 56 مليار درهم للتسيير و 11 مليار درهم للاستثمار، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6 في المائة في الميزانية المرصودة للقطاع

تعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة

- إبرام ثلاث اتفاقيات للشراكة حول تطوير وتعميم هذا النمط الدراسي، مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي والحكومة

وتهدف هذه الاتفاقيات في مجملها إلى العمل على الرفع من معدل التمدرس في التعليم الأولي من 72,5 في المائة المحققة في سنتي 2021-2020 إلى 79 في المائة نهاية 2022، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية والحضرية

- رفع نسبة تمدرس الأطفال بالتعليم الأولي بزيادة 14 في المائة خلال الموسم الدراسي 2023-2022
- الشروع في تكوين 8400 مربي ومربية ابتداء من شهر يوليوز 2022
- زيادة 4700 قسم للتعليم الأولي وتشغيل 5000 مربية ومربي جدد خلال الموسم الدراسي 2023-2022.

توظيف

15.000

أستاذ

رد الاعتبار لمهنة التدريس

- توسيع قاعدة الأطر التربوية بتوظيف 15 ألف أستاذ وأستاذة جدد منهم 7700 بالسلك الابتدائي و7300 بالسلك الثانوي الإعدادي التأهيلي
- وضع إجراءات من أجل الانتقاء القبلي لولوج مباريات توظيف الأطر النظامية للأكاديميات بهدف دعم جاذبية مهنة التدريس لفائدة المترشحات والمترشحين الأكفاء
  توقيع اتفاقية لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، بميزانية تفوق 4 مليار درهم، حيث يهدف البرنامج إلى إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي على امتداد 5 سنوات
- تعزيز برامج الدعم الاجتماعي
- إحداث 19 مدرسة جماعاتية بنسبة تطور بلغت 9 في المائة بالإضافة إلى 76 مدرسة جماعاتية في طور الإنجاز
- الاعتماد على أسطول 6055 حافلة للنقل المدرسي خلال هذه السنة مع توفير دراجات هوائية بالنسبة للمسافات القصيرة مما مكن من استفادة 442.604 تلميذ وتلميذة خلال الموسم الدراسي 2022-2021
- استفادة 2.313.189 تلميذ وتلميذة من برنامج "تيسير" بكلفة اجمالية بلغت 2533 مليون درهم
- استفادة 4 ملايين و754 ألف تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية "مليون محفظة"
- استفادة 1.285.042 تلميذ وتلميذة من الإطعام المدرسي خلال الموسم الدراسي 2022-2021 بزيادة اجمالية تقدر ب 4.2 في المائة
- استفادة 115.253 تلميذة وتلميذ من خدمات الداخليات خلال الموسم الدراسي 2022-2021 بزيادة تقدر في 3.8 في المائة.

تأهيل المؤسسات التعليمية

- إحداث 196 مؤسسة تعليمية جديدة بزيادة بلغت 1.7 في المائة مقارنة مع موسم 2021-2020 من بينها 97 مؤسسة بالوسط القروي
- توفير المكتبات والقاعات المتعددة والقاعات الداعمة للأنشطة الوسائط ب 191 مؤسسة تعليمية
- رفع نسبة تجديد واقتناء التجهيزات المعلوماتية المؤسسات التعليمية ب 27 .17 في المائة.

من أجل جامعة منفتحة منتجة ومبتكرة

- وضع رؤية شمولية يجسدها مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، المنبثق عن مشاورات تمثيلية موسعة للفعاليات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية
- وضع نظام أساسي محفز وجاذب للكفاءات يسمح بالانخراط القوي لأطر للتعليم العالي في تفعيل الرؤية الإصلاحية للمنظومة
- تعزيز آليات الحكامة على مستوى التعليم العالي للرفع من استقلالية الجامعات وتوفير الشروط المناسبة للمبادرات المحلية والجهوية والوطنية للبحث العلمي والابتكار
- الانفتاح على الكفاءات العلمية في الخارج وتشجيع تبادل الخبرات والشراكات الدولية في البحث والابتكار، بشكل يضمن انخراط منظومة التعليم العالي الوطنية في منظومات البحث والابتكار والتصنيع على المستوى الدولي.

إن الرهانات الحالية والمستقبلية، في ظل سياق دولي يتسم بحدة المنافسة وتسارع وتيرة التحولات على كافة المستويات، تحيل على أهمية إعداد الكفاءات وتطوير قدرات البحث العلمي وتسخير نتائجه لدعم جاذبية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، وهو ما يكرس الدور المحوري لرأس المال البشري باعتباره الثروة الحقيقية والمتجددة لكل بلد.

لذلك، يعتبر إرساء منظومة ناجعة وفعالة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومنتجة لكفاءات وموارد بشرية مؤهلة، قادرة على تلبية متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار، حتمية وأولوية تفرض الانخراط في مقاربات جديدة للإصلاح بمفهومات متجددة ومبتكرة.

ومن هذا المنطلق، شكل الاستثمار في رأس المال البشري إحدى أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، بجعل التعليم العالي والبحث العلمي رافعة حقيقية للتنمية. حيث انكبت الحكومة، هذه السنة، على صياغة تصور متكامل لتسريع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تجسد في بلورة مخطط وطني لتسريع تحول المنظومة وفق مقاربة تشاورية موسعة تروم تعبئة الذكاء الجماعي، من خلال إشراك كل الفعاليات العلمية والثقافية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والجمعوية داخل وخارج الوطن، في تصور وتحديد معالم هذا المخطط وبشكل يعكس التطلعات المشتركة ويمثل أرضية لميثاق متوافق حوله لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ولتحقيق هذه الغاية، يقوم "المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)" على أربعة توجهات استراتيجية، يتم تنزيلها من خلال 25 مشروعا استراتيجيا.

يتمثل التوجه الاستراتيجي الأول في التميز الأكاديمي من خلال تفعيل سبعة مشاريع ترتكز على:

- تفعيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج ابتداء من السنة الأولى حتى الدكتوراه
- اعتماد محتوى وطرق تدريس مبتكرة، تستجيب للقضايا الوطنية ذات الأولوية وتتسق مع المعايير الدولية
- إرساء آليات للمواكبة وفضاءات للتعلم تحفز تكافؤ الفرص وتكرس النجاعة والتميز بشكل عام.

فيما يركز التوجه الاستراتيجي الثاني على التميز العلمي، ويشمل ستة مشاريع تروم إرساء أسس بحث علمي بمعايير دولية موجه نحو الأولويات الوطنية، ومهيكل حول أقطاب مندمجة، وبحث علمي بجيل جديد من الدكاترة يتم تثمين أبحاثهم وانتقاؤهم من بين أفضل النخب.

ويروم التوجه الاستراتيجي الثالث تشجيع التميز في الأداء والحكامة 4.0 من خلال سبعة مشاريع تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لحكامة مؤسسات التعليم العالي باعتماد مقاربة ترسي معالم استقلالية مسؤولة وتضمن التميز العملياتي للمنظومة في شموليتها.

ويهدف التوجه الاستراتيجي الرابع إلى فتح المجالات للابتكار من خلال خمسة مشاريع ترقى إلى تشجيع انبثاق منظومة ابتكار فعالة للمجالات المبتكرة.

ويصبو المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) إلى إرساء قواعد نموذج جديد للجامعة المغربية لمواكبة التحولات الهيكلية وتحويل التحديات التي تطرحها إلى فرص تنموية واعدة.

وبذلك، فإن النموذج الجديد للجامعة المغربية يؤسس لمرحلة جديدة تكرس وظائف متجددة لمؤسساتنا الجامعية، لا تقتصر فقط على التحصيل العلمي والأكاديمي وتتويجه بمنح الدبلومات، ولكن أيضا على تعزيز جاذبية هذه المؤسسات وجعلها فضاء للتكوين مدى الحياة ومشتلا لتطوير المهارات والقدرات الإبداعية للشباب.

توسيع وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

- الرفع من عدد المسالك المعتمدة برسم السنة الجامعية 2021 - 2022 ليبلغ 3.852 مسلكا، وتشكل المسالك الممهننة حوالي 54% من مجموع المسالك المعتمدة
- تعزيز الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي العمومي، لتصل إلى 548.076 مقعدا برسم سنة 2021-2022.

الرفع من جودة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

- الرفع من الميزانية المخصصة للمنح من 1831 مليون درهم إلى 2031 مليون درهم، بزيادة 3,1%، ليصل بذلك عدد الممنوحين إلى ما يناهز 409 000 ممنوح
- رفع الطاقة الاستيعابية للسكن الجامعي لتبلغ الخريطة الحالية 23 حيا جامعيا على المستوى الوطني، بطاقة استيعابية تناهز 52.253 سريرا برسم الموسم الجامعي الحالي، 61,5% منها مخصصة للإناث
- تعزيز بنية الاستقبال خلال هذا الموسم بإضافة الحي الجامعي تطوان المضيق (1.008 أسرّة) ملحقة الحي الجامعي بالرشيدية (1.200 سرير) والحي الجامعي بأكادير (1.400 سرير) الذي تم افتتاحه خلال شهر فبراير 2022
- العمل على استكمال أشغال المشاريع التالية:
  - الحي الجامعي أكادير تيليلا (1.400 سرير) والحي الجامعي تازة (1.020 سرير) والحي الجامعي القنيطرة (1.426 سرير) والحي الجامعي المحمدية (1.354 سريرا)
  - توسعة الحي الجامعي الناظور (750 سريرا) والحي الجامعي مولاي إسماعيل (426 سريرا)
  - استكمال الدراسات من أجل إطلاق أشغال بناء: ملحق الحي الجامعي سطات (408 سريرا) والحي الجامعي الحسيمة (1.400 سرير) والحي الجامعي فاس (1.600 سرير)
  - إطلاق الدراسات الخاصة بتوسعة الحي الجامعي بني ملال (400 سرير) والحي الجامعي مكناس(400 سرير)
  - إبرام 18 اتفاقية مع عدة منعشين عقاريين قصد بناء إقامات طلابية جديدة والتي افتتح منها لحد الآن 4 إقامات بطاقة إيوائية بلغت 4.100 سرير.
- الرفع من خدمات الإطعام، عبر افتتاح مطعمين جامعيين بكل من طنجة وتطوان ليبلغ مجموع المطاعم الجامعية 21 مطعما وعدد الوجبات المقدمة 10.343.472 برسم السنة الجامعية 2022-2021
- توسيع شبكة المراكز الصحية لتشمل 29 مركزا طبيا موزعا على الأحياء والملحقات الجامعية بالمملكة، بمعدل مركز طبي على الأقل بكل حي جامعي، ومؤطرة ب 27 طبيبا و22 ممرضا.

استكمال أشغال مشاريع الأحياء الجامعية

تكوين مهني فعال لإدماج ناجح

- إنطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات في ثلاث جهات وتسريع وتيرة الانتهاء من أشغالها في ثلاث جهات أخرى
- إطلاق 37 شعبة جديدة تلبي حاجيات سوق الشغل
- توسيع شبكة التكوين المهني العمومي بإحداث 20 مؤسسة جديدة منها 16 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و02 بقطاع الفلاحة و02 بقطاع الصناعة التقليدية
- إحداث 10 معاهد للتكوين المهني وفتحها في وجه المتدربين في قطاعات الطيران والسيارات والإلكترونيك والصناعات الغذائية والنسيج والألبسة والنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة
- تعزيز جاذبية التكوين المهني، حيث حرصت الحكومة على تطوير منظومته بالشكل الذي يتماشى مع حاجيات المقاولات من الموارد البشرية المؤهلة لتحسين الفرص المتاحة للخريجين الجدد والاستجابة لحاجيات سوق الشغل.

وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، أهمها إطلاق 37 شعبة جديدة تلبي حاجيات سوق الشغل، وحذف 109 شعبة لم تعد تستجيب لحاجيات المقاولات؛ وتعزيز المسار التكويني التأهيلي بسنتين عوض سنة واحدة. كما تم إطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات بكل من جهات سوس ماسة والشرق والعيون الساقية الحمراء، وكذا العمل على إنهاء الأشغال خلال الأشهر المقبلة بمدن المهن والكفاءات بكل من جهات طنجة تطوان الحسيمة وبني ملال خنيفرة والرباط سلا القنيطرة، وتوسيع شبكة التكوين المهني العمومي بإحداث 20 مؤسسة جديدة منها 16 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و 2 بقطاع الفلاحة و2 بقطاع الصناعة التقليدية، مع إحداث 7 مؤسسات للتكوين المهني بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، وتخصيص غلاف مالي يقدر بمليون درهم من أجل استفادة 5.000 متدرب بمؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة من مساهمة الدولة في مصاريف تكوين المدربين، وبناء وافتتاح وتجهيز 10 معاهد للتكوين المهني في وجه المتدربين مخصصة لقطاعات الطيران والسيارات والإلكترونيك والصناعات الغذائية والنسيج والألبسة والنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، ومواكبة 555.400 مقعد طلابي في مجال التكوين المهني خلال الموسم الدراسي الحالي، من خلال تعبئة 24 مؤسسة جديدة للتكوين المهني من بينها 3 مدن للمهن والكفاءات، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة رأس المال البشري من خلال تنويع التكوينات (قطاع الصناعة).

كما قامت الحكومة بفتح عدة أوراش مهيكلة تفعيلا لخارطة الطريق الموضوعة أمام جلالة الملك منذ 4 أبريل 2019، تهم بالخصوص تطوير العرض التكويني وتأهيله؛ وتطوير النموذج البيداغوجي لهندسة التكوين يعتمد على اكتساب الكفاءات؛ وتطوير وتنويع التكوين المهني الخاص.. كما عملت الحكومة على إنجاز دراسات تحديد حاجيات سوق الشغل وإعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات..

ومن أجل تلبية حاجيات القطاع الصناعي من الكفاءات المؤهلة، تم إبرام اتفاقية-إطار لتقوية تكوين حوالي 100.000 مهندس وإطار وتقني في أفق 2025؛ وكذلك إبرام اتفاقية مع CGEM-AMICA-GIMAS بهدف تكوين 575 إطارا في قطاعي صناعة السيارات والطائرات؛ ومواصلة إحداث مدرسة الفنون والمهن بالرباط، حيث ستساهم في تكوين حوالي 1.000 طالب سنويا، وستمكن من تعميق التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب، خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث والانتقال التكنولوجي.

- انطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات بكل من جهات سوس ماسة والشرق والعيون الساقية الحمراء
- العمل على إنهاء الأشغال خلال الأشهر المقبلة بمدن المهن والكفاءات بكل من جهات طنجة تطوان الحسيمة وبني ملال خنيفرة والرباط سلا القنيطرة
- توسيع شبكة التكوين المهني العمومي بإحداث 20 مؤسسة جديدة منها 16 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و02 بقطاع الفلاحة و02 بقطاع الصناعة التقليدية
- إحداث 07 مؤسسات للتكوين المهني بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء
- تخصيص غلاف مالي يقدر بمليون درهم من أجل استفادة 5000 متدرب بمؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة من مساهمة الدولة في مصاريف تكوين المتدربين
- بناء وافتتاح وتجهيز 10 معاهد للتكوين المهني في وجه المتدربين مخصصة لقطاعات الطيران والسيارات والإلكترونيك والصناعات الغذائية والنسيج والألبسة والنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة
مواكبة 400 555 مقعد طلابي في مجال التكوين المهني خلال الموسم الدراسي الحالي، من خلال تعبئة 24 مؤسسة جديدة للتكوين المهني من بينها 3 مدن للمهن والكفاءات.

تعزيز كفاءة رأس المال البشري من خلال تنويع التكوينات (قطاع الصناعة)

- من أجل تلبية حاجيات القطاع الصناعي من الكفاءات المؤهلة، تم إبرام اتفاقية-إطار لتقوية تكوين حوال100.00 من المهندسين والأطر المتوسطة والتقني العالي ، في أفق 2025
- إبرام اتفاقية مع CGEM L'AMICA GIMAS بهدف تكوين 575 إطارا وسيطا في قطاعي صناعة السيارات والطائرات
- مواصلة إحداث مدرسة الفنون والمهن بالرباط، ستساهم في تكوين حوالي 1000 طالب سنويا، ستمكن من تعميق التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب، خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث والانتقال التكنولوجي.

تقوية تماسك الأسرة والنهوض بوضعية المرأة وتعزيز اندماجها الاقتصادي

- تحيين البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030
- إطلاق "برنامج جسر للتمكين والريادة" لفائدة 36000 مستفيدة على الصعيد الوطني
- إحداث وتأهيل 82 مؤسسة متعددة الوظائف لفائدة النساء ضحايا العنف
- إحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يندرج مجال التمكين الاقتصادي للنساء ضمن قائمة أولويات والتزامات البرنامج الحكومي، الذي حدد التزاما خاصا بتحقيق ٪30 من معدل نشاط النساء في أفق 2026، وذلك استكمالا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة التي شكلت ثورة بالنسبة للمرأة المغربية من نواحي متعددة: اعتماد المدونة، والبرنامج الوطني لمحاربة الأمية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان، وتحسين تمثيلية المرأة في المجال السياسي وفي مناصب المسؤولية، هي بلا شك إنجازات رئيسية للمرأة المغربية.

ومن خلال هذا الالتزام الحكومي، بادرت القطاعات الوصية منذ بداية الولاية الحالية، على اتخاذ جملة من التدابير بهذا الخصوص، تمثلت فيما يلي:

- تحيين البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030، لملاءمته مع تقرير النموذج التنموي الجديد في مجال التمكين الاقتصادي للنساء وكذا البرنامج الحكومي
- تعبئة كبيرة حول إعداد مخطط إجرائي مع تحديد ميزانية التدابير ذات الأولوية للتمكين الاقتصادي للنساء ومخطط للتمويل
- إطلاق "برنامج جسر للتمكين والريادة" لفائدة 36000 مستفيدة على الصعيد الوطني، وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 247 مليون درهم
- تنظيم النسخة السابعة من جائزة "التميز للمرأة المغربية" حول موضوع "تميز المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"
- الحكومة تدعم نشاط النساء في مجالات التكوين وإيجاد شغل يحفظ الكرامة وتطوير المشاريع، عبر دمجهن في الخطة الحكومية لتعميم دور الحضانة وتوفير خدمات المرافقة بالنسبة للمسنين، ما سيمكن من خلق آلاف فرص الشغل للنساء في السنوات المقبلة

- سعي الحكومة الى خلق فرص واعدة للشغل في صفوف النساء خاصة في ضواحي المدن، عبر الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة عبر تطوير إحداث رياض الأطفال دون السن الرابعة بغلاف مالي يصل إلى 250 مليون درهم

- دعم الحكومة للنساء الباحثات عن الشغل بسبب توقف مسارهن المهني أو توقفه، عبر دعمهم لتطوير مشاريع جمعوية أو مهنية في إطار برنامج فرصة

في نفس الإطار، ولتعزيز المساواة بين الجنسين فقد عملت الحكومة على مراجعة الإطار المؤسساتي بإصدار مرسوم إحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 يونيو 2022، حيث تعد إحدى الآليات المؤسساتية الحكومية للنهوض بحقوق النساء. ناهيك عن إطلاق مسار بلورة الخطة الوطنية للمساواة والمناصفة تأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب عيد العرش 30 يوليوز 2022، وتوجهات النموذج التنموي الجديد، ناهيك عن إطلاق برنامج الدعم التقني المدعم من طرف الاتحاد الأوروبي، لمواكبة تفعيل برامج المساواة للفترة 2022-2024.

وفي مجال محاربة العنف ضد النساء اشتغلت الحكومة على تفعيل التزاماتها في هذا الإطار، خاصة تلك الواردة في «إعلان مراكش لوقف العنف ضد النساء»، حيث قامت ب:

- إحداث وتأهيل 82 مؤسسة متعددة الوظائف لفائدة النساء ضحايا العنف ومن بينها:
- إطلاق أوراش إحداث أربعة وأربعين (44) فضاء متعددة الوظائف للنساء
- استكمال أوراش تهيئة وتجهيز عشرة (10) فضاءات متعددة الوظائف للنساء
- استكمال أوراش تهيئة وتجهيز مركزين للتكفل بالنساء ضحايا العنف EMF- EPS
- مضاعفة خريجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي لتوفير المساعدين الاجتماعيين المؤهلين للتكفل بالنساء ضحايا العنف، حيث تم:
  - تسجيل 170 طالب(ة) جديد بالسنة الأولى خلال الموسم الحالي 2022-2021، منهم 135 طالبة؛
  - إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من أجل تكوين 1000 مساعد(ة) وعامل (ة) اجتماعي (ة) كل سنة في أفق بلوغ 10000 عامل (ة) اجتماعي (ة)
  - مراجعة وتحيين الدليل المرجعي «البروتوكول الترابي» للتكفل بالنساء ضحايا العنف في المؤسسات المتعددة الوظائف
  - العمل على الحد من زواج القاصرات، عبر وضع برنامج «الأقسام الافتراضية» للتقليص من الهدر المدرسي في صفوف الفتيات لا سيما بالعالم القروي

من جهة أخرى، واستحضارا لأهمية الأسرة ككلية أساسية في المجتمع، وانسجاما مع المقتضيات الدستورية وتوجهات النموذج التنموي الجديد، الذي يعتبر بناء أسرة متماسكة رافعة للدولة الاجتماعية، عملت الحكومة على دعم الأسرة من خلال عدة مستويات:

- بلورة استراتيجية للقطب الاجتماعي متمحورة حول شعار "أسرة متماسكة رافعة للتنمية الاجتماعية الدامجة والمستدامة"، وذلك عبر مسار تشاوري شمل كل جهات المملكة

- وضع منظور جديد لتدخلاتها في المجال الاجتماعي تحت شعار "جسر نحو تنمية اجتماعية دامجة، مبتكرة ومستدامة لتحرير الطاقات"

- إطلاق إعداد سياسة أسرية مندمجة تعتمد مركزية الأسرة كوحدة للاستهداف من البرامج الاجتماعية، وككلية أساسية في مجال الوقاية وحماية للأشخاص في وضعية هشة

- تتبع تفعيل السياسات العمومية الموجهة لحماية أو النهوض بحقوق الأطفال، والأشخاص في وضعية إعاقة، والأشخاص المسنين، وتأزيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

- ولتفعيل دور ومهام محاكم الاسرة استنادا لمضامين الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2022 الذي دعا فيه جلالته: "على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب"، فقد تم تعزيز أقسام قضاء الأسرة بالموارد البشرية المؤهلة فضلا عن إحصاء الموظفين الذين يشتغلون بأقسام قضاء الأسرة، وتم حصر اعداد الموظفين البالغ عددهم 1090 موظف (61 اناث)، حيث ستعمل الوزارة على برمجة عدة انشطة تهم بالأساس تغطية الخصاص من الموارد البشرية للأقسام قضاء الاسرة، وضع وتنفيذ مخطط تكويني لتلبية الحاجات التكوينية للموظفات والموظفين بهذه الأقسام.

إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة، مسؤولية وطنية مشتركة

- مليون درهم لدعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة
- التمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة
- الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة.

"أهم تغيير وتحسن شهدته بلادنا هو مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة الاجتماعية"

عبد الرحمن المودني
ناشط حقوقي في مجال الإعاقة

أولت الحكومة أهمية بالغة للأشخاص في وضعية إعاقة في برنامجها الحكومي، حيث يتضمن مجموعة من التدابير الإيجابية التي من شأنها ضمان حقوقها والنهوض بأوضاعها، دعما لأسس الدولة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، خصصت الحكومة في إطار التزامها الثابت 500 مليون درهم لدعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، حيث تم وضع تصور لتحسين حكامة صندوق التماسك الاجتماعي من خلال رقمنة المساطر، وترشيد النفقات، وتحسين الاستهداف، وتعميم شهادة الإعاقة على جميع الخدمات، ودعم القدرات التدبيرية للمتدخلين، وتقوية آليات التتبع والتقييم، وتحيين الدليل المسطري.

كما تم إطلاق طلب عروض في 20 أبريل 2022 في إطار دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة من صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك، إذ سيستفيد أزيد من 23.000 طفل في وضعية إعاقة من الخدمات التربوية والتأهيلية وشبه الطبية في مختلف المراكز والمدارس المستقبلة لهم. وقد خصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 340 مليون درهم برسم سنة 2022.
بالإضافة إلى إطلاق الدورة الأولى من برنامج جسر للتمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يتم في إطاره دعم المشاريع المدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد خصصت ميزانية تقدر ب 50 مليون درهم برسم السنة المالية 2022، كما تم اعتماد التسجيل الرقمي لأول مرة في هذا البرنامج عبر منصة رقمية تمكن من تيسير وتبسيط مسطرة التسجيل ومعالجة الملفات. كما حرصت الحكومة على تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة ابتداء من 17 أكتوبر، و سيتبارى فيها الأشخاص ذوي الإعاقة من حاملي الشواهد العليا والتقنية على 200 منصبا ماليا، خصصت لهم بمقتضى قانون المالية لسنة 2022.

كما تمت مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد "رفيق" والأسر من خلال إطلاق منصة رقمية لتكوين 18.000 مستفيد يغطون الجهات 12 للمملكة.

"موضوع الإعاقة يهم جميع المغاربة، وبالتالي، يجب علينا أن ننخرط جميعا للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة"

منصف شرقاوي سلامي
باحث في ميدان الحماية الاجتماعية

اقتناء

150
قوقعة الكترونية

10.000
كرسي متحرك

1.000
كرسي كهربائي

150
قناع خاص بأطفال القمر

1.000
سماعة طبية

100
جهاز تعويضي

- دعم الجمعيات العاملة في مجال
- دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة
- مواكبة 1.500 مشروع مدر للدخل
- المساهمة في تكاليف التسيير أو التجهيز لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة بشراكة مع الجمعيات

تمكين الشباب وتحرير الطاقات

- الإعداد ل "جواز الشباب" الذي يهدف إلى توفير عرض يتضمن مزايا وخدمات متنوعة لفائدة الشباب، يتم إطلاقه قبل متم السنة الجارية
- مواصلة السياسة الرامية إلى إصلاح وتهيئة المؤسسات الخاصة بالشباب وإحداث أخرى من الجيل الجديد مع تأهيل وتكوين الأطر العاملة

تفعيلا للمقاربات والأهداف التي سطرت من أجل النهوض بوضعية الشباب المغربي والاستجابة لمتطلباته، عملت الحكومة على تنفيذ وتطوير الخدمات الموجهة للشباب.

على مستوى قطاع الشباب

أطلقت الحكومة مجموعة من التدابير، منها:

- برنامج تهيئة 200 مؤسسة بجميع جهات المملكة، تشمل دور الشباب والمراكز السوسيو-تربوية للقرب والمراكز النسوية ومراكز التكوين المهني وحاضنات الأطفال
- إعادة فتح أكثر من 20 مؤسسة كانت مغلقة بسبب عدم توفر الموارد البشرية أو التجهيزات
- تجهيز أكثر من 70 دار شباب
- تزويد 254 دار شباب بخدمة الإنترنت ذات الصبيب العالي
- تعزيز الترسانة القانونية بإصدار المرسوم رقم 2/21/519 المتعلق بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب
- مواصلة السياسة الرامية إلى إصلاح وتهيئة المؤسسات الخاصة بالشباب وإحداث أخرى من الجيل الجديد مع تأهيل وتكوين الأطر العاملة
- العمل على إحداث جواز الشباب من خلال التعاقد مع عدد من القطاعات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

على مستوى حماية الطفولة

اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات، منها:

- إحداث مركز جديد لحماية الطفولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبتعاون مع جماعة مولاي عبد الله بمواصفات حديثة تحترم المعايير الوطنية في مجال حماية الطفولة

  إعادة بناء مركزين نموذجيين بمدينتي تمارة وبنسليمان

- إعادة فتح نادي العمل الاجتماعي بفاس

- تتمة أشغال إحداث مركز حماية الطفولة لرعاية الفتيات بوجدة وآخر بالحسيمة

- إصلاح وترميم مركزي حماية الطفولة الزيات وعبد العزيز بن ادريس بفاس، ومركزي حماية الطفولة للذكور والإناث بمراكش

- تجهيز مختلف مراكز الطفولة بأفرشة النوم ولوازم المطبخ وتجهيزات الورشات المهنية والوسائل السمعية البصرية والديداكتيكية

- مراجعة وتحيين النظام العام لمراكز الطفولة وإعادة الإدماج بشكل يحدد معايير المؤسسات والممارسات الملائمة لمتطلبات مجال حماية الطفولة

- تحديث تدبير مراكز حماية الطفولة عبر إحداث نظام معلوماتي يهدف إلى ضبط عملية تتبع وتحرك الأطفال المودعين بمراكز حماية الطفولة من طرف السلطات القضائية

- إعداد مشروع قانون يقضي بتنظيم مراكز حماية الطفولة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب.

ومن أجل تطوير وتحسين برامج التخييم

بادرت الحكومة بتدابير منها:

- إطلاق مشاريع لإحداث مراكز التخييم من الجيل الجديد وبمواصفات حديثة
- تسريع وتيرة أشغال مراكز التخييم من الجيل الجديد التي يبلغ عددها 9 مراكز بطاقة استيعابية تبلغ 5.220 سريرا وهي في طور إنهاء الأشغال والتجهيز
- صيانة وتهيئ كافة فضاءات التخييم التي تأثرت بفعل توقف أنشطتها
- تجهيز المراكز بكل التجهيزات الأساسية والتربوية الضرورية
- إصلاح وتأهيل 51 مركزا للتخييم في إطار الجيل الجديد للمخيمات
- تعميم دليل شروط الصحة والسلامة داخل المخيمات
- إصدار القرار رقم 1079/22 المتعلق بتحديد المعايير التقنية وشروط الصحة والسلامة الواجب توفرها في مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب
- إصدار قرار رقم 1081/22 المتعلق بتحديد النظام الداخلي لمراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب.

النهوض بالثقافة وتثمين التراث اللامادي، تكريس للهوية المغربية

- تسريع بناء وتجهيز المنشآت والتجهيزات الثقافية لتحفيز الممارسات والأنشطة الثقافية: 150 قاعة للسينما، معاهد موسيقية، مسارح ومركبات ثقافية؛
- إطلاق مجموعة من التظاهرات والمهرجانات والمحافل الثقافية بالمملكة بمختلف تجلياتها وتنوعها
- تسجيل 26 عنصرا ترابيا وطنيا غير مادي على لائحة التراث الإنساني لمنظمة اليونيسكو
- تسريع البرامج والأوراش الخاصة بإعادة تأهيل وتثمين المدن العتيقة
- تمكين التلاميذ والتلاميذ والأسرة التعليمية من مجانية الولوج إلى المتاحف الوطنية مرتين في السنوة

عملت الحكومة على إحداث مشاريع مهيكلة في القطاع الثقافي، من أجل تقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد اللغوي والإبداعي واتخذت في هذا السياق عددا من الإجراءات، أهمها:

على مستوى البنية التحتية

- إحداث معاهد للموسيقى بأيت ملول والدشيرة الجهادية والداخلة والحسيمة وتازة والرباط
- إحداث المعهد الوطني العالي للموسيقى والفن الكوريغرافي بالرباط والمقر الجديد للمعهد الوطني للموسيقى والفن الكوريغرافي بالرباط
- إحداث نقط قراءة بجماعات توبقال وأولاد برحيل وأيت ايمور
- دعم وتقوية خمس مكتبات بكل من أقاليم طاطا وتارودانت وتيط مليل
- إحداث قصر الثقافة والفنون بطنجة
- إحداث مسرح الحسيمة
- إطلاق عروض تجهيز 150 قاعة سينمائية بالمراكز الثقافية التابعة للحكومة

على مستوى التظاهرات الثقافية والفنية

- إطلاق برنامج سنوي لدعم المشاريع الثقافية والفنية في مجالات الفنون والكتاب ودعم الجمعيات بغلاف مالي قدره 51 مليون درهم
- إطلاق تظاهرة "المسرح يتحرك" والتي تهم تصوير 60 عملا مسرحيا واقتناء حقوق بثها عبر قنوات الشركة الوطنية والمنصة الرقمية لقطاع الثقافة
- تنظيم جائزة "المغرب للكتاب"
- تقديم دعم للصحافة المكتوبة الورقية والإلكترونية قدره 90 مليون درهم
- دعم الإنتاج السينمائي الوطني إلى متم غشت 2022 بميزانية 46 مليون درهم
- دعم القاعات السينمائية خلال سنة 2022 بميزانية 11 مليون درهم
- دعم المهرجانات السينمائية خلال سنة 2022 بميزانية 18 مليون درهم

هناك الآن دينامية جديدة اعتبارا للاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة للجانب الثقافي والفني كرافعة اقتصادي وتنموي ببلادنا ولدوره المحوري في نهضة المجتمعات

عبد الرزاق الزيتوني
فاعل ثقافي

على مستوى تثمين التراث المادي واللامادي للمملكة

- تسجيل 26 عنصرا تراثيا وطنيا غير مادي على لائحة التراث الإسلامي لمنظمة الإيسيسكو في شهر يوليوز 2022
- إطلاق مشروع إنجاز "علامة تراث المغرب" ليكون مرجعا يؤكد ملكية المملكة لجميع عناصر التراث غير المادي المغربي
- استكمال المشاريع والبنيات التحتية الثقافية المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة، وذلك من خلال المساهمة في :
  - إعادة تأهيل وتطوير المدينة القديمة بتطوان
  - التنمية المندمجة والمتوازنة لطنجة الكبرى
  - التنمية الحضرية لمدينة أكادير
  - إعادة تأهيل وتعزيز المدينة القديمة بالصويرة
  - إعادة تأهيل وتعزيز المدينة القديمة بفاس
  - حماية وتثمين تراث الدار البيضاء الكبرى
  - استكمال أوراش الترميم والتهيئة الخاصة بمشروع المحافظة على التراث الأثري في إطار الاتفاقية المبرمة مع الحكومة الإيطالية
  - إطلاق برنامج ترميم مجموعة من اللوحات الفسيفسائية بموقع وليلي
- استرجاع مستحثة لجمجمة تمساح استخرجت من رواسب الفوسفاط ناحية خريبكة تؤرخ ب 56 مليون سنة.

الرياضة
مشتل الأبطال

- إحداث وتوسيع مسارات ومسالك " رياضة ودراسة " من أجل الارتقاء برياضة المستوى العالي : 60 مؤسسة تعليمية يستفيد منها 2.885 تلميذا
- إحداث واستكمال بناء تجهيزات رياضية ذات مواصفات عالية لتسهيل الولوج للممارسة الرياضية بمختلف جهات المملكة : قاعات متعددة الرياضات، ملاعب القرب، مسابح أولمبية وشبه أولمبية، إلخ
- إقامة وتنظيم ملتقيات وتظاهرات رياضية وطنية ودولية
- تحقيق إنجازات وبطولات بالنسبة للرياضة على المستوى العالمي

عملت الحكومة على الارتقاء بالرياضة المدرسية عبر إعداد الظروف والشروط اللازمة لممارستها، كما وظفت الطاقات المتوفرة، واستثمرت الإمكانيات المتاحة، بهدف إعطاء دينامية جديدة وقوية للممارسة الرياضية، وتوفير المقومات والشروط الكفيلة بتعزيز حضور المملكة في مختلف المحافل الرياضية الدولية.

مشروع الارتقاء بالرياضة المدرسية

- تعميم مسارات ومسالك "رياضة ودراسة" بمجموع جهات المملكة، حيث بلغ عدد المؤسسات المحتضنة للمسالك 60 مؤسسة تعليمية يستفيد منها 2885 تلميذا
- إحداث المراكز الرياضية بمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بالوسطين الحضري والقروي، حيث بلغ عدد المراكز الرياضية برسم الموسم الدراسي 2022-2021 ما مجموعه 160 مركزا يستفيد منها حوالي 37 ألف تلميذ وتلميذة
- تنظيم 44 بطولة وطنية مدرسية في مختلف الرياضات

توفر 4146 مؤسسة تعليمية على المشروع الرياضي كوثيقة تعاقدية مع الفرق التربوية

- مواصلة دعم وتشجيع ممارسة الرياضة المدرسية من خلال تفعيل أدوار الجمعية الرياضية المدرسية، حيث بلغت نسبة تعميم الجمعيات الرياضية بالمؤسسات التعليمية 5174

تحقيق إنجازات وبطولات بالنسبة للرياضة على المستوى العالي

- حصول المنتخب المغربي المدرسي إناث على اللقب القاري في البطولة الإفريقية المدرسية لكرة القدم التي نظمت من 17 إلى 21 فبراير 2022 بجمهورية الكونغو الديمقراطية
- حصول تلاميذ المؤسسات التعليمية المشاركة في بطولة العالم المدرسية للعدو الريفي المنظمة بسلوفاكيا من 22 إلى27 أبريل 2022 على 6 ميداليات من أصل 24 و3 كؤوس من أصل 12
- حصول الأبطال الرياضيين المغاربة على 11 ميدالية في الدورة 19 للجمأزياد الرياضية المدرسية المنظمة بمدينة نورماندي الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 22 ماي 2022
- ترؤس المغرب للجامعة الإفريقية للرياضة المدرسية وشغله منصب النائب الأول لرئاسة الجامعة الدولية للرياضة المدرسية
- تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم لمونديال قطر 2022
- الحصول على ميدالية ذهبية بسباق 3000 متر موانع خلال منافسات ملتقى محمد السادس الدولي لألعاب القوى
- التتويج بلقبي كأس عصبة الأبطال وكأس الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم
- الحصول على فضية بطولة العالم للملاكمة باسطنبول خلال شهر ماي 2022
- تحقيق المرتبة الثالثة في بطولة العالم للكيك بوكسينغ
- تأهل المنتخب المغربي لكرة القدم إناث لأقل من 17 سنة ،إلى كأس العالم في الهند 2022

النجاح في تنظيم ملتقيات رياضية

- تنظيم كأس الحسن الثاني للتنس للمحترفين
- تنظيم بطولة كأس إفريقيا للسيدات
- تنظيم بطولة إفريقيا للمصارعة
- تنظيم كأس لالة مريم للتنس للمحترفات
- تنظيم البطولة الدولية لرياضة الغوص
- تنظيم ملتقى محمد السادس لألعاب القوى
- تنظيم بطولة إفريقيا للمسايفة
- تنظيم الدوري الدولي لأبطال الكاراتيه
- تنظيم الجمع العام للجامعة الإفريقية للرياضة المدرسية بمشاركة 36 دولة

04

تقوية السيادة الوطنية في المجالات الحيوية

أمام تصاعد الصراعات الجيواستراتيجية وانتشار بؤر التوتر والتصعيد العسكري في العديد من مناطق العالم، وأمام تقلبات الأسواق العالمية، والتغيرات المناخية والاضطراب المتواصل في سلاسل الإنتاج والتوريد، واستمرار تداعيات الجائحة، أصبح العالم أمام حالة اللايقين وازدادت المخاطر بشكل كبير. في ظل هذا الوضع اتجهت بلادنا نحو تعزيز السيادة الوطنية في المجالات الحيوية ، بهدف توفير الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الطاقي والأمن الصحي.

الأمن المائي

- إنجاز 129 سد بكلفة إجمالية تقدر 4270 مليون درهم
- مواصلة تنفيذ برنامج تعبئة المياه غير الاعتيادية بواسطة تحلية مياه البحر
- تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي
- إنجاز 175 محطة معالجة للمياه العادمة

يحظى ضمان الأمن المائي للمملكة بمكانة استراتيجية عند الدولة، وهو التوجيه الذي جدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التأكيد عليه، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية لهذه الولاية، حيث ركز جلالته على التحديات الآنية والمستقبلية التي تفرضها أولوية تدبير الماء.

فنظرا لضعف حقينة السدود بسبب توالي السنوات الجافة، اتخذت الحكومة عدة تدابير استباقية في إطار برنامج مكافحة آثار الجفاف، لتتبع تقدم المشاريع الكفيلة بضمان تواصل التزويد بالماء، في جميع مناطق المملكة.

وتكمن إجمالا التزامات الحكومة في مجال تعبئة الموارد المائية في تسريع وثيرة إنجاز السدود لرفع الطاقة التخزينية من 19 مليار متر مكعب حاليا إلى 24 مليار متر مكعب في أفق سنة 2027 وكذا مواصلة تنفيذ برنامج تعبئة المياه غير الاعتيادية بواسطة تحلية مياه البحر بالمناطق الساحلية، بهدف بلوغ 20 نقطة تحلية وتوسيع إعادة استعمال المياه العادمة المُعالَجة لأغراض سقي المساحات الخضراء، وكذا إنجاز شبكات الربط بين الأحواض المائية والمنظومات المائية من أجل تدبير عملية التزويد بالماء، إضافة إلى المحافظة على الفرشاة المائية من الاستغلال المفرط وتعزيز التوجه الهادف إلى الاقتصاد في استعمال الماء.

علاوة على ذلك، واصلت الحكومة المشاريع الهادفة لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، حيث تم اقتناء شاحنات صهريجية ومحطات متنقلة لتحلية مياه البحر وإزالة المعادن من المياه الأجاجة وتوزيعها على 75 عمالة وإقليم لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب بالمراكز والدواوير التي تعرف عجزا. كما اتخذت عدة إجراءات وتدابير تهم أساسا تعبئة المياه السطحية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في الماء والترشيد في استعماله.

تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- اقتناء 706 شاحنة صهريجية بمبلغ 471 مليون درهم لتوزيعها على 75 عمالة وإقليم لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لحوالي 2,7 مليون نسمة المتواجدة بالمراكز والدواوير التي تعرف عجزا

- اقتناء 26 محطة متنقلة لتحلية مياه البحر لاستغلالها في 17 إقليم و15 محطة لإزالة المعادن من المياه الأجاجة لاستغلالها في 9 أقاليم بمبلغ إجمالي يبلغ 400 مليون درهم.

معالجة المياه العادمة

- إنجاز 175 محطة معالجة للمياه العادمة، إضافة لـ27 محطة معالجة في طور الأشغال، لبلوغ نسبة 58% في معالجة المياه العادمة عند نهاية سنة 2022

- إنجاز 8 مشاريع لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء برسم سنة 2022، بكلفة مالية إجمالية تقدر بـ 873 مليون درهم.

محطات تحلية مياه البحر

تحسين مردودية شبكات التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية بنسبة 78% في أفق سنة 2027، لاقتصاد ما مجموعه 207 مليون متر مكعب من الماء وترشيد كلفة الاستثمارات الخاصة بالمنشآت والتجهيزات المائية (السدود، محطات المعالجة، قنوات الجر)، ضمانا لاستمرارية التزود بالماء الصالح للشرب وتحسين جودة الخدمات، بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 9 مليار درهم.

السدود الصغرى والبحيرات التلية

إنجاز 129 سد بكلفة إجمالية تقدر 4270 مليون درهم خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2024 ومن أجل تفعيل هذا البرنامج، تم إعداد 10 اتفاقيات خصوصية بين وزارة الداخلية والجهات الترابية المعنية، تم التوقيع على 9 اتفاقيات.

محطات تحلية مياه البحر

- تحلية مياه البحر خاصة بأكادير، حيث تمت تعبئة ما يناهز 15 مليون متر مكعب من المياه منذ فبراير 2022
- تحلية مياه البحر لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب بمدن آسفي والجديدة بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط
- إنجاز محطة تحلية مياه البحر لتأمين التزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي بالداخلة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص
- إعطاء الانطلاقة لطلب التعبير عن الاهتمام المتعلقة بإنجاز محطة تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء-سطات في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص
- برمجة إنجاز محطتين لتحلية مياه البحر لتأمين التزود بالماء بالجهة الشرقية وجهة كلميم-واد نون في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.

محطات تحلية مياه البحر

الشروع في إنجاز الشطر الاستعجالي لربط حوض سبو وسد سيدي محمد بن عبد الله بصبيب 15 متر مكعب في الثانية، لتأمين إمدادات مياه الشرب في المنطقة الساحلية سلا -الرباط -الدار البيضاء وكذا مراكش الكبرى بشكل غير مباشر. وتقدر كلفة هذا المشروع الضخم بـ 6 مليارات درهم وسيتم إنجازه داخل أجل قياسي يبلغ 10 أشهر.

إنجاز 129 سد

السيادة الطاقية

- تخصيص تكلفة المقاصة ب 32 مليار درهم
- تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب
- دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

حرصت الحكومة في مجال ضمان السيادة الطاقية للمملكة على تفعيل التعليمات السامية التي تضمنها خطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، عندما شدّد جلالته على "ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد"، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات، أهمها:

- دعم تكلفة المقاصة ب 16 مليار درهم إضافية من أجل التزود بالمخزون الضروري من الحبوب، غاز البوتان والسكر وذلك في ظل الارتفاعات المهولة التي يعرفها السوق العالمي للمواد الأولية

- دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تمكينه من التزود بالمخزون الضروري من الفحم الحجري والغاز الطبيعي المسال والفيول من السوق العالمي

- وضع خطة استعجالية بهدف تلبية حاجيات محطتي تاهدارت وعين بني مطهر لتوليد الكهرباء، وكذا حاجيات القطاع الصناعي من خلال عكس خط الأنبوب المغاربي الأوروبي. وارتكزت هذه الخطة على الولوج ولأول مرة إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال

- تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب من خلال توقيع المغرب ونيجيريا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يوم الخميس 15 شتنبر 2022، على مذكرة تفاهم، تأكيدا على التزام المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وجميع الدول التي سيعبرها أنبوب الغاز "نيجيريا المغرب" بتنفيذ هذا المشروع. إذ تلتزم الدول الموقعة بتوفير حوالي ثلاثة ملايير قدم مكعب من الغاز لدول غرب إفريقيا، ثم من المغرب إلى أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، وقعت كل من موريتانيا ونيجيريا والمغرب والسنغال في العاصمة نواكشوط يوم 15 أكتوبر 2022، على اتفاق تسهيل عبور خط "غاز نيجيريا المغرب".

كما تعمل الحكومة على إعداد مجموعة من الآليات لمواجهة الأزمات بطريقة استباقية وبأهداف واضحة على المدى الطويل، مع نهج استراتيجية تعتمد النجاعة الطاقية وترشيد الاستهلاك.

السيادة الغذائية

- تعبئة 3981 مليون درهم لتعزيز الانتاجات الفلاحية
- بلورة 19 عقد برنامج همت غالبية السلاسل الإنتاجية
- استيراد حوالي 39 مليون قنطار من القمح اللين
- استيراد ما يناهز 405 ألف قنطار من القطاني.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، والداعية إلى تحقيق السيادة الوطنية في المنتوجات ذات الطابع الإستراتيجي وفي مقدمتها المنتوجات الغذائية، فعلى الرغم من النقص الذي عرفه إنتاج الحبوب 34 م.قنطار بانخفاض بلغ (-67%) مقارنة مع السنة الماضية (104 م.قنطار)، ناهيك عن الانخفاض الذي شهدته كل من إنتاجات القطاني وبعض الزراعات السكرية. الا أن هناك تطورا ملحوظا بخصوص بعض الإنتاجات النباتية، نقدمها كالتالي:

- **المساحة المزروعة 256 ألف هكتار**
- **شبه استقرار في إنتاج البواكر بلغ إنتاجيته حوالي 1,8 م.قنطار**
- **الحوامض: 2,67 م. قنطار (+14%)**
- **الزيتون: 1,96 م. قنطار (+21%)**
- **اللحوم الحمراء: 489 ألف طن (+4%)**
- **البيض: 6,3 مليار وحدة**
- **العسل: 8,5 ألف طن (+11%).**

ولتعزيز الانتاجات الفلاحية عملت الوزارة الوصية على تشجيع الاستثمار الفلاحي من خلال تعبئة 3981 مليون درهم منها 3200 مليون درهم للتحفيزات المباشرة و381 مليون درهم للتأمين الفلاحي و400 مليون درهم لبرنامج محاربة آثار الجفاف. فضلا عن تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية، وتطوير وعصرنة الري وإعداد المجال الفلاحي.

كما أنه لتنمية وتطوير سلاسل الإنتاج الفلاحي، تم العمل على إنهاء بلورة 19 عقد برنامج همت غالبية السلاسل الإنتاجية منها 15 عقد برنامج بالنسبة للسلاسل النباتية و 4 عقود برامج للسلاسل الحيوانية. لاسيما تلك المتعلقة منها بالحبوب والسكر والحوامض والبذور والزيتون والبواكر والأشجار المثمرة ونخيل التمر والأركان والزعفران والنباتات الزيتية والأرز والورد العطري والفواكه الحمراء والزراعة البيولوجية؛ فضلا عن سلاسل الحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية النحل.

ولتعزيز البعد المتعلق بتثمين المنتوجات الفلاحية، تم تنزيل مقتضيات العقد البرنامج لتنمية الصناعات الغذائية بالمغرب وملحقاته، حيث استقبلت المصالح المختصة لوزارتي الفلاحة والصناعة حوالي 307 مشروع باستثمار مرتقب يفوق 6.8 مليار درهم مما سيمكن من خلق حوالي 22000 منصب شغل، مع إطلاق دراسة لتقييم مقتضيات العقد البرنامج لتنمية الصناعات الغذائية بالمغرب وإعداد خارطة طريق جديدة لتنمية القطاع خلال السنوات المقبلة. كما تم تكثيف مهام المراقبة على المنتجات الغذائية ومنح التراخيص الصحية للمؤسسات الغذائية.

ولتعزيز مستويات المخزون الوطني من الحبوب والقطاني، عملت الحكومة على دعم القمح اللين المستورد اعتبارا من فاتح نونبر 2021 وإلى غاية متم دجنبر 2022 للحفاظ على المستوى المستهدف لمعدل الأسعار في 270 درهم للقنطار للقمح اللين، كما تم استيراد حوالي 39 مليون قنطار من القمح اللين إلى غاية متم غشت 2022 بتكلفة مالية قدرها حوالي 7 مليار درهم. فضلا عن استيراد ما يناهز 405 ألف قنطار من القطاني خلال 2022-2021 مقارنة مع ما يقارب 2,1 مليون قنطار برسم الموسم السابق. وقد همت التزامات الاستيراد خصوصا مواد الحمص والفاصوليا والفول والعدس حيث مثل هذا الأخير لوحده 51% من الكميات المستوردة والفول 34 .

الأمن الدوائي

- إطلاق أشغال إنجاز مصنع لتصنيع اللقاحات
- جعل المملكة قطبا بيو-تكنولوجيا لا محيد عنه على صعيد إفريقيا والعالم
- تغطية أكثر من 70% من احتياجات المملكة وأكثر من 60% من احتياجات القارة الإفريقية

في سياق تحصين الأمن الدوائي للمغرب، ترأس صاحب نصره الله حفل إطلاق أشغال إنجاز مصنع لتصنيع اللقاح المضاد لكوفيد19- ولقاحات أخرى، وهو مشروع هيكلي، سيساهم في تأمين السيادة اللقاحية للمملكة ولمجموع القارة الإفريقية.
وتندرج هذه الوحدة الصناعية في إطار تنفيذ رؤية جلالة الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيو-تكنولوجيا لا محيد عنه على صعيد إفريقيا والعالم، قادرا على تأمين الاحتياجات الصحية للقارة على المديين القصير والطويل، من خلال إدماج البحث الصيدلاني والتطوير السريري، وتصنيع وتسويق المنتوجات البيو-صيدلية ذات الضرورة الكبرى.

هذا ويضم مشروع بنسليمان ثلاثة خطوط صناعية تبلغ قدرتها المشتركة للإنتاج 116 مليون وحدة في أفق سنة 2024، ستخصص لإنتاج محاقن معبأة مسبقا، وقارورات للسوائل وأخرى مجففة بالتجميد. كما سيمكن هذا المشروع من ضمان الاكتفاء الذاتي للمملكة من اللقاحات.

فضلا عن ذلك، ستكون هذه الوحدة الصناعية أكبر منصة من حيث القدرة على التعبئة والتغليف للقاحات بإفريقيا، من بين المنصات الخمس الأولى من نوعها بالعالم. ويهدف هذا المشروع الهام، الذي يعد ثمرة شراكة بين القطاعين العام والخاص، على المدى المتوسط (2022-2025)، إلى نقل التعبئة المعقمة وتصنيع المواد النشطة لأكثر من 20 لقاحا ومنتوجا للعلاجات الحيوية، من ضمنها 3 لقاحات مضادة لكوفيد19-، في أقل من 3 سنوات بالمغرب، لتغطية أكثر من 70 بالمائة من احتياجات المملكة وأكثر من 60 بالمائة من احتياجات القارة الإفريقية.

كما يطمح المشروع، على المدى الطويل (2023-2030)، إحداث قطب افريقي للابتكار البيوصيدلاني واللقاحي بالمغرب معترف به عالميا، وذلك في إطار شراكة.

وبذلك يكون المغرب قد وضع لبنة قوية في طريق تحقيق الأمن الدوائي عبر ترسيخ قطاع صناعة الأدوية كقطاع واعد، وفي هذا الصدد وقعت الحكومة اتفاقيات استثمارية مع شركات محلية في إطار برنامج "تجديد السياسة الدوائية" والذي يمتد حتى العام 2025. حيث تشمل هذه الإتفاقيات التي تم إبرامها خلال شهر مارس الماضي ثلاثة مشاريع بكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 531.4 مليون درهم ستتيح توفير 280 منصب شغل مباشر و300 أخرى غير مباشرة.

وتتعلق هذه المشاريع بتصنيع وتعبئة الأدوية المعقمة القابلة للحقن وإنتاج الأدوية الجنيسة الموجهة إلى السوق المحلية والتصدير، وبتصنيع المركزات الخاصة بغسيل الكلى.

05

خطة طموحة للتحول الاقتصادي وخلق فرص الشغل

لقد نجحت بلادنا، ولله الحمد، بفضل السياسة الحكيمة والقرارات الاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رغم السياق الصعب والاستثنائي المتسم باللايقين بفعل توالي الأزمات، التي انطلقت باندلاع جائحة كورونا، وتفاقمت بسبب الارتباك الذي عرفته سلاسل الإمدادات العالمية والضغوطات التضخمية لما بعد الأزمة، والتي تزايدت حدتها نتيجة اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية مع مطلع سنة 2022، في الصمود أمام الصدمات وذلك عبر تقديم الدعم للأسر المتضررة وإنقاذ آلاف المقاولات، وعكس منحى معدل البطالة، ودعم انتعاش الاقتصاد الوطني بوتيرة أسرع مقارنة مع دول الجوار.

فعلى المستوى العالمي، عرف معدل النمو تباطؤا إلى نسبة لا تفوق 3.2% عام 2022، مع توقع عدم تجاوزه 2.6% سنة 2023، كما يرجح أن لا تتجاوز نسبة النمو في منطقة الأورو 3% خلال نهاية السنة الجارية، و0.6% كنسبة متوقعة مع متم سنة 2023.

وفي بلادنا، وبعد الركود الحاد الذي عرفه الاقتصاد الوطني بسبب التوقف شبه التام للإنتاج والأنشطة الخدماتية، حيث لم تتجاوز نسبة النمو عتبة 6.0% سنة 2020، عرفت سنة 2021 تعافيا متواترا؛ إذ أحرز الاقتصاد الوطني نهاية سنة 2021 نموا يقدر ب7,9%، وتحسن عجز الميزانية ب1,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام، ليستقر عند 5,9%. وحيث يرجع هذا التعافي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وتحسن الموارد من جهة، فإن عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجيا في الأشهر الأخيرة من سنة 2021 كان له النفع الكبير على انتعاش مختلف الأنشطة.

وبعد تأثير الأكورديون « L'EFFET ACCORDÉON » الذي عرفه نمو الاقتصاد ما بين 2020 و2021، ورغم آثار الأزمة الروسية – الأوكرانية على ارتفاع الأسعار، فإن تعافي الاقتصاد الوطني يظل مستمرا و مطمئنا، وخير دليل حفاظ وكالة "STANDARD AND POOR'S" في تقريرها الصادر بداية الشهر الجاري، على تصنيف المغرب، مؤكدة عن متانة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ومشيدة ببرامج الإصلاحات الهيكلية لبلادنا، فضلا عن الإجراءات المتخذة للتخفيف من تأثير ضغوط التضخم على الفئات المتضررة.

كما أظهرت المؤشرات القطاعية، انتعاشًا اقتصاديًا خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية. ويعزى هذا الانتعاش أساسا، إلى النتائج الإيجابية المحققة من طرف القطاعات التصديرية. ويتعلق الأمر على الخصوص بارتفاع صادرات الفوسفاط ومشتقاته بـ 67,7%، موازاة مع ارتفاع مبيعات قطاع السيارات بـ 29,3%، والذي بلغ أعلى مستوياته مقارنة بنفس الفترة من السنوات الخمس الماضية. كما بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، نهاية شهر غشت لسنة 2022 أزيد من 71.4 مليار درهم، متجاوزة بذلك المستويات المسجلة خلال نفس الفترة بين سنتي 2018 و2021. وسجلت مؤشرات قطاع السياحة المستويات المحققة قبل الأزمة، وذلك بفضل تدابير الدعم التي تم اتخاذها لإنعاش هذا القطاع.

05
1 خلق مناصب شغل جديدة من أجل الكرامة

مليون منصب شغل صافٍ على الأقل، التزام حكومي تتطلع الحكومة لتحقيقه خلال الخمس سنوات المقبلة، عبر إخراج برامج مبتكرة من أجل الإنعاش الفوري للتشغيل من جهة، ووضع سياسات عمومية وآليات كفيلة بإنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال دعم الاستثمار وابتكار جيل جديد من السياسات القطاعية، من جهة أخرى.

وقد أطلقت الحكومة، على المدى القريب، جيلا جديدا من برامج التشغيل تسعى من خلالها إلى إدماج المتضررين من الجائحة في سوق الشغل وإلى إطلاق طاقات الشباب ومبادراتهم الفردية، وتشجيعهم على الولوج إلى عالم المقاولة والابتكار والإنتاج، في انتظار أن تستعيد عجلة الاقتصاد ديناميتها وحيويتها.

وموازاة لذلك، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تقود الحكومة خطة طموحة للتحول الاقتصادي تستهدف تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي والرفع من مردوديته ونجاعته.
وهكذا، رفعت الحكومة من حصة مخصصات الاستثمار العمومي سنة 2022، لتبلغ 245 مليار درهم وواصلت تفعيل الاستراتيجيات القطاعية بما يمكن من تعزيز تنافسية المنتوج الوطني وتقوية السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية.

مليون منصب شغل جديد، التزام حكومي ثابت

- **إحداث 133.000 منصب شغل صافٍ في القطاعات غير الفلاحية**
- **إطلاق جيل جديد من السياسات القطاعية المنتجة لمناصب الشغل**
- **إطلاق برامج مبتكرة لإنعاش التشغيل**

التزمت الحكومة، من خلال برنامجها الحكومي، بإرساء جيل جديد من السياسات القطاعية والبرامج المبتكرة المنتجة لفرص شغل ذات جودة، من خلال الالتزام بإحداث مليون منصب شغل صافٍ على الأقل، خلال الخمس سنوات المقبلة، حيث وضعت في هذا الإطار خارطة طريق واضحة ومندمجة تهدف إلى تشجيع المبادرة الخاصة وتحفيز الاستثمار، ستمكن من مواجهة معضلة البطالة التي يعاني منها آلاف الشباب المغاربة

و للإشارة، فقد سجل سوق الشغل، خلال الفصل الثاني من سنة 2022، جملة من المعطيات، من أبرزها ما يلي:

أحدث الاقتصاد الوطني 133.000 منصب شغل صاف خلال الفصل الثاني من سنة 2022، أي بارتفاع بنسبة 1%، وذلك نتيجة إحداث 285.000 منصب شغل بالوسط الحضري (5% +) وفقدان 152.000 بالوسط القروي (3% -)

تم إحداث حوالي 299.000 منصب شغل مؤدى عنه، نتيجة إحداث 307.000 منصب بالوسط الحضري وفقدان 8.000 منصب بالوسط القروي، خاصة في قطاعات "الخدمات" و"الفلاحة" و"الغابات" و"الصيد البحري"

سجلت 4 جهات معدلات نشاط أعلى من المتوسط الوطني (45,2%)، وهي طنجة-تطوان-الحسيمة (51,2%)، والدار البيضاء-سطات (47,5%)، ومراكش-آسفي (46,5%) والرباط-سلا-القنيطرة (45,7%)

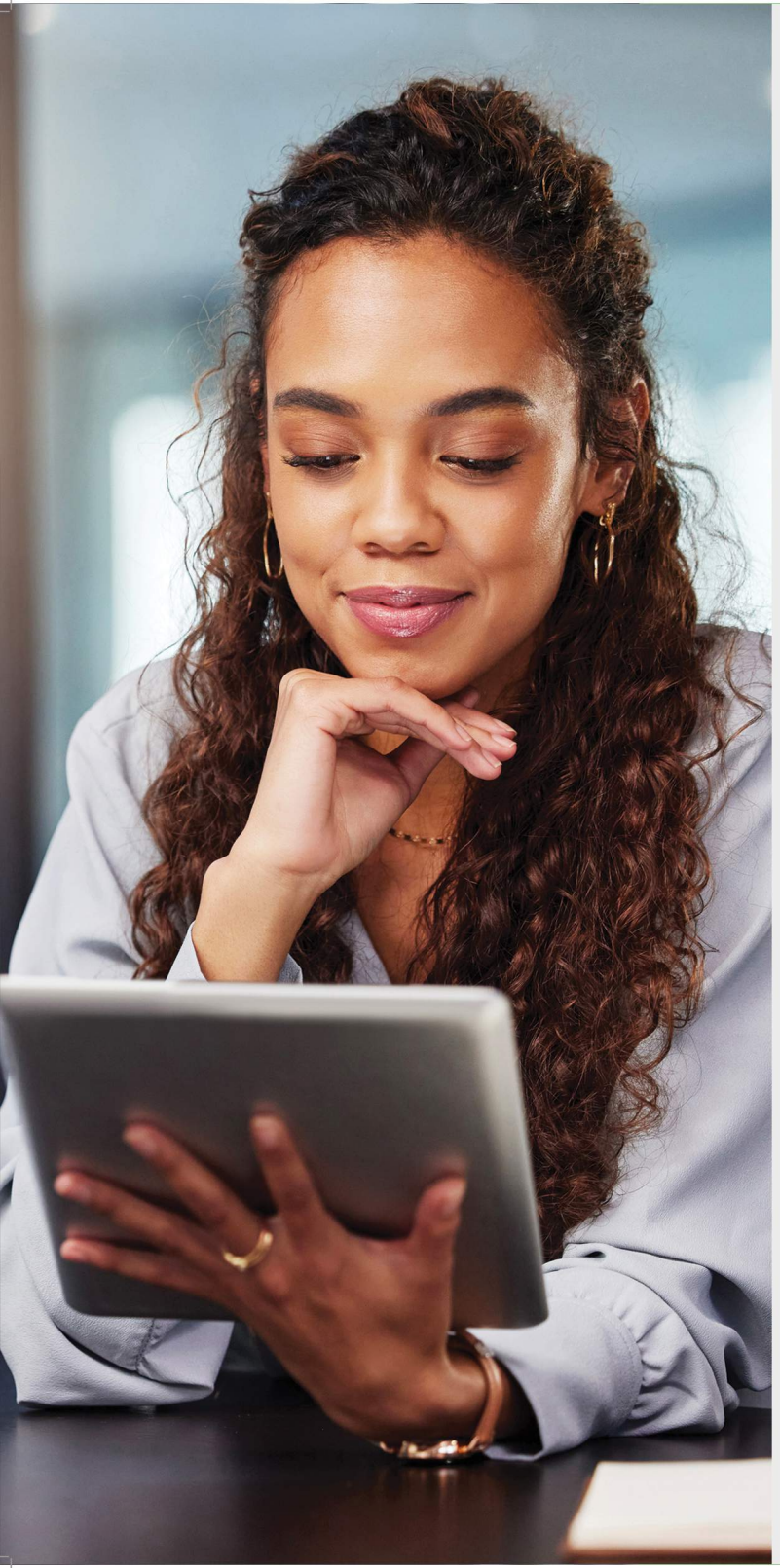

عرف معدل البطالة انكماشا خلال نفس الفترة، حيث انتقل ما بين الفصل الثاني من سنة 2021 ونفس الفصل من سنة 2022 من 12,8% إلى 11,2% (ناقص 1,6 نقطة)، ومن 18,2% إلى 15,5% بالوسط الحضري (ناقص 2,7 نقطة)، ومن 4,8 إلى 4,2% بالوسط القروي (ناقص 0,6 نقطة)

سجل معدل البطالة انخفاضا بـ2,4 نقطة لدى حاملي الشهادات منتقلا من 20,4% إلى 18%، و بـ1,4 نقطة بالنسبة للأشخاص بدون شهادة، منتقلا من 5% إلى 3,6 %

ومن أجل مواجهة البطالة وتدارك الخصاص المسجل في مناصب الشغل، تعمل الحكومة على تكثيف مبادرات وبرامج إنعاش التشغيل (برنامج تأهيل؛ برنامج دعم التشغيل الموجه

برنامج دعم القطاعات الواعدة؛ برنامج دعم التشغيل الذاتي؛ مشروع دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي)، فضلا عن تعزيز مبادئ القرب والوساطة وتقديم دعم ملائم لفائدة المقاولات والباحثين عن الشغل، مع إيلاء الأهمية اللازمة للشراكة الترابية والمخططات الجهوية ومنافذ الشغل الجديدة.

كما عملت الحكومة على إطلاق جيل جديد من البرامج المبتكرة للتشغيل، وهي برامج تسعى من خلالها الحكومة إلى إطلاق طاقات الشباب ومبادراتهم الفردية، وتشجيعهم على الولوج إلى عالم المقاولة والابتكار والإنتاج، مع ما يتطلبه ذلك بطبيعة الحال من توفير الآليات الضرورية للمواكبة والتتبع، ويتعلق الأمر بالبرامج التالية:
"أوراش"، "فرصة"، "انطلاقة"، "تمويلكم"، "أوكسجين" و"إقلاع"

أوراش تخلق 250.000 فرصة عمل مباشرة

استفادة ما يقارب 79,500 شخص بشراكة أكثر من 4,900 جمعية وتعاونية

أطلقت الحكومة في شهر يناير 2022، برنامج أوراش، الذي يهدف إلى خلق 250 ألف فرصة عمل مباشرة بين عامي 2022 و2023، عبر عقود أوراش مؤقتة ودائمة، تبرمها جمعيات المجتمع المدني، والتعاونيات، والمقاولات، ويستفيد منها، على الخصوص، الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كوفيد19-، إضافة إلى الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل، وذلك دون اشتراط مؤهلات مسبقة. وإلى حدود اليوم، استفاد من هذا البرنامج ما يقارب من 79.500 شخص بشراكة أكثر من 4,900 جمعية وتعاونية.

وبفضل "أوراش"، تمكنت عدد من المدن من استعادة جمالية أزقتها، واستفاد آلاف التلاميذ من الدعم المدرسي وحصص التعليم الأولي، كما قامت العديد من المؤسسات والإدارات برقمنة آلاف وثائق الأرشيف. ومن خلال "أوراش" أيضا انخرط المئات من الشباب في إطفاء حرائق غابات الشمال، واشتغل عدد منهم كأطر في البرنامج الوطني" العطلة للجميع"، وساهم عدد منهم في تنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية في المدن التي ينتمون إليها وفي تنظيف الشواطئ بالمدن السياحية.

وستحرص الحكومة على مواصلة هذا البرنامج السنة المقبلة لبلوغ هدف 250.000 مستفيد، حيث خصص لها غلاف مالي يقدر ب2,25 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

"برنامج أوراش مكنني من إيجاد فرصة للعمل بعد انتظار دام منذ سنة 2014"

هند
مدينة الحاجب

"بفضل برنامج أوراش، تمكنت من الحصول على عمل وبالتالي من أداء مستحقات الكراء التي كانت بذمتي، وكذا مصاريف الأدوية الخاصة بوالدتي"

نورة
مدينة الحاجب

79.500
شخص

بشراكة أكثر من
4.900
جمعية وتعاونية.

استفاد ما يفوق 10.000 شخص من تكوينات في إطار "الورشة المدرسة".

في إطار الأوراش العامة المؤقتة، تم انتقاء 4.900 جمعية وتعاونية، استفادت من بينها 3.152 من تكوينات في تدبير الأوراش، حيث شرع في العمل 57.691 مستفيدا في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الجمعيات والتعاونيات، وقد استفاد ما يفوق من 10.000 شخص من تكوينات في إطار "الورشة المدرسة".

كما تمت برمجة أوراش تهم 18.988 شخص الى حدود نهاية غشت 2022، مما سيرفع عدد المستفيدين من الأوراش المؤقتة إلى أكثر من 75.000 مستفيد في أفق بلوغ 100.000 مستفيد عند نهاية السنة.

وفي إطار أوراش دعم الإدماج المستدام، تم انتقاء حوالي 696 مشغلا كدفعة أولى لتشغيل 11.036 شخصا.

فرصة" لتمويل 12.000 من حاملي المشاريع

- مواكبة وتمويل 12.000 من حاملي المشاريع في مختلف جهات المملكة
- قرض شرف بحد أقصى يبلغ 100.000 ألف درهم بما في ذلك منحة تبلغ قيمتها 10.000 درهم.

أطلقت الحكومة في شهر أبريل 2022، برنامج فرصة، لمواكبة وتمويل 12.000 من حاملي المشاريع في مختلف جهات المملكة، بتكلفة إجمالية تصل إلى 1.25 مليار درهم لعام 2022 لفائدة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 18 عاما من حاملي الأفكار أو المشاريع المقاولاتية.

ويستفيد الأشخاص الذين تم انتقاؤهم من قرض شرف بحد أقصى يبلغ 100.000 ألف درهم بما في ذلك منحة تبلغ قيمتها 10.000 درهم. وسيتم تسديد هذا القرض خلال فترة أقصاها عشر سنوات، مع تأجيل السداد خلال سنتين، وستتحمل الدولة مبالغ الفائدة.

وقد تم اختيار المشاريع القابلة للتنفيذ والتي يتوفر أصحابها على عزيمة قوية ويتحلون بروح المبادرة، دون اشتراط مؤهلات أو شهادات معينة.

يستجيب برنامج "فرصة" للحاجة الملحة لدى الشباب المغربي، وهي الاستفادة من التكوين والمواكبة والتمويل بقروض شرف تصل إلى 100.000 درهم، منها 10.000 درهم كمنحة.

وإلى حدود اليوم، تم اختيار 18.000 مشروع تقريبا، وتم الشروع في مراحل التكوين والمواكبة، كما حصل 1.000 مشروع على الدفعة الأولى من الدعم. والحكومة عازمة على مواصلة هذا البرنامج بما يحقق الأهداف المرجوة منه.

> "بفضل الدعم والتمويل الذي يقدمه برنامج فرصة، تمكنا من شراء المعدات اللازمة و تطوير مشاريعنا"
>
> **حسناء بوطالب**
> رئيسة تعاونية

"برنامج فرصة هو فرصة حقيقية لتحفيز المواطنين وتشجيعهم على تطوير مشاريعهم وخلق دينامية مقاولاتية ببلادنا"

سلمى الحريشي
مديرة برنامج فرصة

FORSA فرصة

168.623
طلب

همت جميع القطاعات الاقتصادية وموزعة على مختلف جهات المملكة منها 72 800 طلبا مؤهلا

37.600
مشروع

تم دراسته من طرف خبراء الحاضنات

27.600
مقابلة

فردية تم إجراؤها مع أصحاب المشاريع

20.800
ملف

درستها اللجان الجهوية

18.700
ملف

مقبول بما في ذلك:
3 500 ملف مقبول خاص بالنساء

11.545
صاحب مشروع

التحقوا بالتكوين عبر المنصة الإلكترونية؛ منهم 9.300 أتموا تكوينهم

4.300

تتم مواكبتهم من طرف خبراء الحاضنات من أجل إعداد ملفات التمويل

1.000
مشروع

تم قبولهم من طرف لجان التمويل

انطلاقة، تمويلكم، أوكسجين وإقلاع.. من أجل المزيد من خلق فرص الاستثمار

- مواكبة حاملي المشاريع، في إطار برنامج انطلاقة، من خلال رصد 100 مليون درهم لدعم مجهودات المراكز الجهوية للاستثمار
- رفع سقف الضمان في إطار العرض الكلاسيكي "تمويلكم"

إعادة جدولة قروض "أوكسجين وإقلاع" لمدة قد تصل إلى 3 سنوات.

تعتزم الحكومة مواصلة برنامج "انطلاقة" وتجديده وتوسيع طاقته الاستهدافية، بهدف مواصلة دعم وتمويل المقاولات الصغرى وحاملي المشاريع.

ولإعطاء نفس جديد لهذا البرنامج، عملت الحكومة على رصد ميزانية 100 مليون درهم لدعم مجهودات المراكز الجهوية للاستثمار الرامية لمواكبة حاملي المشاريع.

كما عملت الحكومة على:

- رفع سقف الضمان في إطار العرض الكلاسيكي "تمويلكم" وذلك بهدف الرفع من العرض المحتمل لقروض الخزينة، وإعادة جدولة قروض "أوكسجين" و"إقلاع" لمدة تصل إلى 3 سنوات
- دعم ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين لمواجهة الصعوبات المترتبة عن أزمة كوفيد 19، والأزمة الأوكرانية
- إخراج المقاولات المهددة بالإفلاس من أزمتها

05 2 مواكبة تحول الاقتصاد الوطني مدخل أساسي لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية

أولت الحكومة أهمية خاصة لدعم النسيج المقاولاتي من خلال دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، حيث أنه وفي مواجهة آثار الأزمات المتتالية، أصدر رئيس الحكومة منشورا يسن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية، ضمانا لاستمرار نشاط المقاولات وقدرتها التنافسية واستكمال المشاريع المتعاقد بشأنها.

كما سارعت الحكومة بضخ 13 مليار درهم للمقاولات كمستحقات الضريبة على القيمة المضافة لتخفيف الصعوبات التي تعاني منها وإنعاش خزينتها، إضافة إلى تفعيل الأفضلية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار الصفقات العمومية، وسن أحكام خاصة للتقليص من آجال الأداء، وكذا مواصلة تفعيل استراتيجية الشمول المالي لتسريع الإدماج المالي للنساء والشباب والمناطق القروية والمقاولات الصغرى.

وعلى مستوى آخر، عمدت الحكومة إلى وضع جملة من البرامج تبتغي النهوض بالقطاع الفلاحي، من خلال مواصلة تفعيل مخطط "الجيل الأخضر" الهادف إلى تشجيع الاستثمار الخاص وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب في مجال الفلاحة وتثمين المنتوجات الفلاحية وتنمية الصادرات.

كما أنه، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة على تنزيل البرنامج الاستثنائي للحد من آثار قلة التساقطات، إلى جانب تسريع تفعيل المخطط الوطني للماء 2020-2027.

دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، خيار حكومي استراتيجي

- تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية
- 13 مليار درهم للمقاولات كمستحقات الضريبة على القيمة المضافة TVA
- تفعيل الأفضلية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في إطار الصفقات العمومية
- اعتماد مشروع قانون بهدف تقليص أجال الأداء بين الخواص

عملت الحكومة خلال مدة اشتغالها على إيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وذلك بالنظر للأهمية التي يكتسيها هذا النسيج الذي يشكل 96,6% من حوالي 600.000 مقاولة وطنية، ويوفر 73,7% من مناصب الشغل بالقطاع الخاص الوطني،

وفي هذا الإطار، أصدر رئيس الحكومة منشورا تحت رقم 09/2022 يتعلق بالتدابير الاستثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية للمقاولات في إطار الصفقات العمومية، وذلك لضمان استمرار نشاطها وقدرتها التنافسية، ولاستكمال المشاريع المتعاقد بشأنها. كما تم ضخ 13 مليار درهم كمستحقات الضريبة على القيمة المضافة TVA لتخفيف الصعوبات التي تعاني منها وإنعاش خزينتها ومنحها السيولة اللازمة لتمكينها من الصمود في وجه الأزمة. بالإضافة إلى تعزيز آليات تسهيل ولوجها إلى التمويل، عبر إغناء عروض "الضمان" (ضمان أكسجين، ضمان المقاولين الذاتيين، ضمان إقلاع المقاولة الصغرى والمتوسطة) للمقاولات المتضررة من الجائحة، وتفعيل الأفضلية في إطار الصفقات العمومية لبلوغ حوالي 30%، مع توجيه الاهتمام نحو دعم تمويل النشاط المقاولاتي والحرفي المشغّل لليد العاملة.

ومن أجل ضمان حصول المقاولات على مستحقاتها المالية، تم الحرص على تفعيل المقتضيات المتعلقة بتقليص آجال الأداء وعدم تجاوز الآجال القانونية او التنظيمية او التعاقدية، ذلك أن التأخيرات في الأداء تتسبب حاليا في إفلاس 40 % من المقاولات المفلسة.

وبالرغم من المجهودات التي تم بذلها على مستوى القطاع العمومي بتقليص آجال الأداء إلى 21 يوما بالنسبة للطلبيات العمومية، 39 يوما بالنسبة للصفقات العمومية و 35 يوما بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، فإن القطاع الخاص، لاسيما المقاولات الصغرى، لا زالت تتعرض لخسارات كبيرة بسبب التأخر في الأداء بين الخواص الذي يبلغ في المتوسط 200 يومٍ وهو ما نشأ عنه دين بين المقاولات يقدر ب 400 مليار درهم أي ما يناهز 35% من الناتج الداخلي الخام.

وينص مشروع القانون الذي اعتمدته الحكومة، والذي هو حاليا قيد مصادقة البرلمان، على تحديد الآجال القانونية لأداء المبالغ المستحقة على المعاملات التجارية في 60 يوما والأجل الأقصى لأداء المبالغ المستحقة المتفق عليها في 120 يوما، مع فرض غرامة مالية على كل مقاولة لم تؤد المبالغ المستحقة داخل الآجال المحددة. والتنصيص على نظام للتصريح دوري وإجباري، بطريقة إلكترونية لدى الإدارة، يتعلق بالفواتير غير المؤداة داخل الآجال كليا أو جزئيا.

تعزيز التنافسية المحلية ورهان مواصلة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

- تعزيز دينامية الصناعة المغربية ومواصلة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية
- خلق أزيد من 104.437 منصب شغل صناعي من بداية الولاية إلى يوليوز 2022
- إحداث وتوسيع وتأهيل حوالي 22 منطقة جديدة للتسريع الصناعي ب 8 جهات، على مساحة تقدر ب 1.400 هكتار
- وضع نظام مندمج من أجل إنعاش إمكانيات التصدير ب 120 مليار درهم

تسعى الحكومة من خلال مخططها الصناعي إلى تفعيل الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي والرامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها خلق سياسات عمومية منتجة لفرص شغل جديدة
وتقوية السيادة الوطنية بخصوص السلع والخدمات ذات الطابع الاستراتيجي؛ وتعزيز تنافسية الإنتاج المحلي بدون كربون وحمايته من المنافسة غير المشروعة.

فمن خلال تعزيز دينامية الصناعة المغربية ومواصلة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، تمكنت الحكومة من إحداث أزيد من 104.437 منصب شغل إلى غاية يوليوز 2022 ومن رفع قيمة الصادرات الصناعية التي بلغت في فترة يناير-يونيو 2022 مستوى قياسيا يناهز 211 مليار درهم، بارتفاع بلغت نسبته 43% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

كما تم التوقيع على 278 اتفاقية بقيمة إجمالية للاستثمار تقدر ب 41 مليار درهم، ينتظر أن تحدث حوالي 206 .114 مناصب شغل مباشرة .

وأبانت أزمة كورونا على ضرورة تدعيم السيادة الوطنية في مجموعة من المجالات الحيوية، وهذا ما قامت به الحكومة فيما يتعلق بمجموعة من المواد الأساسية، بالسعي نحو استبدال الواردات بالإنتاج المحلي، عبر مواكبة أكثر من 1.000 مشروع جديد.

وفي خطوة حاسمة لتعزيز تنافسية المغرب في مجال الإنتاج الصناعي منخفض الكربون، أعدت الحكومة اتفاقية لتمكين الصناعات من الولوج لاستعمال الطاقات المتجددة ذات التوتر المتوسط. وعلاوة على المزايا البيئية بنزع الكربون في تطوير المناطق الصناعية ومواءمة انتظارات الأسواق الخارجية، ستمكن هذه الاتفاقية من تخفيض كلفة الكهرباء لفائدة المقاولات المصنعة بنسبة 30%، وستشكل دافعا رئيسيا لتوطين استثمارات صناعية جديدة.

ومن أجل تحفيز الاستثمارات وضمان توزيع ترابي منتج للقيمة المضافة وفرص الشغل، عملت الحكومة على تسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية من خلال إحداث وتوسيع وتأهيل حوالي 22 منطقة جديدة للتسريع الصناعي ب 8 جهات، على مساحة تقدر ب 1.400 هكتار؛ ووضع منصة إلكترونية أمام المستثمرين المغاربة والأجانب للتعريف بمختلف العروض العقارية المخصصة للاستثمار الصناعي؛ والعمل على وضع منظومة قانونية عصرية لضبط تدبير العقارات والحد من ظاهرة المضاربات العقارية.

وإيمانا منها بأهمية العنصر البشري في أي تنمية، وبدور التكوين والتكوين المستمر في الرفع من كفاءته وتنافسيته، عملت الحكومة على تنويع التكوينات، من خلال إبرام اتفاقية-إطار لتعزيز تكوين حوالي 100,000 مهندس وإطار وتقني، في أفق 2025؛ وإبرام اتفاقية مع CGEM-AMICA-GIMAS بهدف تكوين 575 إطارا في قطاعي صناعة السيارات والطائرات، مع مواصلة إحداث مدرسة الفنون والمهن بالرباط لتكوين حوالي 1000 طالب سنويا، من شأنها المساهمة في تعميق التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب، خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث والانتقال التكنولوجي.

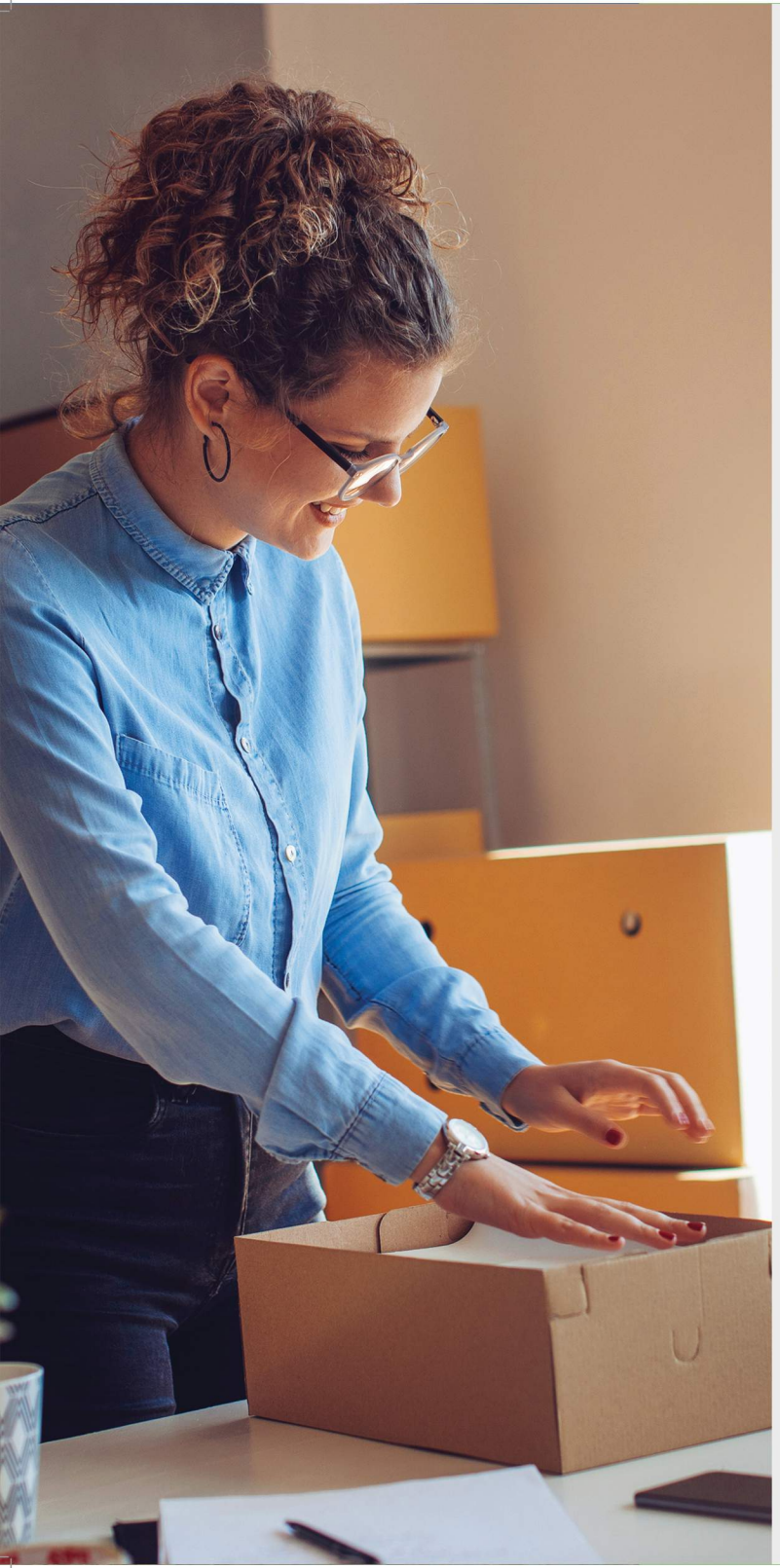

وإيمانا منها بأهمية العنصر البشري في أي تنمية، وبدور التكوين والتكوين المستمر في الرفع من كفاءته وتنافسيته، عملت الحكومة على تنويع التكوينات، من خلال إبرام اتفاقية-إطار لتعزيز تكوين حوالي 100,000 مهندس وإطار وتقني، في أفق 2025

وإبرام اتفاقية مع CGEM-AMICA-GIMAS بهدف تكوين 575 إطارا في قطاعي صناعة السيارات والطائرات، مع مواصلة إحداث مدرسة الفنون والمهن بالرباط لتكوين حوالي 1000 طالب سنويا، من شأنها المساهمة في تعميق التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب، خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث والانتقال التكنولوجي.

ومن أجل تحفيز وتشجيع الابتكار والبحث لتلبية احتياجات القطاع الخاص، عملت الحكومة على التوقيع خلال شهر غشت 2022 على اتفاقية شراكة لمواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مشاريعها، وتشجيع الابتكار والبحث الصناعي. كما عملت على إرساء نظام جديد لتمويل الابتكار والبحث الصناعي، من خلال مشروع اتفاقية شراكة بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم يغطي الفترة 2022-2025.

ولتعزيز دينامية التصدير ومواكبة الشراكات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف للمملكة، عملت الحكومة بشراكة مع القطاع الخاص على إحداث منصة TASDIR.COM، والتي تراهن على الرفع من إمكانيات الصادرات بقيمة 120 مليار درهم، من خلال توفير مواكبة متعددة الأبعاد وتقوية إمكاناتها التصديرية وإحداث منصتين جديدتين لاستقبال ومعالجة شكايات المصدرين والمستوردين (CHIKAYATES-ALMOSSADIR) و(CHIKAYATES-ALMOUSTAW-RID).

الصادرات الصناعية: بلغت في الفترة يناير-يونيو 2022 مستوى قياسيا، يناهز 211 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية بلغ (43%+) نتيجة لفعالية مجموعة من القطاعات الإنتاجية؛

تقوية الطرق والبنيات التحتية في خدمة التنمية

- اتفاقيات تهم أحواض أم الربيع وتانسيفت وملوية وجهة درعة تافيلالت، بكلفة إجمالية تقدر ب MMDH 2,335
- الشروع في إنجاز أشغال 5 سدود كبرى بكلفة إجمالية تقدر ب 10 مليار و 838,7 مليون درهم
- الإرتقاء بالشبكة الطرقية لتحسين الولوج الطرقي وتحفيز التنمية الاقتصادية
- إنجاز مشاريع مينائية وبحرية للرفع من المبادلات التجارية الدولية البحرية

عملت الحكومة على اتخاذ التدابير ذات الأثر المباشر على المسار الإصلاحي الوطني، من خلال التركيز على أهم الرهانات الرئيسية والتي ترتبط بالأساس، بمجالات تدبير الموارد المائية وتقوية نجاعة ومردودية مختلف البنى التحتية في مختلف ربوع المملكة، بهدف تعزيز الدعامات الرئيسية لتنمية الاقتصاد الوطني على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية، من خلال العمل على تلبية احتياجات الفاعلين الاقتصاديين وخلق مناخ ملائم للاستثمار، وكذا تحسين المستوى المعيشي للمواطن المغربي.

ففيما يتعلق بالمنشآت المائية: ونظرا لضعف المخزون المائي بالسدود المسجل وتأخر تساقطات الأمطار، قامت الوزارة الوصية بخطوات استباقية للتصدي للانعكاسات المحتملة على وضعية التزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي. ناهيك عن الشروع في استغلال عدة مشاريع مهيكلة تروم التزود بالماء الصالح للشرب انطلاقا من مجموعة من السدود، خاصة مدن سلا وفاس والدار البيضاء ومكناس.
لعل أبرزها:

- التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات تهم أحواض أم الربيع وتانسيفت وملوية خلال دجنبر 2021 وجهة درعة تافيلالت في ماي 2022، بكلفة إجمالية تقدر ب 2,335 مليار درهم
- تزويد مدينة مراكش بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد المسيرة بكلفة 2,5 مليار درهم
- تعزيز تزويد مدينتي فاس ومكناس بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد إدريس الأول بكلفة 1,7 مليار درهم
- تقوية تزويد مدينة سلا بالماء الصالح للشرب انطلاقا من محطة المعالجة بأبي رقراق، وذلك بكلفة 126 مليون درهم.

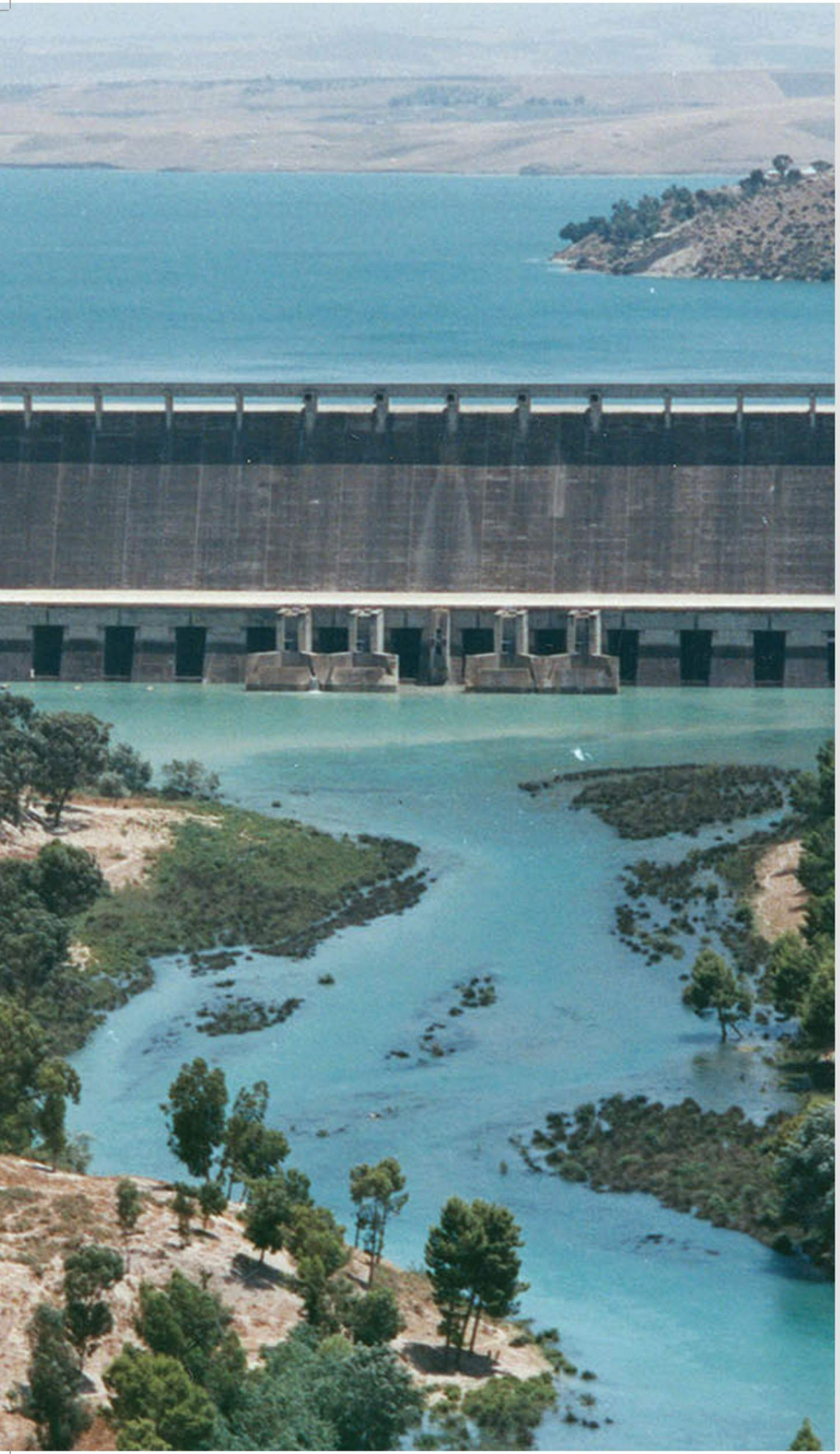

أما فيما **يتعلق بتعبئة المياه السطحية**، فقد شهدت السنة الأولى من الولاية الحكومية الحالية، تعزيز خارطة السدود الوطنية بمشاريع مهيكلة، نذكر من بينها:

- إنهاء أشغال سد تيداس بإقليم الخميسات بسعة 507 مليون متر مكعب، لدعم تزويد محور الرباط-الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب والماء الصناعي
- مواصلة إنجاز أشغال 14 سدا كبيرا بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 18 مليار و194 مليون درهم بسعة تخزينية تصل إلى3,32 مليار متر مكعب
- الشروع في إنجاز أشغال 5 سدود كبرى وهي: الرتبة بإقليم تاونات، وتاغزيرت بإقليم بني ملال، وتامري بعمالة أكادير إداوتنان، وخنك كرو بإقليم فكيك، وواد لخضر بإقليم أزيلال بكلفة إجمالية تقدر ب 10 مليار و 838,7 مليون درهم.
- الانتهاء من أشغال سد تيزرت بإقليم تيزنيت وتعلية سد مجوج بإقليم تاوريرت، وكذا مواصلة إنجاز أشغال 7 سدود صغرى بأقاليم مولاي يعقوب، ميدلت، ورزازات، تيزنيت، الناظور، وفكيك، بكلفة إجمالية تقدر ب 307,884 مليون درهم
- الشروع في إنجاز أشغال 3 سدود صغرى بكل من أقاليم شفشاون، طاطا، والراشيدية و إتمام أشغال سد ظهر العصمة، و ذلك بكلفة إجمالية تقدر ب 89,22 مليون درهم

وارتباطا بالحماية من الفيضانات، فقد تم الانتهاء من إنجاز 7 مشاريع للحماية من الفيضانات بكلفة إجمالية بلغت 184,36 مليون درهم تخص أقاليم وزان، الناظور، مكناس، سطات، شيشاوة، تارودانت، وبوجدور، ناهيك عن مواصلة إنجاز 6 مشاريع بكلفة إجمالية تقدر ب 183,55 مليون درهم، بأقاليم طنجة، القنيطرة، الصخيرات تمارة، مراكش، وسيدي إفني. بالإضافة إلى الشروع في إنجاز 7 مشاريع جديدة بكلفة إجمالية تقدر ب 81,50 مليون درهم بكل من أقاليم طنجة، سيدي قاسم، مراكش، طانطان، وآسا الزاك.

في حين واصلت الحكومة جهودها في قطـــاع الأرصاد الجوية

لتطوير الاستباقية في توقع الظواهر الجوية والمناخية خدمة لسلامة الأشخاص والممتلكات، حيث عملت، خلال هذه السنة الانتدابية الأولى للحكومة، على تنزيل مجموعة من الإجراءات. وذلك من خلال تنفيذ نظام جديد لدمج وعرض المعطيات الرصدية وإرساء نظام لليقظة الرصدية على مستوى الجماعة بدل الإقليم، بالإضافة الى إعداد مخطط لتطوير شبكات الرصد الجوي وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها. وفي هذا الإطار تم تركيب 12 محطة رصدية أتوماتيكية في المطارات، ومحطات رصدية أوتوماتيكية متنقلة و36 رصدية أوتوماتيكية جديدة.

وبالنسبة لقطـــاع الطرق والطرق السيارة

حرصت الحكومة على عصرنة وتطوير الشبكة الطرقية من الطرق السريعة المكملة للطرق السيارة وتعزيز البنيات التحتية وإنجاز المشاريع الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وهي مشاريع ستمكن من الارتقاء بالشبكة الطرقية على مستوى جودتها وحجمها، مما انعكس إيجابا على تحسين الولوج الطرقي للمواطنين بمختلف جهات المملكة وتحفيز التنمية الاقتصادية لهذه المناطق. لاسيما ما يتعلق منها:

- إنجاز ما مجموعه 2030 كلم التي تدخل في إطار الصيانة الطرقية
- إنجاز ما مجموعه 79 منشآت فنية وإعطاء انطلاقة أشغال 20 منشأة جديدة
- إنجاز ما مجموعه 975 كلم من المسالك والطرق القروية المنجزة التي تم تشييدها وصيانتها في إطار برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية

أما فيما يتعلق بالطرق السيارة، تم العمل على إنجاز عدة أشغال تهم سلامة وسيولة حركة المرور لصالح مستخدمي الطريق السيار، نذكر منها على وجه الخصوص:

- استكمال أعمال التوسيع إلى 3*2 للطريق السيار الدار البيضاء -برشيد الواقع بين محطة بوسكورة وتقاطع طريق برشيد ومقطع الطريق المداري للدارالبيضاء الواقع بين تقاطع عين حرودة وتقاطع تيط مليل بكلفة تقدر ب 475 مليون درهم
- استكمال أعمال تطوير بدال عين عتيق وازدواجية الجسر على مستوى بدال الصخيرات بمبلغ 45 مليون درهم
- بناء بدال المسيرة بالنقطة الكيلومترية 104 من الطريق السيار الدارالبيضاء -مراكش بمبلغ 61 مليون درهم

من جهة أخرى فإن قطـــــاع الموانئ والملك العمومي البحري، عرف تطورا ملموسا من خلال العمل على إنجاز مجموعة من المشاريع المينائية والبحرية التي تهدف إلى الرفع من حصة المملكة من حيث المبادلات التجارية الدولية البحرية، وإدماج المنظومة المينائية الوطنية في شبكة النقل الإقليمي كمحطة أساسية من محطات الطرق البحرية، إضافة إلى دعم تنافسية النشاط الاقتصادي الوطني سواء المنجزة منها أو التي هي في طور الإنجاز خلال السنة الانتدابية الأولى للولاية الحكومية الحالية، العمليات التالية:

وفي إطار استراتيجية تنمية مختلف جهاتها، قررت المملكة المغربية تهييئ وإنجاز -بطريقة تدريجية- على الواجهة المتوسطية للجهة الشرقية لقاعدة صناعية ومينائية مندمجة، تتمحور حول ميناء كبير وقطب تجاري، صناعي، لوجستيكي وخدماتي، يتم إنجازه فوق منطقة حرة، تصل مساحتها إلى ما يقارب 2.000 هكتارا.
ومن جهة أخرى، **وفيما يخص الاستغلال المينائي**، عملت الوزارة على إنجاز عدة مشاريع، عبر **الوكالة الوطنية للموانئ**، تتمثل في المحاور الأساسية التالية:

- مواصلة الموانئ المغربية الاضطلاع بدورها كمنصة في خدمة التجارة الخارجية للمملكة
- تشجيع فتح ممارسة الأنشطة المينائية أمام المبادرات الخاصة في إطار الشراكة وفقا لأحكام القانون 02-15
- تحديث ممارسة نشاط قطر السفن بمينائي الدارالبيضاء والجرف الأصفر
- إتمام أشغال أهم مشاريع تنمية البنيات التحتية المينائية، بكل من أكادير والدار البيضاء
- تسريع وتيرة التحول الرقمي للموانئ
- الحرص على الأمن والسلامة والمحافظة على البيئة
- فضلا عن تعزيز المؤشرات المالية للوكالة الوطنية للموانئ وتنويع مصادر تمويل مشاريعها

مواكبة تطوير القطاع الفلاحي خدمة لأهداف التشغيل والنمو

- تطوير فلاحة مستدامة ومقاومة التغيرات المناخية
- خلق وتفعيل "المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية" على مستوى كل الجهات
- تعبئة ماينا هز 12.3مليار درهم من التحفيزات المالية لخلق أزيد من 16 مليار درهم من الاستثمارات الفلاحية
- تجهيز 57000 هكتار من الضيعات الفلاحية بالري الموضعي

تمت بلورة استراتيجية الجيل الأخضر استنادا إلى تقييم موضوعي لنتائج مخطط المغرب الأخضر مع مختلف المهنيين والفاعلين في القطاع، وتهدف هذه الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030 الى تحسين أداء وتنافسية القطاع الفلاحي، عبر مضاعفة قيمة الصادرات (50 إلى 60 مليار درهم سنويا) ومضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ 200 إلى 250 مليار درهم وخلق أكثر من 350000 فرصة شغل جديدة وكذا انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية.

وفي هذا الإطار، فقد واصلت الحكومة تنزيل المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية الجيل الأخضر من خلال العمل على:

تطوير فلاحة مستدامة ومقاومة التغيرات المناخية

مضاعفة برامج النجاعة المائية واقتصاد مياه السقي واستخدام التقنيات المحافظة على التربة عبر عصرنة وإعادة تأهيل شبكات الري (90 ألف هكتار) وتجهيز الضيعات بالري الموضعي (60 ألف هكتار)، إضافة إلى دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تحلية ماء البحر، حيث تَمَّ:

- إنهاء أشغال محطة التحلية اشتوكة ومتابعة إنجاز أشغال إحداث شبكة الري وإطلاق خدمة الري بشكل جزئي على مساحة 2,550 هكتارا
- الانتهاء من توقيع العقود مع الشركاء الخواص، بالنسبة لمشروع الداخلة وإطلاق الأشغال القبلية
- إطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص المكلف بتسيير منشآت مشروع قدوسة
- انطلاق دراسات القابلية/الجدوى /التدبير المفوض لمجموعة من المشاريع بطانطان والغرب وسيدي رحال

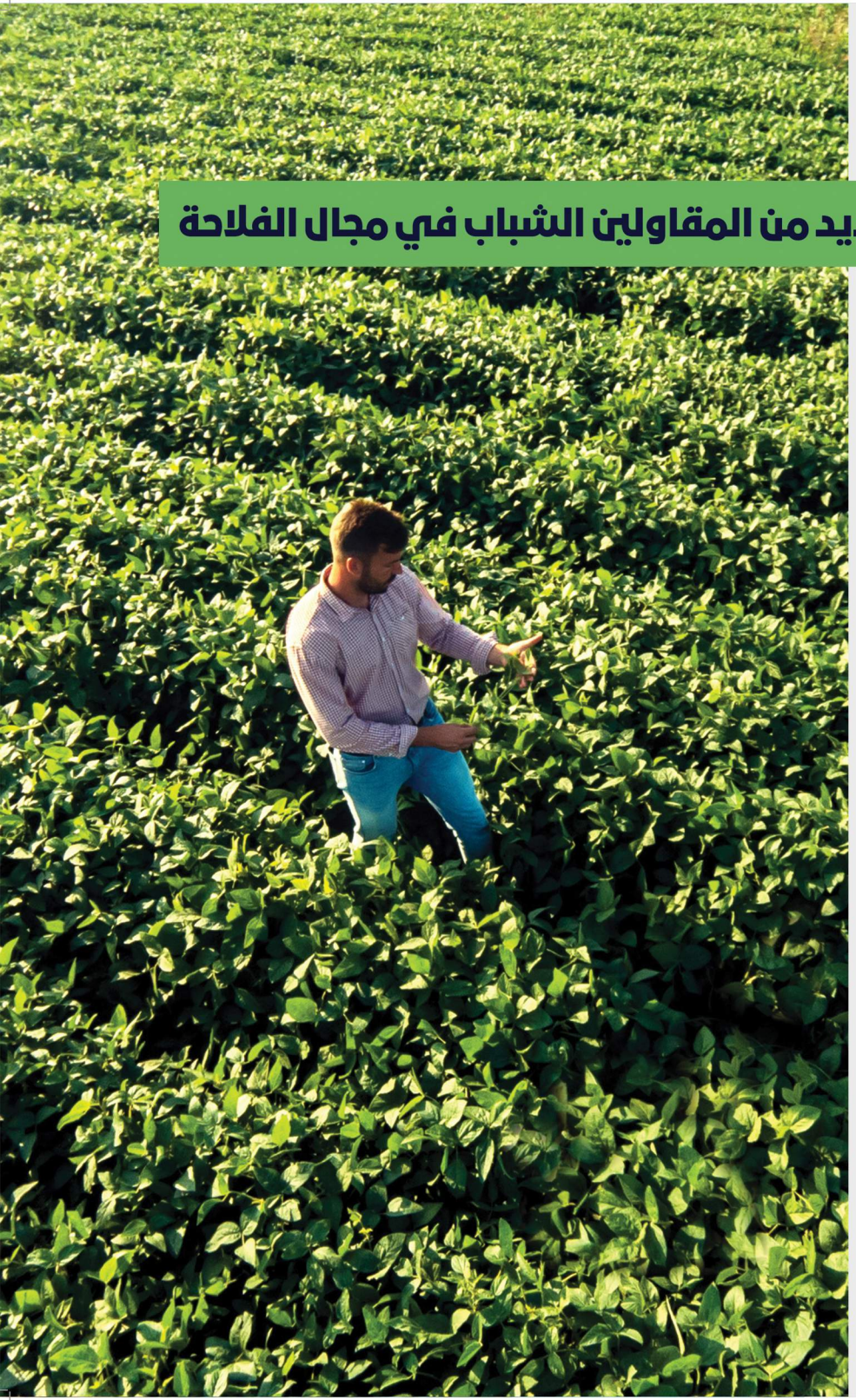

تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على خلق جيل جديد من المقاولين الشباب في مجال الفلاحة

- إعادة هيكلة نظام الإعانات والتحفيزات المالية الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية تماشيا مع أهداف استراتيجية "الجيل الأخضر"، بما فيها تلك التي تهم بصفة خاصة دعم الشباب وتنمية أراضي الجموع

- إرساء آليات جديدة تخص التأطير والمواكبة والتكوين تتمحور بالأساس حول خلق وتفعيل "المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية" على مستوى كل الجهات. حيث تم اختيار 275 مشروعا للشباب منها 213 مشروعا يهم الإنتاج الفلاحي و55 مشروعا في مجال الخدمات الفلاحية

- المصادقة في إطار برنامج الفلاحة التضامنية على إنجاز مشاريع لفائدة 47 تعاونية شبابية للخدمات بتمويل مباشر من الميزانية العامة للدولة بمبلغ إجمالي يناهز 26,9 مليون درهم.

تثمين المنتوجات الفلاحية وتنمية الصادرات

يعد قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية محركا أساسيا للصادرات المغربية، إذ يشكل إلى جانب قطاع الفوسفاط ومشتقاته وقطاع السيارات أهم القطاعات الفاعلة في تنمية الصادرات المغربية، حيث جاوزت قيمة صادرات القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في نهاية شهر غشت المنصرم 55,8 مليار درهم كرقم معاملات، مقابل 45 مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي، بارتفاع قدره 24,1%.

ويرجع هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع صادرات الصناعة الغذائية بنسبة 27,7%، لتبلغ 29,4 مليار درهم فيما بلغت الصادرات الفلاحية والغابوية والصيد 25 مليار درهم بارتفاع قدره 19,8%.

على مستوى التصدير

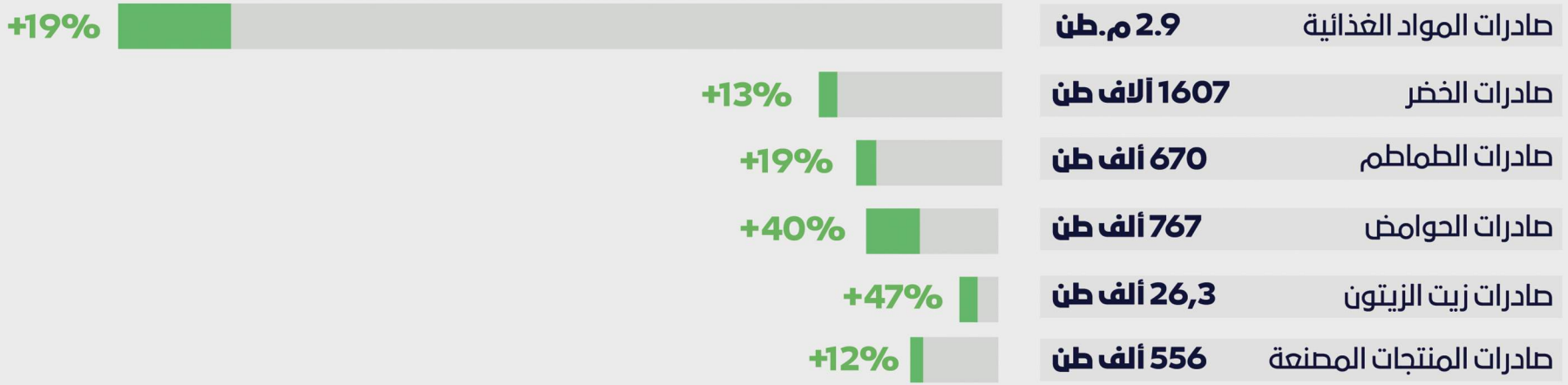

تقدم تنفيذ البرنامج الاستثنائي:

فيما يتعلق بدعم الفلاحين فقد ارتكز على 7 محاور

- الشعير المدعم: 115 866 5 قنطارا، 882 321 1 مستفيدا
- الأعلاف المركبة: 794 622 1 قنطارا، 543 194 قنطارا
- الصحة الحيوانية؛ توريد الماشية؛ الصحة الحيوانية؛ تهيئة المراعي
- تجهيز وتأهيل مدارات الري الصغرى والمتوسطة؛ الري التكميلي.

الضمان متعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة

- المساحة الإجمالية المؤمنة: 548 16 هكتارا
- عدد الفلاحين المؤمنين: 713 2 فلاحا
- عمليات الخبرة في طور الإنجاز لتعويض المتضررين.

فيما يتعلق بالتأمين الفلاحي متعدد المخاطر

- عدد الجماعات المؤمنة: 726
- عدد الجماعات المتضررة من الجفاف: 710
- المساحة المتضررة: 800 973 هكتار 97% من المساحة المتضررة
- المبلغ الإجمالي للتعويضات: 1,05 مليار درهم
- صرف مستحقات الفلاحين المتضررين من الجفاف ابتداء من بداية شهر أبريل

تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على خلق جيل جديد من المقاولين الشباب في مجال الفلاحة

- تعبئة ماينا هز 12.3مليار درهم من التحفيزات المالية الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وهو ما ساهم في خلق أزيد من 16 مليار درهم من الاستثمارات الفلاحية
- اختيار 275 مشروعا للشباب منها 213 مشروعا يهم الإنتاج الفلاحي و55 مشروعا في مجال الخدمات
- مواكبة 163 مشروعا فلاحيا من تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج فرصة وغيرهما من الشركاء
- المصادقة في إطار برنامج الفلاحة التضامنية على إنجاز مشاريع لفائدة 47 تعاونية شبابية للخدمات بتمويل مباشر من الميزانية العامة للدولة وبمبلغ إجمالي يناهز 26,9 مليون درهم.

تحديث وعصرنة قطاع الري

- إنهاء أشغال عصرنة شبكات الري الجماعية على مساحة 10.050 هكتارا
- مواصلة أشغال عصرنة شبكات الري الجماعية على مساحة 39.500 هكتار
- انطلاق مشروع جديد لتنمية واستدامة الري بتمويل من البنك الدولي على مساحة 20.000 هكتار
- تجهيز 57.000 هكتار من الضيعات الفلاحية بالري الموضعي سواء بشكل فردي أو المندرجة في إطار المشاريع الجماعية
- الانتهاء من أشغال التجهيز الهيدرو-فلاحي على مساحة 1850 هكتارا موزعة على دائرتين للسقي، دائرة السقي لسبو الأوسط إقليم فاس ودائرة السقي قدوسة (إقليم الراشيدية)
- مواصلة أشغال التجهيز الهيدرو-فلاحي بدوائر سبو الأوسط (إقليم تاونات) وسايس (أقاليم فاس،مكناس والحاجب) وقدوسة (إقليم الرشيدية) على مساحة إجمالية تناهز 36 ألف هكتار
- الانتهاء من أشغال تهيئة وحماية دوائر الري الصغير والمتوسط على مساحة تفوق 16 ألف هكتار
- مواصلة أشغال تهيئة وحماية دوائر الري الصغير والمتوسط على مساحة إجمالية تناهز 15 ألف هكتار.

التحديث والرقمنة لتثمين الثروة السمكية الوطنية

- ارتفاع الإنتاج الوطني من الأسماك في مختلف موانئ الصيد المغربية، بنسبة 33% مقارنة مع 2021
- ارتفاع صادرات المنتجات السمكية من حيث الحجم والقيمة
- رفع وتيرة المراقبة والتقييم والمعاينة، حسب المجال والمنتوج.

يساهم قطاع الصيد البحري في المغرب بشكل مهم في الاقتصاد الوطني، فبفضل الدينامية التي يعرفها هذا القطاع، خاصة بعد وضع الاستراتيجية الوطنية "أليوتيس"، أضحى المغرب يحتل الرتب الأولى على الصعيد الإفريقي، فيما يخص إنتاج وتثمين الأسماك.

وبفضل توفر المغرب على مياه بحرية غنية بالثروة السمكية، بلغ حجم الإنتاج البحري في السنة خلال الأشهر التسعة الأولى من هذه السنة 1.125.000 طن مفرغة في مختلف موانئ الصيد المغربية، حيث سُجل:

- ارتفاع حجم إفراغات السمك السطحي بنسبة 33% نظرا لزيادة كميات السردين ب 52% نتيجة للظروف المناخية الملائمة
- انخفاض الكميات المصطادة من أهم الأصناف السمكية الأخرى:
  - رأسيات الأرجل بنسبة 32% نتيجة تراجع إنتاج جميع أنواع هذا الصنف نظرا لتمديد فترة توقف صيد الأخطبوط بالمنطقة المتواجدة جنوب سيدي الغازي خلال موسم صيف 2022
  - السمك الأبيض ب 21% (6% من حجم الصيد الوطني) نتيجة لانخفاض إنتاجية هذا الصنف في سنة 2022.

وبالموازاة مع ارتفاع كميات الأسماك المصطادة، عرفت الصادرات المغربية من المنتجات السمكية ارتفاعا مماثلا؛ إذ بلغت 621 ألف طن بزيادة 16% مقارنة مع سنة 2021. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى:

- ارتفاع حجم صادرات المنتجات المجمدة ب 11% (55% من الحجم الإجمالي للصادرات)
- زيادة صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 17% (22% من الحجم الإجمالي للصادرات)
- ارتفاع صادرات دقيق وزيت السمك ب 38% (21% من الحجم الإجمالي للصادرات).

ومن جهة أخرى، بلغت قيمة الصادرات20,9 مليار درهم سنة 2022 مقابل 18 مليار درهم سنة 2021، أي نسبة ارتفاع تقدر بـ16%، وذلك نتيجة:

- ارتفاع رقم معاملات صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 34% (28% من القيمة الإجمالية للصادرات)
- تزايد قيمة صادرات دقيق وزيت السمك ب 90% (11% من القيمة الإجمالية للصادرات)؛
- ارتفاع قيمة صادرات المنتجات المجمدة ب 3% (54% من القيمة الإجمالية للصادرات) خاصة السردين الذي سجل ارتفاعا في رقم معاملاته ب 90%.

من جهة أخرى، ولضمان مراقبة وجودة المنتوج السمكي، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير في مجال البحث والمراقبة، منها:

- رفع أصناف عرض البحر التي يتم تقييمها سنويا إلى 21، ما يمثل 3 أضعاف العدد المسجل خلال سنة 2009
- رفع عدد حقول الثروات الساحلية التي يتم تقييمها سنويا إلى 45، ما يمثل 5 أضعاف العدد المسجل خلال سنة 2009
- رفع عدد الأصناف الخاضعة للمعاينة البيولوجية إلى 40 صنفا، ما يمثل ضعفي العدد المسجل خلال سنة 2009
- رفع عدد مناطق الصدفيات المصنفة الخاضعة للمراقبة الصحية إلى 33 منطقة، أي بزيادة 8 مناطق مقارنة بسنة 2009.

مناطق التسريع الصناعي.. السرعة القصوى لخلق القيمة المضافة وفرص الشغل

- تخصيص مبلغ 37.5 مليون درهم لتنمية مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية على مستوى مختلف جهات المملكة
- إحداث وتوسيع وتأهيل حوالي 22 منطقة جديدة للتسريع الصناعي ب 8 جهات، على مساحة تقدر ب 1400 هكتار

عملت الحكومة على دعم تنمية مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية على مستوى مختلف جهات المملكة، وذلك بأغلفة مالية مهمة، حيث تمت الموافقة على 37.5 مليون درهم موزعة على المشاريع التالية:

- المساهمة ب 3.5 ملايين درهم من أجل إنجاز الشطر الثاني لمنطقة الأنشطة الاقتصادية قنفوذة (إقليم جرادة)؛
- المساهمة ب 4 ملايين درهم من أجل إحداث منطقة الأنشطة الاقتصادية جرسيف
- المساهمة ب 30 مليون درهم من أجل تأهيل المنطقة الصناعية سيدي غانم، عمالة مراكش

كما تمت الموافقة المسبقة على المساهمة المالية بما مجموعه 22 مليون درهم في المشاريع، قيد الدراسة أو الإنجاز، ويتعلق الأمر بالمساهمة ب 12 مليون درهم في إطار اتفاقية شراكة من أجل تمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الصناعية بجماعة قصر بجير (إقليم جرادة) والمساهمة ب 10 ملايين درهم من أجل تسوية الوضعية العقارية لمشروع منطقة صناعية بابن احمد (إقليم سطات).

كما أن هناك مساهمات مالية قيد الموافقة مخصصة لهذا المجال تتمثل في الاتفاقية الإطار من أجل إنجاز مشاريع البنيات التحتية الصناعية بجهة الشرق والتي تشير إلى مساهمة المديرية العامة للجماعات الترابية التي تبلغ 146 مليون درهم وجهة الشرق ب 79 مليون درهم.

نفس الاهتمام حظيت به مناطق التسريع الصناعي من طرف الحكومة، حيث تم إحداث وتوسيع وتأهيل حوالي 22 منطقة جديدة للتسريع الصناعي ب 8 جهات، على مساحة تقدر ب 1400 هكتار ووضع منصة إلكترونية أمام المستثمرين المغاربة والأجانب (WWW.INDUSTRIAL-ESTATE-GOV.MA) للتعريف بمختلف العروض العقارية المخصصة للاستثمار الصناعي والاشتغال على وضع منظومة قانونية عصرية لضبط تدبير العقارات والحد من ظاهرة المضاربات العقارية.

تعزيز تنافسية قطاع النقل واللوجستيك، نحو مقاربة شاملة ومستدامة

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية
- توسيع الشبكة الطرقية والمسالك القروية وتعزيز أشغال الصيانة
- الارتقاء بفعالية النمط السككي ومستوى تنافسيته وجودة خدماته
- تحسين خدمات الملاحة الجوية المقدمة على مستوى المطارات
- مواصلة تفعيل المخطط الوطني لتطوير المناطق اللوجيستية في مختلف جهات المملكة

بالنظر للأهمية المتعددة الابعاد التي يحتلها قطاع النقل واللوجستيك في تنشيط عجلة الاقتصاد والرفع من تنافسيته، وكذا التحديات التي راكمها في السنوات الأخيرة لاسيما ما يتعلق منها بتأخر تعبئة مجموعة من البنيات الأساسية.

انخرطت الحكومة الحالية منذ بداية الولاية على بلورة استراتيجية للفترة 2021-2026 بهدف تطوير نقل شمولي ومستدام، ولوجستيك تنافسي، يدعم النمو الاقتصادي، ويساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين. وترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية:

- تحسين حركية نقل الاشخاص عبر توفير خدمات شاملة ومستدامة
- تطوير تنافسية نقل البضائع وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
- الرفع من وتيرة البنيات التحتية والمحطات اللوجيستية
- وضع خطة للتحول الرقمي في القطاع وتجويد حكامته.

على مستوى منجزات النقل السككي

وبهدف مواكبة البرنامج الحكومي الحالي فقد اعتمد المكتب الوطني للسكك الحديدية العديد من الإجراءات للارتقاء بفعالية النمط السككي ومستوى تنافسيته وجودة خدماته. حيث شملت المقاربة الجديدة تقديم خدمات مبتكرة في الشق المتعلق بنقل المسافرين، من خلال تبني سياسة للقرب وملاءمة مخطط النقل مع الطلب، ناهيك عن تحديث تعريفة التذاكر لمواكبة القدرة الشرائية للمواطنين، وتجديد قسط مهم من الحظيرة، الرفع من مستوى استعمال الرقمنة.

كما تم العمل على تقديم حلول لوجستية متكاملة بخصوص نقل البضائع تمثلت في تسريع المخططات اللوجيستية السككية لقطاعي الحبوب والمواد الطاقية، وتطوير قطاع نقل الحاويات والسيارات، فضلا عن الرفع من نمط النقل السككي على مستوى الموانئ وتطوير الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين بهدف ربط المواقع الصناعية واللوجيستية بالنقل السككي.

وهو ما مكن من رفع نسبة الاستثمارات المخططة للقطاع السككي، والتي تروم عصرنة بنياته التحتية وتشييد اوراش من الجيل الجديد لصيانة المعدات المتحركة (خاصة مشاريع الربط السككي لكل من ميناء الغرب المتوسطي وميناء واسفي واقتناء قطارات جديدة لمواكبة الطلب المتزايد؛ مواصلة إنجاز العمليات المسطرة في برنامج 2017-2029).

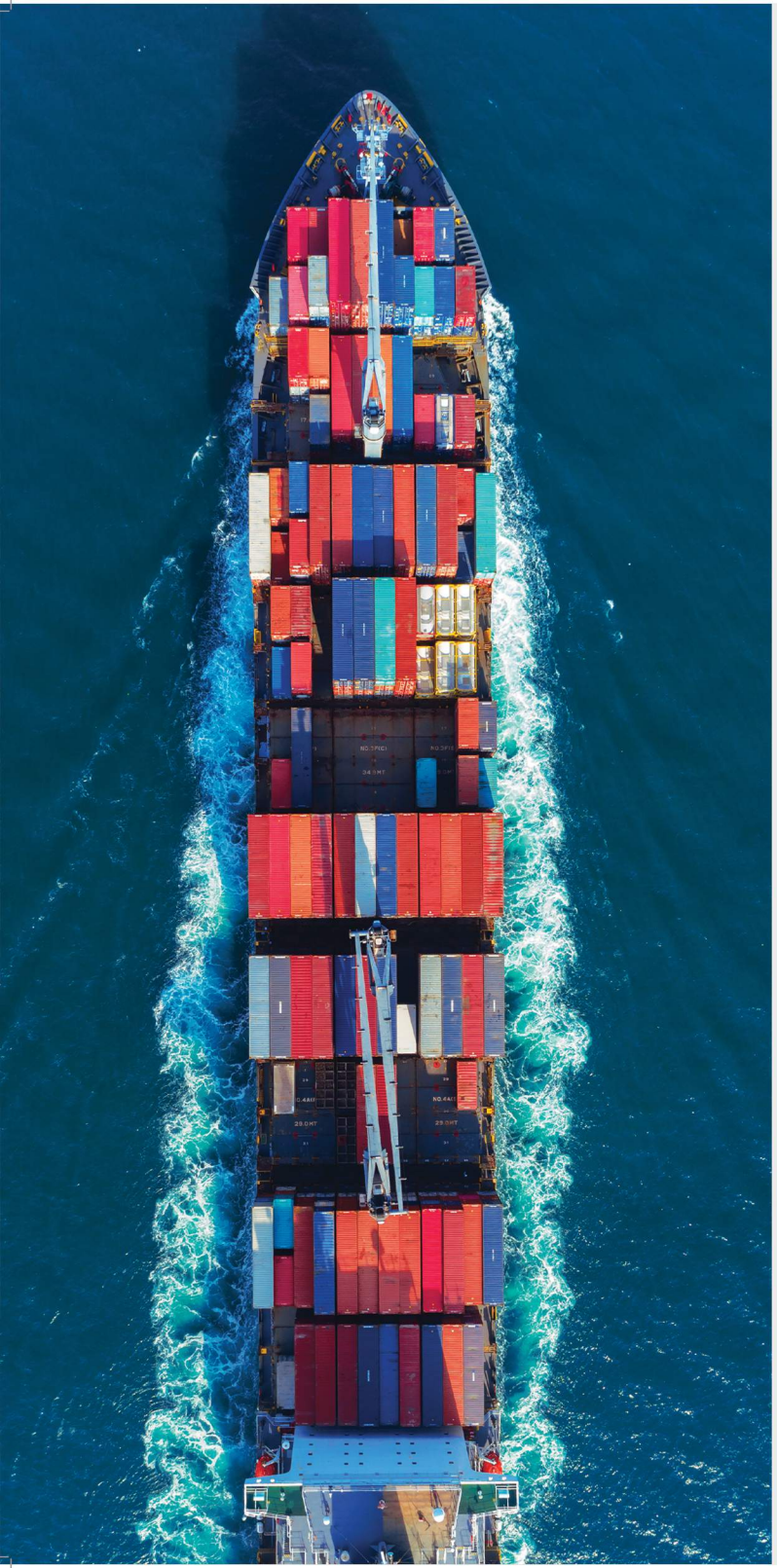

بالنسبة للنقل الطرقي

إضافة الى تقديم دعم استثنائي لمهنيي النقل وتسريع تعميم الحماية الاجتماعية لسائقي سيارات الأجرة الحاملين لبطاقة سائق مهني. عرف قطاع النقل الطرقي توسيع الشبكة الطرقية والطرق السيارة والمسالك والطرق القروية وتعزيز أشغال الصيانة والمنشآت الفنية للطرق، ناهيك عن إنجاز مشاريع للربط الطرقي (كميناء الناظور غرب المتوسط والطريق المداري الشرقي لأكادير الكبير).

وقد تعززت هذه الوثيرة بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 الهادفة إلى تقليص عدد قتلى حوادث الشغل إلى 50% بحلول 2025، عبر إدماج التربية الطرقية في المقررات الدراسية لفائدة التلاميذ ومواصلة تكوين الأطر التعليمية في هذا المجال، فضلا عن توسيع قاعدة الشركاء في قضايا السلامة الطرقية.

وبخصوص منجزات النقل البحري

فقد تم العمل على تعزيز البنيات التحتية الأساسية للقطاع، ناهيك عن الشروع في تنفيذ استراتيجية وطنية لتدبير مياه الصابورة ابتداء من ابريل 2022، بتنسيق مع فريق العمل الوطني المكون من ممثلي قطاعات البحرية الملكية والصيد البحري ومديرية الموانئ والملك العمومي البحري، الوكالة الوطنية للموانئ وقطاعي الصحة والبيئة، فضلا تعزيز التدابير الرامية الى ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية.

من جهة أخرى، شرعت الحكومة في تحسين خدمات الملاحة الجوية المقدمة على مستوى المطارات في إطار البرنامج الوطني للملاحة الجوية القائمة على الأداء، ناهيك عن تعزيز مهام السلامة الجوية عبر تكثيف المراقبة والتفتيش والمعالجة القانونية للملفات المتعلقة بالطائرات المغربية.

وفيما يتعلق بإنعاش النقل الجوي الداخلي، قامت مصالح الوزارة المعنية بعقد 11 اجتماعا للجن القيادة المحدثة بموجب اتفاقيات الشراكة المبرمة م شركة الخطوط الملكية الجوية المغربية، ويتعلق الأمر بكل من (كلميم واد نون، درعة تافيلالت، الشرق؛ الداخلة واد الذهب، طنجة تطوان الحسيمة، العيون، العيون الساقية الحمراء) وقد مكنت هذه الاجتماعات من ملاءمة العرض مع الطلب وتوفير رحلات اسبوعية لجميع الجهات عبر اتفاقات شراكة؛

ولتطوير البنية التحتية المطارية، تم إنجاز العديد من مهام التفتيش لتجهيزات السلامة بالمطارات الوطنية ومجموعة من التحسينات لتعزيز الطاقة الاستيعابية وجودة الخدمات وتجديد شهادة المطابقة الصحية AHA المسلمة من قبل المجلس الدولي للمطارات، ل 16 مطار وطني بعدما حصلوا عليها سنة 2021, فضلا عن ذلك شرعت الوزارة المعنية في مجموعة من المشاريع الاستثمارية ويتعلق الامر تروم تعزيز العرض الجوي واحداث محطات جوية جديدة وتوسعة محطات أخرى.

منجزات قطاع اللوجستيك:

سعيا من الحكومة لإيجاد الشروط الضرورية نحو تغيير حقيقي لقطاع اللوجستيك، فإنها عملت على تحقيق التكامل بين مختلف المتدخلين، الإدارة والقطاع الخاص، من حيث التكاليف والتنظيم والآجال، مع العمل على ضبط المعايير المتعلقة بالأسواق واحتياجات الزبناء وملاءمة التدخلات مع المتطلبات المتغير ة والسعي المستمر إلى تحقيق جودة الخدمات واحترام المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. ناهيك عن الالتقائية مع أهداف النموذج التنموي الجديد.
وتعمل الوزارة المعنية على مراجعة الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستية، من خلال مراعاة الأهداف التالية:

- **المتطلبات الجديدة التي فرضتها التحولات الرقمية والتكنولوجية الجديدة والتي ساهمت في تغيير في قطاعي النقل واللوجستيك تزامنا مع تفشي جائحة كوفيد 19**
- **ملاءمة آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية مع مصادر التمويل وتعبئة الموارد اللازمة، لاسيما المالية والعقارية**
- **إعادة الجدولة الزمنية لمختلف المشاريع التي تتضمنها هذه الاستراتيجية مع تعزيز حكامة مختلف أوراش الاستراتيجية**

وفيما يتعلق بتطوير المناطق اللوجيستية،

فقد عملت الحكومة على مواصلة تفعيل المخطط الوطني لتطوير المناطق اللوجيستية في مختلف جهات المملكة، مواكبة لتدفق السلع والبضائع ومختلف المؤشرات الاقتصادية ومراعاة الفاعلين الاقتصاديين. حيث تم العمل على إعداد 8 مخططات توجيهية للمناطق اللوجيستية ب 8 جهات والمصادقة عليها على المستوى المحلي، ناهيك عن التوقيع من قبل مختلف الفرقاء المعنيين على الاتفاقيات المتعلقة بالمخططات الجهوية لهذه المناطق، ومواصلة إنجاز الشطر الأول من المنطقة اللوجيستية جنوب ايت ملول 45 هكتار، بجهة سوس ماسة باستثمار اجمالي يبلغ 350 مليون درهم (نسبة تقدم المشروع 60% بنهاية 2022).

بالإضافة إلى تطوير الشطر الأول من مشروع المنطقة اللوجيستية راس الماء بجهة فاس مكناس، مع تعبئة العقار اللازم لربطها بالطريق السيار فاس-الرباط، واتمام الدراسات التقنية والمعمارية وذات الاثر البيأي، وذلك بمبلغ استثماري إجمالي يناهز 300 مليون درهم، في حين تمت مواصلة انجاز الدراسات المعمارية والتقنية لكل من المنطقتين اللوجستيتين بني ملال (9 هكتار) وزايدة بجهة درعة تافيلالت (5,5 هكتار)، فضلا عن إنهاء دراسة الجدوى والسوق وهيكلة المنطقة اللوجيستية لكل من (اولاد صالح بجهة الدارالبيضاء سطات؛ القنيطرة).

كما باشرت الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستية تطوير وتنفيذ خطة إعادة تصميم نموذج التدخل في النشاط اللوجيستي وسلسلة التوريد؛ تقديم خدمات تتلاءم مع التجارة الإلكترونية؛ وضع تصور لإنشاء منصات لوجيستية شبه حضرية، تجديد أسطول سلسلة التوريد الإستراتيجية.

تطوير المراكز الطرقية: إطلاق مشروع المركز الطرقي بالحاجب، من قبل الوكالة المغربية لتنمية الانشطة اللوجيستية، بمبلغ استثمار يناهز 33 مليون درهم. ناهيك عن مواكبة الفاعلين اللوجيستيين الجدد:

- **عبر إعداد اتفاقية تنفيذ النسخة الثانية من برنامج PME LOGIS للتأهيل اللوجيستي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، في الفترة 2022-2027**
- **تعزيز التميز اللوجيستي عبر تحسين مسابقة "الجوائز المغربية للوجستيك MLA"، بالتعاون مع CGEM ومهنيي قطاع النقل.**

"صنع في المغرب"

رهان وطني بأبعاد دولية

تقليص الاعتماد على الواردات وتعويضها بالمنتجات المحلية

يعتبر برنامج "صنع في المغرب" من البرامج الرائدة التي تعنى أساسا بالتقليص من الاعتماد على الواردات وتعويضها بالمنتجات المحلية. وانسجاما مع برنامجها، تسعى الحكومة إلى تعويض حوالي 34 مليار درهم من الاستيراد بإنتاج محلي الصنع.

وعرفت هذه الاستراتيجية انبثاق 918 مشروعا بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 39,4 مليار درهم، من شأنها أن توفر 197 000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتأتي في مقدمة الأنشطة المستهدفة بهذه المشاريع الصناعات الغذائية (26%) والصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية (19%) وكذا الصناعات الميكانيكية والمعدنية (13%) وصناعات النسيج (12%).

918 مشروعا بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 39,4 مليار درهم من شأنها أن توفر 197000 منصب شغل مباشر وغير مباشر

انطلاقة واعدة لقطاع السياحة

- مخطط استعجالي لدعم القطاع تبلغ قيمته ملياري (2) درهم
- تأهيل العرض السياحي وملاءمته مع المتطلبات الجديدة للسياح
- دعم العاملين في القطاع السياحي.

اعتمدت الحكومة في يناير 2022 مخططا استعجاليا بقيمة ملياري (2) درهم، بهدف الدعم الاقتصادي والاجتماعي للصناعة السياحية، ساهم في الحفاظ على مناصب الشغل وحماية المقاولات والتحضير لاستئناف النشاط السياحي.

وبفضل الجهود المبذولة للارتقاء بالعرض السياحي ببلادنا، والترويج للمغرب كوجهة سياحية عالمية، تم بلوغ الطموح المتمثل في العودة إلى المستويات المعهودة للسياحة المغربية قبل الجائحة، حيث بلغ عدد السياح المتوافدين خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية 3.4 ملايين سائح، مما مكن من تحقيق مداخيل مهمة من العملة الصعبة بلغت 20 مليار درهم.

وعملت الحكومة على وضع خارطة طريق جديدة للقطاع، تماشيا مع التغيرات المهمة للطلب العالمي. وتتجلى محاور المخطط في تعزيز النقل الجوي والرفع من عدد الرحلات وكذا تحفيز الاستثمار العام والخاص، خاصة في مجال التنشيط السياحي، بالإضافة إلى تطوير عرض ذي جودة يتلاءم مع الطلب الداخلي والدولي، بغية مضاعفة عدد السائحين بحلول عام 2030.

واتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الترويجية للتعريف بالمؤهلات السياحية المغربية ودعم الفاعلين في قطاع السياحة، خاصة من خلال الحملة الترويجية "تتلاقو في بلادنا".

وواصلت الحكومة جهودها لتأهيل العرض السياحي وملاءمته مع المتطلبات الجديدة للسياح، من خلال المساهمة في برامج تثمين 8 مدن عتيقة (مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، الرباط، سلا، تطوان، طنجة)، بالإضافة إلى مواصلة العمل على برنامج تحويل القصور والقصبات إلى فنادق ذات طابع أصيل وبرنامج تنويع العروض السياحية لمدينة ورزازات.

وفيما يخص سياحة المؤتمرات والأعمال، قامت الحكومة بعقد شراكة مع جهة مراكش-آسفي لإنجاز مشروع مركز المؤتمرات والمعارض بمراكش باستثمار إجمالي يصل إلى 930 مليون درهم، ما من شأنه تعزيز تموقع مراكش من بين الوجهات العالمية لعقد المؤتمرات والعروض.

كما عملت الحكومة على عقد شراكات على مستوى النقل الجوي والتوزيع، حيث تم خلال النصف الأول لسنة 2022 التعاقد مع 14 وكالة أسفار رقمية لتحقيق هدف يقارب 2.5 مليون ليلة مبيت، كما تم التعاقد مع 34 شريكا في أوروبا بهدف الوصول إلى 400 ألف سائح وعقد شراكة بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والخطوط الملكية المغربية بهدف الرفع من عدد المقاعد وتنفيذ إجراءات ترويجية مشتركة.

المساهمة في برامج تثمين 8 مدن عتيقة

من أجل صناعة تقليدية أصيلة ومنتجة

- إطلاق السجل الوطني للصناعة التقليدية
- ترويج منتوجات الصناعة التقليدية
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية

عملت الحكومة على دعم قطاع الصناعة التقليدية وإعادة إدماجه في الاقتصاد المهيكل، بما يضمن حقوق الحرفيين ويفتح آفاقا جديدة لخلق فرص الشغل وتشجيع صادرات الصناعة التقليدية. ولهذه الغاية ، تم إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية وكذا المنصة الإلكترونية الخاصة به، حيث بلغ عدد المسجلين به 245 000 حرفي إلى حدود شهر غشت 2022. وسيمكن ذلك، من جهة، من تسجيل الصناع التقليديين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في إطار الورش الملكي الاستراتيجي الخاص بتعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة، ومن جهة أخرى، من الاستفادة من جميع العروض والخدمات والمساعدات التي تقدمها الدولة.

كما تعمل الحكومة على الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية من خلال :

- إطلاق دراسة للأسواق الدولية التي تتيح فرصا مهمة لمنتجات الصناعة التقليدية المغربية، بهدف وضع استراتيجيات تسويقية وتجارية وخطط عمل مفصلة للولوج إليها
- وضع آلية جديدة متكاملة للمراقبة الاستراتيجية وإدارة السمعة الإلكترونية للقطاع بشكل خاص
- تنظيم النسخة الثانية لعملية ترويج منتجات الصناعة التقليدية، تحت شعار "الصناعة التقليدية للجميع"
- مواصلة تنزيل الاتفاقيات المتعلقة بالتسويق الإلكتروني مع المنصات في المجال
- التحضير لإطلاق حملة إعلامية جديدة حول العلامة التجارية الشاملة للصناعة التقليدية المغربية "صناعة يدوية مغربية"، موجهة نحو الأسواق الخارجية بهدف تعزيز سمعة منتجات الصناعة التقليدية المغربية

- وضع لائحة مرجعية للمعارض المهنية والتجارية على المستوى الدولي من أجل تعزيز العلاقات بين الفاعلين في القطاع والارتقاء بمستوى الصادرات
- تنظيم رواق خاص بالصناعة التقليدية على هامش انعقاد الجمعية العامة للبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (BERD) في مراكش
- المشاركة في إعادة تطوير "MOROCCO GARDEN" في جيفو باليابان من أجل إبراز الهندسة المعمارية التقليدية للمملكة
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية
- العمل على مضاعفة الطاقة الاستيعابية من 16.000 مقعد بيداغوجي
- حاليا إلى 30.000 مقعد بيداغوجي سنويا وإدراج شعب جديدة، وذلك بهدف تكوين أزيد من 124.184 شابا وشابة ما بين فترة 2021-2026.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة أساسية

- مواصلة تطوير الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- دعم ومواكبة مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء والشباب
- تعزيز القدرات التنظيمية والمهنية لفائدة التعاونيات وتعزيز التكوينات الأساسية
- تعزيز تسويق المنتوجات المجالية

عملت الحكومة خلال هذه السنة بشراكة مع مختلف المتدخلين المعنيين، على النهوض بواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك من أجل تعزيز منظومة الإنتاج المحلي وخلق مزيد من فرص الشغل وضمان اندماج مختلف الأنشطة المحلية في الاقتصاد المهيكل. وذلك من خلال العمل على تعزيز العمل التعاوني وتحفيز قدرات الفاعلين فيه، ناهيك عن مواصلة تطوير الإطار القانوني لهذا المجال الحيوي ودعم مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء والشباب في إطار برامج التعاون الدولي فضلا عن تتبع وضمان التأزيل الترابي والتشاركي في هذا القطاع.

حيث تمت تشجيع عمليات التحسيس والتعميم لفائدة العموم والشباب حاملي الشهادات في إطار البرنامج السنوي للمكتب بتنسيق مع مختلف المتدخلين من مؤسسات عمومية وإدارات تقنية ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني، وقد همت الدورات التكوينية مجالات وتقنيات التسويق الالكتروني، التسويق، التسيير والتنظيم الإداري للتعاونيات وإعداد الدراسات التقنية والتسيير المالي والمحاسبة ودراسة الجدوى، والمشاركة في الصفقات العمومية عبر المنصة الالكترونية.

في نفس الإطار، تمت مواكبة التعاونيات وتقديم الاستشارات في المجال القانوني، من خلال الاشتغال على مجموعة من البرامج المندمجة التي تروم تعزيز القدرات التنظيمية والمهنية لفائدة التعاونيات، ويتعلق الأمر بالبرامج التالية: برنامج مواكبة؛ برنامج مؤازرة؛ إطلاق النسخة الثانية من الجائزة الوطنية "لالة المتعاونة" لأحسن المشاريع التعاونيات النسائية؛ إطلاق النسخة الأولى من الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن" لتتويج أحسن فكرة تطوير مشروع تعاوني للشباب؛ إعطاء الانطلاقة للجزء الثاني لبرنامج تنمية القدرات لفائدة 100 تعاونية ومقاولة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار البرنامج المندمج لتنمية أقاليم الجنوب.

فضلا عن إعطاء الإنطلاقة للدراسة المتعلقة ببلورة مشروع قانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنجزة في إطار اتفاقية الشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومواكبة إحداث أقطاب الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الجهوي، بغلاف مالي يبلغ 1.5 مليون أورو.

دعم مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء والشباب في إطار برامج التعاون الدولي مع كل من كندا وإسبانيا

وذلك بهدف تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون حول التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال النسوية المستدامة بالعالم القروي، بجهة مراكش -أسفي (7500 مستفيدة بصفة مباشرة، و20.000 شخص بصفة غير مباشرة، بغلاف مالي قدره 5,5 مليون دولار كندي)، وكذا إحداث خلال المراحل الثلاث 53 جمعية قروية للادخار والتمويل، لفائدة 739 منخرطة وإحداث 112 نشاطا مدرا للدخل ومواكبة 25 تعاونية نسوية تضم 211 امرأة.

أما مع الجانب الإسباني، عبر تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، من خلال ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي بجهات الدار البيضاء -سطات وسوس ماسة والشرق وطنجة- تطوان – الحسيمة (600.000 أورو / مدة 36شهرا).

التنزيل الترابي والتشاركي لبرنامج العمل

وذلك من خلال الحرص على تتبع تنفيذ مضامين اتفاقيات الشراكة مع مجموعة من الجهات، والهادفة إلى العمل على مواكبة حاملي المشاريع من الشباب والنساء، وكذا خلق وتأهيل الحاضنات وتدعيم قدرات التعاونيات، فضلا عن تعزيز تسويق وترويج المنتوجات المجالية.

05
3 الاستثمار المنتج، تحدي وطني وأفق استراتيجي

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تقود الحكومة خطة طموحة للتحول الاقتصادي تستهدف تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي والرفع من مردوديته ونجاعته.

وإن الاقتناع الراسخ للحكومة بضرورة استثمار مؤهلات بلادنا في ظرفية عالمية خاصة، سمتها الأساسية هي إعادة توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية، جعلها تتجند وفق دينامية مندمجة ومتكاملة تستهدف تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، باعتباره مدخلا رئيسا لتسريع الإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل، وتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وباعتبار الاستثمار العمومي في بلادنا يسجل أعلى معدلات الاستثمار في العالم، بنسبة 30% تقريبا من الناتج الداخلي الخام، فقد مكن بلادنا من تبوأ مكانة متقدمة بين البلدان ذات أعلى معدلات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن الطموح الحكومي الحالي يمتد إلى تعزيز الاستثمار الخاص وتحسين فعالية الاستثمار العمومي ونجاعته، من أجل تحقيق معدلات نمو أعلى والمساهمة بشكل أكبر في توفير فرص شغل كافية للشباب والرفع من مستوى عيش الساكنة وإدماج الفئات الفقيرة والهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وتجدر الاشارة إلى أن بلادنا، بفضل مؤهلاتها ومكتسبات سياسات الجذب التي تتبعها، ومنها القرب الجغرافي، والاستقرار السياسي، والبنيات التحتية للنقل واللوجستيك، والحوافز الضريبية، والاستراتيجيات القطاعية، واتفاقيات التبادل الحر، إلخ. تعرف مستوى متقدماً في مؤشرات مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات، مكنت من احتلال المرتبة الثانية إفريقيا في تصنيف أفضل الدول التي يمكن الاستثمار فيها.

245 مليار درهم للاستثمار العمومي.. جرأة حكومية في ظل الأزمة

الرفع من حصة مخصصات الاستثمار العمومي في ميزانية 2022

يشكل الاستثمار العمومي رافعة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذ يسجل نسبة 65% من إجمالي الاستثمار، مقابل 20% كمتوسط عالمي، كما أن مساهمة الاستثمار العمومي في الناتج الداخلي الخام تناهز 16%، وهي النسبة التي تظل مرتفعة، حتى مقارنة بدول ذات تدخل عمومي مهم.

وقد قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات لتدعيم الاستثمار والرفع منه، تتجلى من جهة في وضع ميثاق جديد للاستثمار تحفيزا للاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى في رفع حصة مخصصات الاستثمار العمومي في ميزانية 2022، حيث بلغت حوالي 245 مليار درهم، بارتفاع يناهز 6,5% مقارنة بالسنة الفارطة.

وبتوزع الاستثمار العمومي على ميزانية الدولة بما قدره 89 مليار درهم، والمقاولات والمؤسسات العمومية بـ 92 مليار درهم، وصندوق محمد السادس للاستثمار بـ 45 مليار درهم و19 مليار درهم كاعتمادات لفائدة الجماعات الترابية.

وعملت الحكومة على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار من خلال إدراجه ضمن المؤسسات العمومية الاستراتيجية والمصادقة على تأليف مجلسه الإداري ورأس ماله الأولي المحدد في 15 مليار درهم، بالإضافة إلى إحداث شركة بمساهمة الصندوق تتولى إنتاج اللقاحات وتطوير صناعة الأدوية، ولجنة لتحديد مشاريع البنيات التحتية القابلة للاستفادة من تمويلات الصندوق.

هذا علاوة على سعي الحكومة إلى إصلاح ومواكبة القطاع العام، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتمثل أساسا في تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وتفعيل الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

خلق فرص الشغل والعدالة المجالية.. أبرز عناوين ميثاق الاستثمار الجديد

- خلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026
- التقليص من الفوارق المجالية في ميدان الاستثمار وخلق فرص الشغل
- دعم المشاريع الاستراتيجية ومشاريع المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة المقاولات خارجيا
- إيلاء عناية خاصة باستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج

نجحت الحكومة، وفي أقل من سنة على تنصيبها، في تقديم ميثاق للاستثمار وذلك بعد مرور أكثر من عشر سنوات دون الاتفاق حول صيغة مشتركة بشأن مضامينه.

ويصبو الميثاق إلى عكس التوزيع الحالي بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص في أفق سنة 2035، حتى يتحمل القطاع الخاص **65%** من المجهود الاستثماري (عوض **35%** حاليا)، من خلال تقليص الفوارق المجالية فيما يتعلق بجلب الاستثمارات وتفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم المقاولات المغربية التي تسعى لتطوير قدراتها على المستوى الدولي.

ويستهدف الميثاق جميع المقاولات المغربية، كيفما كان حجمها أو طبيعة نشاطها ويحفز على الاستثمار أكثر في الجهات التي تعاني الفقر والبطالة. كما يهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز الصادرات وتعزيز المنتج الوطني وتذليل الصعاب أمام المستثمرين، خاصة منهم أبناء الجالية المغربية بالخارج.

وتطمح الحكومة، **تنفيذا للتوجيهات الملكية**، إلى وضع تعاقد وطني للاستثمار، بشراكة مع القطاعين الخاص والبنكي، يترجم التزامات الأطراف بهدف **تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026**.

وحرصت الحكومة على تضمين الميثاق الجديد للاستثمار منظومة متكاملة من الدعم الموجه نحو تحفيز الاستثمارات الخاصة، والتي تتجلى على الخصوص في تقديم إجراءات الدعم الخاصة سواء بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي من قبيل صناعات الدفاع، أو الصناعة الصيدلانية في إطار اللجنة الوطنية للاستثمارات، أو الموجهة إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تمثل حوالي 85% من سوق الشغل الوطني، أو المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية لتحقيق تنمية مستدامة ودامجة لكل المواطنين والمجالات، أو المتعلقة بالقطاعات الواعدة بالمغرب كالطاقات المتجددة، والصناعات، والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

كما يتضمن الميثاق تقديم ضمانات وتحفيزات للمستثمرين، أهمها تقديم الدعم المباشر للاستثمار، وهو ما سيمكن الحكومة من توزيع موارد الميزانية العامة وتوجيهها بشكل أكثر فعالية، بقلص من الفوارق المجالية ويسمح بتوفير موارد إضافية لرفع الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية.

وبالموازاة لذلك، وقناعة منها بأن رافعة تأهيل ميثاق الاستثمار لا تكفي لوحدها لإحراز تقدم حقيقي وملموس في مجال تحفيز الاستثمار، فتحت الحكومة في السنة الأولى من ولايتها الانتدابية أوراشا كبرى، منها إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر واللاتمركز الإداري والرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز الاستقرار الضريبي وتجويد منظومة الصفقات العمومية وتحسين آجال الأداء.

وعملت الحكومة كذلك، رغبة منها في التعميم الفعلي لمضامين الميثاق الجديد، على إرساء مجموعة من الأهداف برسم سنة 2023 ، تتجلى أساسا في تعزيز عملية افتحاص اتفاقيات الاستثمارات وتتبع تنفيذ المشاريع والالتزامات، وإعادة تنظيم قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع في وضعية صعبة، الخ.

هذا بالإضافة إلى إعداد الدليل المتعلق بمساطر الميثاق الجديد للاستثمار الخاص بمسار المستثمر، ورقمنة مسار معالجة المشاريع الاستثمارية وتنفيذ مضامين الاتفاقيات، ومطابقتها مع قانون تبسيط المساطر وتحسين الخدمات المقدمة للمستثمر ومنصات المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث آلية مشتركة مع المراكز الجهوية للاستثمار لضمان تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقيات الاستثمار الموقعة.

حصيلة مشرفة للجنة الاستثمار

- دينامية كبيرة للجنة الوطنية للاستثمار
- تبسيط المساطر ورقمنة 22 وثيقة أساسية على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار
- عقد اجتماعات مكثفة للجنة الوطنية للاستثمار

65 مشروع اتفاقية

أكثر من **16.800** منصب شغل

حرصت الحكومة منذ بداية الولاية الحالية على عقد اجتماعات لجنة الاستثمار بشكل متواتر للوقوف على مدى التقدم المسجل على مستوى المشاريع الكبرى، حيث عقدت هذه اللجنة 6 اجتماعات، تمت من خلالها الموافقة على أكثر من 65 مشروع اتفاقية وملاحق، وقبول 58 مشروعا (90%) تزيد قيمتها على 39,1 مليار درهم، والتي ستساهم في خلق أكثر من 16.800 منصب شغل مباشر وغير مباشر. كما تم التفاعل مع الطعون الموجهة من طرف المستثمرين، ضد قرارات الرفض الصادرة عن اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار بعقد مجموعة من اجتماعات اللجنة الوزارية للقيادة للبت في هذه الطعون.

كما عملت الحكومة على التفويض للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات لمراجعة جميع الإجراءات المتعلقة بمعالجة ملفات المشاريع المعتمدة والمستندات ذات الصلة، ومواكبة حوالي 50 شركة لتدبير إشكاليات مشاريعها الاستثمارية، عبر عقد اجتماعات مع الشركات المعنية لفهم الصعوبات المسجلة وإيجاد حلول لها والتواصل مع مختلف الجهات المعنية لتسهيل عمليات إنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية المعنية.

من أجل خلق مناخ أعمال محفز للاستثمار

- مواصلة تعبئة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال
- تأهيل الشروط الضرورية للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال
- جعل الطلبيات العمومية محركا من محركات الاقتصاد الوطني
- اعتماد تحفيزات ضريبية لدعم الاستثمار والمقاولة

تواصل الحكومة العمل على تنزيل مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، وتلتزم بتأهيل الشروط الضرورية لتحفيز التنمية السوسيواقتصادية والاندماج الترابي وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، بالإضافة إلى استغلال الإمكانات التي يتيحها الموقع الجيوستراتيجي للمغرب، كفرصة واعدة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية وكبوابة إفريقية أمام الشركات الأجنبية لإعادة توطين أنشطتها وخطوط إنتاجها.

ولعل أبرز الإجراءات التي تقوم بها الحكومة في هذا الإطار تتمثل في مواصلة دعم عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها في اقتراح وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إطارها القانوني وتقييم أثرها على المقاولات والنسيج الاقتصادي، بتنسيق تام مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص.

وتحسين مؤشر الرشوة الذي لم يسجل تحسنا ملموسا على مدى العشر سنوات الماضية، وذلك عبر إصلاح المساطر الإدارية ورقمنة الإجراءات لإضفاء الشفافية اللازمة على التعاملات بين المواطنين والمقاولات من جهة والإدارة من جهة أخرى.

كما عملت الحكومة على جعل الطلبيات العمومية محركا من محركات الاقتصاد الوطني، من خلال مباشرة إصلاح منظومة الصفقات العمومية باعتبارها رافعة استراتيجية للإقلاع الاقتصادي والتنمية الإنتاجية، والانتقال من مقاربة مسطرية صرفة إلى مقاربة حديثة لتدبير الطلبيات العمومية، تعزز من شفافية المعاملات وتوحد المساطر ذات الصلة، وتمكن من توسيع مجال الصفقات العمومية أمام النسيج المقاولاتي الوطني.

وفي مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه، عملت الحكومة على التسريع بإخراج **ميثاق جديد للاستثمار** بعد 26 سنة من تطبيق القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات وسعت إلى تبسيط المساطر وتعزيز الدعامات القانونية لتحسين مناخ الأعمال، من خلال إصلاح آليات الولوج إلى التمويل المقاولاتي، وتعديل الإطار القانوني للأنظمة العقارية وتعبئتها لأهداف الاستثمار، وتوفير المزيد من الضمانات القانونية والقضائية البديلة لرفع منسوب ثقة المستثمرين ببلادنا باعتماد القانون المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، كوسيلة بديلة لحل المنازعات، وتوفير الأمن القانوني للمستثمرين وتحقيق الفعالية والسرعة في تدبير النزاعات.

هذا بالإضافة إلى مراجعة وتفعيل القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، بهدف تخفيض التكلفة الطاقية في وجه حاملي المشاريع الاستثمارية.

وانكبت الحكومة على مواكبة ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في تشجيع الاستثمار الجهوي وذلك من خلال توفير المواكبة والمتابعة لحاملي المشاريع، ودعم المقاولات خاصة منها الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وموازاة مع ذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والإصلاحات الضريبية لدعم المقاولة وتشجيع الاستثمار.

التنمية المستدامة ، التزام أخضر

- مواصلة البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية الذي تم إعداده سنة 2007
- إعداد برنامج جديد للوقاية والحد من التلوث 2021-2030 من أجل التأهيل البيئي للمناطق الصناعية
- تأهيل الأوساط الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي وتثمينه بغلاف مالي قدره MDH 32,7
- تشجير 30000 هكتار في إطار البرنامج الوطني للتشجير 2021-2022
- التوقيع على الإعلان المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتأسيس شراكة تنموية لاستعمال الهيدروجين الأخضر

واصلت الحكومة المغربية مختلف التدابير التي تم إرساؤها من قبل بلادنا والرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال الإشتغال على مجموعة من الدعامات الأساسية لتسريع الانتقال البيئي.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة الوصية على القطاع على تعزيز الترسانة القانونية للبيئة، والعمل على مواصلة البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية الذي تم إعداده سنة 2007 من طرف قطاع التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة الداخلية بكلفة إجمالية تقدر ب 40 مليار درهم في أفق سنة 2022 تم إلى غاية سنة 2022، ومواصلة عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية لبلوغ مستوى 96 % عوض 44 % في سنة 2008، مع تقوية إنجاز المطارح العمومية و التثمين الطاقي للنفايات المنزلية، فضلا عن دعم الجماعات الترابية توفير المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ أهداف البرنامج الوطني السالف.

من جهة أخرى، تم إعداد برنامج جديد للوقاية والحد من التلوث 2021-2030 من أجل التأهيل البيئي للمناطق الصناعية والمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وقطاع زيت الزيتون والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لها آثار سلبية على البيئة. وتقدر الكلفة الاجمالية لتفعيل هذا البرنامج بحولي 12 مليار درهم.

كما تم تعزيز الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء باقتناء محطات ثابتة جديدة لقياس جودة الهواء بمختلف جهات المملكة وذلك عبر عقد وتفعيل الاتفاقيات الخاصة مع جهات المملكة.

ولتأهيل الأوساط الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي وتثمينه، تمت المساهمة بغلاف مالي قدره 32,7 مليون درهم خلال سنتي 2022-2021، لدعم تمويل مجموعة من المشاريع المهيكلة، تروم تنمية السياحة الطبيعية والتأهيل البيئي والتطهير السائل بالعالم القروي.

حماية وتطوير الفضاءات الغابوية من خلال مراقبة تتبع عمليات التشجير عبر تشجير 30000 هكتار في إطار البرنامج الوطني للتشجير 2021-2022، ورصد الفضاءات الغابوية والوقاية من حرائق الغابات وكشفها، وإنشاء نظام معلومات لتدبير التهيئة الغابوية والشروع في انتاج 11 مليون شتلة محلية (أرز-أركان-بلوط فليني-عرعار).

ولتعزيز الرقابة على الفضاءات الغابوية تم تشغيل 1300 من الحراس المكلفين بمراقبة الحرائق وانشاء وتهيئة 41 نقطة ماء، ناهيك عن وضع تدابير لدعم وتعويض 188 جمعية تضم 18500 من مستخدمي المجالات الغابوية لحماية 97000 هكتار من محيطات التشجير.

ولإزالة الكربون في القطاع الصناعي، تم التوقيع بتاريخ 16 ماي 2022 على الإعلان المشترك بين وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الصناعة والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي يهدف إلى تأسيس شراكة تنموية لاستعمال الهيدروجين الأخضر تستهدف المساهمة في إزالة الكربون في القطاع الصناعي من خلال تطوير أقطاب صناعية للتنافسية والابتكار وسلاسل القيمة في هذا الميدان.

06

حكامة ترابية وإدارة رقمية وفعالة في خدمة المواطن

عملت الحكومة على سن إجراءات ملموسة لتعزيز الحكامة الجيدة باعتبارها مدخلا أساسيا لتحسين ولوج المواطنين إلى الخدمات العمومية وتعزيز العدالة المجالية.

وانسجاما مع أهداف النموذج التنموي الجديد والتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، جعلت الحكومة من إصلاح الإدارة العمومية ورقمنتها، حجر الزاوية للإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال جعل الإدارة فعالة وفي خدمة المواطن، وتقريبها من المرتفقين وتحسين خدماتها خاصة عبر تسريع وتيرة التحول الرقمي، حيث بادرت الحكومة إلى توسيع الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المرتفقين وتحفيز مجالات الاستثمار الرقمي بهدف تقليص الفجوة الرقمية وخلق فرص الشغل.

هذا فضلا عن مواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؛ وتقريب وتحديث الجهاز الإداري، مع تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية.
وتكريسا للعدالة المجالية، واصلت الحكومة تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، بهدف فك العزلة عن الساكنة القروية وتحسين ظروف عيشها، و ولوجها إلى الخدمات الأساسية في مجال الماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة.

كما شكل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجالات الحياة العامة أولوية حكومية حيث تم القيام بإجراءات جريئة وملموسة للنهوض بالأمازيغية، من خلال تعبئة الجهود والموارد البشرية واللوجيستيكية والمالية الكفيلة بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للأمازيغية، استجابة للمقتضيات الدستورية.

الجهوية المتقدمة
مفتاح تكريس العدالة المجالية

- إعداد خارطة طريق لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة
- تسريع تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري
- تعزيز الشراكة والتعاون مع الهيئات الممثلة للوحدات الترابية
- تقديم المزيد من الدعم والمواكبة للشركاء المؤسساتيين

يعد تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية من المحاور الأساسية للبرنامج الحكومي حيث يهدف إلى تقليص العجز على مستوى الخدمات الاجتماعية في العالم القروي، أي الحصول على الماء الصالح للشرب والكهرباء والمراكز الصحية والمدارس وتعزيز شبكة المسالك والطرق القروية. فبالنسبة لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تم على مستوى:

الطرق والمسالك القروية: الانتهاء من بناء وصيانة 14523 كلم من الطرق والمسالك، مقابل 4408 كلم في طور الإنجاز. بالإضافة إلى بناء 149 منشأة فنية

على صعيد قطاع التعليم: وفي إطار تعزيز العرض التربوي، تم الانتهاء من إنجاز 2725 عملية متعلقة ببناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية، مقابل 665 عملية في طور الإنجاز، فضلا عن الانتهاء من إنجاز 103 عملية تجهيز بمعدات المؤسسات التعليمية و796 عملية اقتناء تشمل أساسا وسائل النقل المدرسي

بخصوص قطاع الصحة: وفي شقه المتعلق بتعزيز العرض الصحي والخدمات الصحية، يتعلق الأمر ب 752 عملية متعلقة ببناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية، حيث تم الانتهاء من إنجاز 624 منها، فضلا عن الانتهاء من إنجاز 585 عملية تجهيز المراكز الصحية بالمعدات الطبية و629 اقتناء تضم سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة:

مشاريع قطاع الماء الصالح للشرب: فقد تم إنجاز 551 منظومة للماء الصالح للشرب، 679 منها تم الانتهاء من إنجازها. إضافة إلى 31148 من عمليات التوصيل الفردية والمختلطة والتافورات، 25227 منها تم الانتهاء من إنجازها. كما تم الانتهاء من إنجاز عمليات توسيع الشبكة على طول 1083 كلم

قطاع الكهرباء: تم ربط 998 دوارا بالكهرباء، 872 منها تم الانتهاء من إنجازها. فضلا عن تمديد الشبكة الكهربائية على طول 997 كلم وتقوية شبكة الكهرباء من خلال 249 عملية تثبيت للمحولات الكهربائية.

تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، عنوان مغرب العدالة والمساواة

- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى أقل من 39 %عوض 46.4 %حسب مؤشر جيني
- انتهاء من إنجاز 2725 عملية متعلقة ببناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية
- 752 عملية متعلقة ببناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية
- إنجاز 551 منظومة للماء الصالح للشرب
- ربط 998 دوارا بالكهرباء

يعد تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية من المحاور الأساسية للبرنامج الحكومي حيث يهدف إلى تقليص العجز على مستوى الخدمات الاجتماعية في العالم القروي، أي الحصول على الماء الصالح للشرب والكهرباء والمراكز الصحية والمدارس وتعزيز شبكة المسالك والطرق القروية. فبالنسبة لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تم على مستوى:

الطرق والمسالك القروية: الانتهاء من بناء وصيانة 14523 كلم من الطرق والمسالك، مقابل 4408 كلم في طور الإنجاز. بالإضافة إلى بناء 149 منشأة فنية

على صعيد قطاع التعليم: وفي إطار تعزيز العرض التربوي، تم الانتهاء من إنجاز 2725 عملية متعلقة ببناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية، مقابل 665 عملية في طور الإنجاز، فضلا عن الانتهاء من إنجاز 103 عملية تجهيز بمعدات المؤسسات التعليمية و796 عملية اقتناء تشمل أساسا وسائل النقل المدرسي

بخصوص قطاع الصحة: وفي شقه المتعلق بتعزيز العرض الصحي والخدمات الصحية، يتعلق الأمر ب 752 عملية متعلقة ببناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية، حيث تم الانتهاء من إنجاز 624 منها، فضلا عن الانتهاء من إنجاز 585 عملية تجهيز المراكز الصحية بالمعدات الطبية و629 اقتناء تضم سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة:

مشاريع قطاع الماء الصالح للشرب: فقد تم إنجاز 551 منظومة للماء الصالح للشرب، 679 منها تم الانتهاء من إنجازها. إضافة إلى 31148 من عمليات التوصيل الفردية والمختلطة والتافورات، 25227 منها تم الانتهاء من إنجازها. كما تم الانتهاء من إنجاز عمليات توسيع الشبكة على طول 1083 كلم

قطاع الكهرباء: تم ربط 998 دوارا بالكهرباء، 872 منها تم الانتهاء من إنجازها. فضلا عن تمديد الشبكة الكهربائية على طول 997 كلم وتقوية شبكة الكهرباء من خلال 249 عملية تثبيت للمحولات الكهربائية.

برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية

14 مليون

مستفيد في مجموع المشاريع

الأمازيغية..
إرادة سياسية وإجراءات عملية

- إحداث خارطة طريق لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تتضمن 25 إجراء في المحاور المتعلقة بالإدارة والخدمات العمومية، والتعليم والعدل والثقافة والإعلام السمعي البصري
- تسخير غلاف مالي يناهز 200 مليون درهم برسم سنة 2022 لتنزيل إجراءات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في أفق بلوغ 1 مليار درهم في نهاية الولاية الحكومية
- تسخير 300 عون استقبال لمواكبة وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية وتسهيل تواصلهم بالمحاكم والمؤسسات الصحية
- الشروع في إحداث 6 مراكز نداء لاستقبال استفسارات الناطقين باللغة الأمازيغية ببعض الإدارات والمؤسسات العمومية (الصحة، الفلاحة، الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المحافظة العقارية والمكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية)

تواصل الحكومة مجهوداتها المتعلقة بتنزيل التزاماتها بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في مختلف مناحي الحياة العمومية. وبهذا الخصوص، يستهدف برنامج العمل 2023-2026 التسريع بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من خلال خمسة محاور أساسية تتعلق بإدماج الأمازيغية في منظومة العدالة، والإدارة والمرافق العامة، ومجالات التعليم والتكوين المهني، والتواصل السمعي البصري، والثقافة والفن.

كما تستند هذه الرؤية على تعزيز حكامة الصندوق الخاص بالأمازيغية وتعزيز آليات القيادة والتتبع، مع إرساء هندسة مالية ناجعة. وفي هذا الإطار، خصصت الحكومة، طبقا للالتزامات الواردة في برنامجها الحكومي، 200 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، مع سعيها لرفع السقف تدريجيا حتى بلوغ مليار درهم سنة 2025.

وعملت الحكومة على تسريع هذا الورش، حيث دشنت ولايتها بإجراءات ملموسة ستمكن من التنزيل الفعلي لهذا الورش في مختلف مناحي الحياة العامة. وتتجلى هذه الإجراءات في:

- تسخير 300 عون استقبال لمواكبة وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية وتسهيل تواصلهم بالمحاكم (142 عون استقبال) ومؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات (158 عون استقبال)

- الشروع في إحداث 6 مراكز نداء (centres d'appels) بقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية (الصحة، الفلاحة، الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المحافظة العقارية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية)

- تخصيص 400 منصب مالي برسم الدخول المدرسي الحالي لمدرسي اللغة الأمازيغية، في أفق الرفع من هذا الحصيص خلال السنوات المقبلة. وارتباطا بالجهود المبذولة لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية، بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من اللغة الأمازيغية برسم الموسم الدراسي 2021-2020 ما مجموعه 361.149، وتجاوز عدد الأقسام 18 ألف قسم.

> يعرف ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في ظل الحكومة الحالية تغيرا مهما وحاسما من خلال تخصيص ميزانية خاصة للأمازيغية، وهو شيء غير مسبوق.

أحمد عصيد
باحث في الثقافة الأمازيغية،
كاتب وناشط حقوقي

التحول الرقمي من أجل مغرب حديث ومتطور

- تعميم الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية
- المرتفق هو محور أشكال دعم ومواكبة مشاريع الإدارة الرقمية
- تنمية قطاع ترحيل الخدمات وتحسين تنافسية الفاعلين في المجال
- تسريع التحول الرقمي للاقتصاد لتطوير الروح التنافسية للمقاولات الوطنية
- رقمنة الأداءات الضريبية والتعاملات المالية والجمركية مع المرتفقين والمستثمرين

تسريع إصلاح منظومة الإدارة عبر تعميم الخدمات الرقمية، رهان حكومي ثابت، إذ بادرت الحكومة إلى تعميم الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المرتفقين وتحفيز مجالات الاستثمار الرقمي بهدف تقليص الفجوة الرقمية وخلق فرص الشغل.

وشرعت الحكومة، هذه السنة، في وضع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030"، وفق مقاربة واقعية وشاملة من أجل النهوض بالرقمنة، وتيسير المسار الإداري للمرتفقين، مواطنين ومقاولات، من خلال مواصلة تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية، وتبسيط مجموعة من القرارات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

وسعياً إلى تطوير الاقتصاد الرقمي، أولت الحكومة اهتماما خاصاً بقطاع ترحيل الخدمات، تجسد على أرض الواقع في مواكبة هذا القطاع وتحسين تنافسية الفاعلين في هذا المجال، عبر توقيع أكثر من 5 اتفاقيات مشاريع استثمارية إلى غاية نهاية النصف الأول من عام 2022، ومواكبة 40 مشروعاً استثمارياً. وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والثقة الرقمية، إذ تم إثراء وتحيين محتوى البوابة الوطنية للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت IPV6، وتطوير بوابة DATA.GOV.MA

التي تعرض عددا من البيانات التي تنتجها وتوفرها الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مع الحرص على تسريع التحول الرقمي للاقتصاد، من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الهادفة إلى انخراط المقاولات الوطنية في دينامية التنافسية الدولية.

وفي المجال الضريبي والمالية العمومية، وتيسيراً للعلاقات المرفقية وضماناً لخدمات أفضل، جرى العمل على تطوير الأداء الإلكتروني للرسم المهني المسند للمديرية العامة للضرائب مع إضفاء الطابع اللامادي على مسطرة أداء الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالسكن الاجتماعي، ومواصلة تبسيط وتحيين الاستمارات الضريبية المتعلقة بخدمات التصريح والأداء الضريبي عن بعد (SIMPL).

والإشراف على تسريع وتيرة التحول الرقمي لكافة مهن الخزينة العامة للمملكة، إضافة إلى تطوير البرنامج المعلوماتي الخاص بالإقرار والأداء للجبايات الترابية، والاستثمار في تطوير أنظمة تبادل المعلومات.

خاتمة

إن الحكومة سعت إلى أن يكون لسياساتها العمومية ومبادراتها الإصلاحية، بالغ الأثر الإيجابي على الحياة اليومية للمواطن، وأن يظهر عملها بالملموس في كل بيت وأسرة، إذ عملت جميع القطاعات الحكومية بكل تفان وإخلاص ونكران للذات وتغليب للمصلحة الوطنية، على تدبير أزمات وإكراهات، منها الموروثة ومنها القادمة من الخارج.

وعملت الحكومة، في التزام تام ببرنامجها الحكومي، على تخفيف آثار الأزمات الخارجية، ولا أدل على ذلك من نجاح الإجراءات والتدابير الاستثنائية والاستباقية، ما جعل بلادنا، ولله الحمد، تحافظ على وضع عادي في ظروف جد استثنائية.

إن الحكومة، وهي تدخل سنتها الثانية، معززة بأول مشروع قانون مالية من إعدادها بشكل كامل، ستواصل العمل مسنودة بانسجام أغلبيتها البرلمانية وتماسكها الحكومي، على تحقيق المزيد من المنجزات وإطلاق العديد من الإصلاحات، وتنفيذ برنامجها الحكومي في موعده، لتكريس إرساء دعائم الدولة الاجتماعية، والتأسيس للعدالة الضريبية وحكامة الاستثمار تعزيزا للتماسك الاجتماعي، والمشاركة في النهوض ببلادنا بالشكل الذي يحقق الرؤية النيرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.